القسم الثالث

السودان بعد معاهدة سنة ١٩٣٦

---

١ — عودة وحدات من الجيش المصرى إلى السودان

فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٧ أصدر مجلس الوزراء قرارا بندب إبراهيم خيرى باشا وكيل وزارة الحربية والبحرية بصفة ضابط عظيم يستشيره الحاكم العام للسودان فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم ، تنفيذا للمادة ١٦ من المحضر المتفق عليه الملحق بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا وتطبيقا للفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

وبعد أن أتم خيرى باشا مهمته اقترح حاكم السودان العام ما رآه لازما للخدمة فى السودان من الجنود المصرية وهى أورطتان من المشاة وأقسام منفصلة للدفاع عن الشواطئ وللأنوار الكاشفة فى بور سودان وبطاريات مضادة للطائرات وبلوكات للأنوار الكاشفة فى الخرطوم وعطبره وبور سودان . وقدمت بهذه المقترحات مذكرة فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٧ من السفير البريطانى عنى فيها بالإشارة إلى :

(١) إن القيادة العسكرية العليا فى السودان مخولة للحاكم العام بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

(٢) إن الفقرة الأولى من المادة ١١ من معاهدة التحالف تنص على أن "يواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين" .

(٣) إن الفقرة الثالثة من المادة ١١ من معاهدة التحالف تنص على أن "يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين" .

(٤) إن الفقرة السادسة عشرة من المحضر المتفق عليه الملحق بمعاهدة التحالف تنص على أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان . . . الخ .

(٥) إن فى المذكرة الثالثة المتبادلة بمصر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ والملحقة بمعاهدة التحالف قد نص على أن الحاكم العام قد أبدى رغبته فى تعيين ضابط مصرى سكرتيرا حربيا له وأنه " قد علم بهذه الرغبة واعتبرت مقبولة من حيث المبدأ " .

كذلك عنى بالتنبيه على أن الحاكم العام — بحكم مركزه المقرر فى المعاهدة — هو صاحب الشأن فى تحديد عدد الجنود الذين يطلبون من كل من الحكومتين المصرية والبريطانية للدفاع عن السودان ، وذلك فى ضوء الاعتبارات المتعلقة بالمكان والزمان .

وفى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ قرر مجلس الوزراء — بناء على ما اقترحه معالى حاكم السودان وعرضه وزير الحربية ، وبعد أخذ رأى مجلس الدفاع الأعلى — تفويض وزير الحربية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال القوات المطلوبة إلى السودان على أن تكون شروطها وعلات إقامتها وتوزيعها بالكيفية المبين تفصيلها فى القرار .

---

٢ — الموظفون المصريون والبريطانيون

المعينون فى السودان منذ إبرام المعاهدة

قدم أحد النواب فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١ سؤالا عن عدد الموظفين المصريين والموظفين الإنجليز الذين التحقوا بخدمة السودان وماهية العمل الذى أسند لكل منهم بعد إبرام معاهدة التحالف والصداقة . وقد طلبت هذه المعلومات شفويا من مستر شون بالسفارة البريطانية ، فرد فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ بخطاب قال فيه إنه منذ إبرام المعاهدة قد عين ١٢٣ موظفا من المصريين والبريطانيين ، وأن ٧١ وظيفة من هذه الوظائف كان مما يمكن شغله بالمصريين فى السنوات الأولى دون إخلال بنظم الإدارة فى السودان ، طبقا لما اتفق عليه أثناء المفاوضات فى المعاهدة .

وأن من بين هذه الوظائف البالغ عددها ٧١ قد عرض ٢٣ على البريطانيين وحدهم لصبغتها الفنية العالية أو لعدم وجود من يمكن أن يشغلها من المصريين . أما الـ ٤٨ وظيفة الباقية فقد عرضت على مصريين ولكنهم لم يعينوا إلا فى ١١ فقط منها إذ لم يتقدم لغيرها ذوو الأهلية المناسبة . وإذن يكون التوزيع كما يلى :

عدد	
٥٢	وظيفة من النوع الذى لا يشغله المصريون مطلقا .
٢٣	يمكن أن يشغلها المصريون ولكنها لم تعرض عليهم .
٣٧	عرضت على المصريين فلم يتقدم لقبولها أحد من ذوى الكفاية .
١١٢	١١٢ عدد الموظفين البريطانيين .
١١	عدد الموظفين المصريين (بنسبة أقل من عشرة فى المائة) .
١٢٣	المجموع الكلى .

ولم يوضح الخطاب توزيع الوظائف من حيث نوعها أو أهميتها .

---

٣ — السودان فى مفاوضات سنة ١٩٤٦

(صدقى — بيفن)

(١) من مذكرة الوفد المصرى إلى الوفد البريطانى

فى أول أغسطس سنة ١٩٤٦

... ...

... ...

وفيما يختص بالسودان ، فإن الحكومة البريطانية لم تقبل من جهة أخرى حتى الآن أن تقوم المفاوضات التى ستدور من تسوية نظامه المستقبل على أساس التسليم بوحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

فى حين أن هذا التسليم هو أمر يجب أن يتقدم المفاوضات ولا يستطيع الوفد المصرى فى الواقع أن يقبل أن تكون سيادة مصر على السودان موضوع مفاوضات إذ أن فى ذلك اعترافا بأن هذه السيادة منازع فيها كما أن فيه عودا للبحث فى حق لا يسقط بمضى المدة ، ولم تكف جميع الحكومات المصرية عن توكيده والاستمساك به حتى بالرغم من الظروف الصعبة فى بعض الأحيان ، وقد اعترفت به بريطانيا العظمى كذلك من جانبها على لسان ساستها المسئولين قبل سنة ١٨٩٩ وبعدها .

إن لمصر فى الواقع على السودان كافة الحقوق دون أى استثناء ، وقد لاق آلاف من المصريين حتفهم من أجل ضمان وحدة وادى النيل .

فإن تكن مصر قد حرمت من ممارسة كافة حقوقها فى إدارة السودان ، فإن السودان مدين لها بمركزه الاقتصادى الحالى ، إذ أن الأعمال العامة الكبرى التى نفذت والسكك الحديدية والموانى والمنشآت الرئيسية وكذلك الأداة الاقتصادية ، قد أنشأتها الأموال والأيدى المصرية ، كما أن مصر هى التى كانت دائما تسد العجز المتوالى فى ميزانيات السودان .

فسيادة مصر على السودان كان من شأنها الحرص على رفاهية السودانيين ، بل إن مصر فى الوقت الحاضر أيضا لا تضع نصب عينيها سوى مصالحهم وتقدمها على أساس المبادئ الديموقراطية .

وفى هذه الأحوال لا يستطيع أحد أن يسلّم بأن بريطانيا العظمى تستطيع أن تحتج بمصالح السودانيين لتنازع فى مبدأ وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

إن السودان لا يكوّن فى الوقت الحاضر وحدة سياسية ، و إن من مصلحة السودانيين أن يكونوا جزءا من دولة منظمة بدلا من أن يعيشوا تحت نظام غير طبيعى .

إن مصر التى توحد بينها وبين السودان علاقات تاريخية ، هى الدولة التى يجب أن يرتبط بها السودانيون أكثر من أية دولة أخرى ، طالما أن فى مقدورها أن تمنحهم مزايا دولة لها نظام إدارى حديث ، وأن تضمن لهم فى نفس الوقت من ناحية أخرى إدراكا تاما لمصالحهم بالنظر لموقع البلدين الجغرافى وتشابههما فى الجنس والدين واللغة .

ولا يسع الوفد المصرى بعد أربعة أشهر فى مفاوضات مضنية ، إلّا أن يعرب عن خيبة أمله أزاء النتائج التى أسفرت عنها هذه المحادثات مع أنه قد دخل المفاوضات وهو راغب فى أن يعقد فى أسرع وقت معاهدة مع بريطانيا العظمى .

وهو مضطر لأن يثبت أن مادة من المواد الأساسية فى مشروع المعاهدة الذى اقترحه ردا على التعديلات البريطانية الأخيرة ، قد رفض نصها ، وأنه فيما يتعلق بالمطلبين الوطنيين ، وهما الجلاء ووحدة وادى النيل ، لم يجد أية ترضية لا فى الاقتراحات البريطانية ولا فى المحادثات التى دارت حول هذا الموضوع .

ومن أجل كل ذلك ، لا يستطيع الوفد المصرى إلّا أن يعبّر عن أسفه لأن المفاوضات التى بدأها آملا ، قد وصلت إلى نقطة لا يمكنه معها إلّا أن يستمسك بالمقترحات التى تضمنتها النصوص الأخيرة التى سلّمت للوفد البريطانى .

بولكلى فى أول أغسطس سنة ١٩٤٦

اسماعيل صدقى

رئيس الوفد المصرى

(٢) مشروع بروتوكول خاص بالسودان

مقدم من الجانب البريطاني فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦

اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان على الدخول فورا فى مفاوضات لتسوية مسألة السودان فى نطاق وحدة وادى النيل تحت تاج مصر ، ويكون هدفهما الأول مصالح السودانيين وإعدادهم بالتشاور التام معهم لإقامة نظام يؤهلهم لأن يتولوا بأنفسهم إدارة شئونهم .

ويكون فى وسع الوفدين أن يوفدا إلى الأراضى السودانية بعثات مشتركة بقصد جمع كافة البيانات والمعلومات الضرورية وعلى السلطات المحلية أن تقدم لها كل العون وكل التسهيلات اللازمة لإنجاز مهمتها .

وإلى أن يبرم اتفاق خاص بالسودان على أثر الأبحاث المشار إليها فيما سبق ، تبقى المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ بملاحقها والفقرات ١٤و١٧ من المحاضر المتفق عليها المرافقة للمعاهدة المذكورة نافذة بصفة مؤقتة استثناء من حكم المادة الأولى من هذه المعاهدة .

---

(٣) مذكرة بالرد على الاقتراحات المقدمة من الوفد البريطانى

يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦

بروتوكول خاص بالسودان :

اقترح الوفد المصرى بروتوكولا خاصا بالسودان نصه كالآتى :

"يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر" .

وقد اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذى يرمى إليه الوفد البريطانى هو تسوية نظام الحكم فى السودان تسوية نهائية طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها

الآن السلطات البريطانية فى السودان . وقد أبعدت مصر بطريقة منظمة عن حكم السودان ، وكان ما طالبت به الحكومة البريطانية مقابل اشتراكها فى حملة السودان — كما نص صراحة فى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — هو الحق فى " أن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل" فالأمر يتعلق إذن بإدارة مشتركة إنجليزية مصرية للسودان ، ولكن مركز بريطانيا العظمى الفعلى فى مصر وتجاوز الموظفين البريطانيين فى السودان سلطتهم ، والتدابير التى فرضتها الحكومة البريطانية بالقوة من جانب واحد فى سنة ١٩٢٤ قد نزلت إلى حد العدم بالنصيب الذى آل إلى مصر فى إدارة أقاليمها السودانية .

وقد اشتمل مشروع المعاهدة الذى اقترحه الوفد البريطانى على مادة هى المادة (٨) ليست إلا صورة أخرى للمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع هذا الفارق البسيط وهو أنها تنشىء لجنة مشتركة يعهد إليها بالتقدم بتوصيات فيما يختص بنظام الحكم فى السودان .

وتكررت الفكرة ذاتها فى مشروعى البروتوكول المقدمين إلى الوفد المصرى ، بل إن المشروع الجديد الذى بحثه الوفد المصرى أخيرا يبتعد عن وجهة النظر المصرية أكثر من البروتوكول الأول ، إذ أن هذا النص قد خلا حتى من ذكر عقد اتفاق خاص بالسودان فيما بعد ، الأمر الذى ورد فى المشروع الأول .

ولهذا فإن البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يجعل كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع ، إذ أن نظام الحكم فى السودان قد سوّى فى البروتوكول لسنين عدة مقبلة بطريقة يرفض الوفد المصرى قبولها .

وفوق ذلك ، ينص البروتوكول على أن غاية الطرفين السامين المتعاقدين هى إعداد السودانيين إعدادا جادا لحكم أنفسهم بأنفسهم . وتلك فى الواقع هى رغبة مصر الصادقة .

بيد أن الوفد المصرى يرغب فى أن لا يكون هذا التصريح مجرد تصريح من حيث المبدأ لا تشترك الحكومة المصرية فى تنفيذه . بل ينبغى — على العكس من ذلك — أن تتدخل بصفة فعالة فى إعداد النظام الديموقراطى الذى يجب أن يسير نحوه السودانيون . هذا مع أن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ كما تطبق جميعا الآن والتى يحرص البروتوكول على توكيدها وإبقائها نافذة المفعول — لا تتيح للحكومة المصرية أية وسيلة للاشتراك فى هذه المهمة . وبمقتضى النظام الذى يقترحه هذا البروتوكول سيكون حاكم السودان العام هو الذى يقوم وحده بإعداد النظام الجديد للحكم فى السودان طبقا للتوجيهات التى تأتيه من لندن . وكل ما يمنحه البروتوكول للحكومة المصرية هو أن تحاط

علما بعد حين وآخر عن طريق تقارير من الحاكم العام بتقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى. يضاف إلى هـذا أن تقوم الحكومتان فى زمن غير بعيد ، يتعين بلجنة مشتركة لتضع تقريرا لتعرف ما إذا كان السودانيون أهلا لإدارة شئونهم بأنفسهم ولتقدم التوصيات المناسبة .

وقد طلب الوفد المصرى من جهة أخرى أن يقرر نظام السودان على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

وينص المشروع البريطانى على أن البروتوكول ليس فيه أى مساس بطلب حضرة صاحب الجلالة ملك مصر أن يكون ملك السودان. على أنه لا حاجة إلى المطالبة باستعادة سيادة مصر كما سلف بيانه فى مذكرة سابقة ، إذ أنها قائمة وما كان فى وسع أحد أن ينازع فيها . ومن ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية ترفض أن تقطع برأى فى مسألة السيادة. وليس من شأن المرور فى صمت عن حق مصر فى السيادة أن يمكن زاعما من إبعاد هـذا الحق أو إبطاله .

وهذا الموقف لا يمكن أن يطول كثيرا فى الوقت الذى تود فيه الدولتان أن تسلكا سبيلا جديدة إلى اتفاق يعقد عن رضى حر . فإما أن تقر بريطانيا العظمى حق مصر فى السيادة ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن يكون لديها أى اعتراض على الاعتراف به ، وإما أن تنازع فيه ، وفى هذه الحالة يجب أن تعلن ذلك حتى يعلم الشعب المصرى أن بريطانيا العظمى تنكر عليه العلاقة الوحيدة التى لاتزال تربطه بالسودان فى نفس الوقت الذى يطلب منه فيه أن يصبح حليفا لها وأن يقاسمها التبعات الخطيرة التى تنجم عن المحالفة .

لهذه الاعتبارات جميعها لا يسع الوفد المصرى أن يقبل مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى .

١٩٤٦/٩/٢٥

---

(٤) حديث رئيس وزراء مصر مع مستر بوكر

الوزير المفوض بالسفارة البريطانية

ترغب حكومتى رغبة ملحة فى أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى يحقق مصالح البلدين فى جو من الصداقة والكرامة . وترى مصر أن الالتزامات التى يجب أن تتحملها من جراء المحالفة والأخطار التى تتعرض لها تعطيها الحق فى أن تعتبر أنها يجب أن تعامل على أساس الصداقة والثقة .

ويود صدقى باشا أن يؤكد للسفير بإخلاص تام أن كل حل للمسألة المصرية لا يتخذ فيه أساسا احترام وحدة بشكل ما رمزية لمصر والسودان يتمثل فى تاج واحد وفى نطاق مصالح السودانيين أنفسهم ، يؤدى حتما إلى خيبة أمل ومرارة يترك صدقى باشا للسفير أمر تقدير نتائجها .

وإنه لظاهر أن رغبة البلدين فى أن يبنيا علاقاتهما على أسس ترضى كلا منهما تفوق كثيرا الاعتبارات التى أشار إليها الجانب البريطانى والتى ظهر أنها غير مقبولة من الجانب المصرى.

وإذا دعا الأمر فسيتوجه صدقى باشا ومعه رئيسا الحزبين اللذين على رأس النظام الحاضر إلى لندن لشرح وجهة نظر مصر المجمعة على مطالبها .

---

(٥) مذكرة شفوية من مستر بوكر

يشكر سير رونالد كامبل شكرا جزيلا دولة صدقى باشا على رسالته التى بحثها مع مستر بيفن بحثا مستفيضا ، وأن الوزير ليرحب مع السرور باقتراح صدقى باشا وزميليه زيارة لندن ، وأن يستأنفوا هناك المناقشات بشأن المعاهدة . وهو أيضا يعتقد أنه مع حسن الاستعداد من الجانبين لابد أن يكون من المستطاع الوصول سريعا إلى اتفاق على المادة الثانية وعلى مسألة الجلاء . وهو أيضا كصدقى باشا يرى أنه يكون من دواعى الأسف إذا لم نصل بعد كل هذه الشهور فى المفاوضات إلى الحصول على معاهدة . وأنه من واجب الطرفين فى هذه الظروف أن يبذلا مجهودا جديا ليجدا حلا للصعوبة القائمة بشأن السودان.

إن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان الذى يتمسك به الوفد المصرى الآن يثير صعوبات كبيرة لا يجد مستر بيفن أن فى وسعه تذليلها . وأنه لمن الواضح أن هذا البروتوكول يرمى إلى ما هو أكثر بكثير من الاعتراف بسيادة (رمزية) مع (تأكيدات) لاستمرار النظام الحالى للإدارة بغير انقطاع . فبأية صيغة يرى صدقى باشا الإعراب عن اعترافنا بسيادة "رمزية" وعن تأكيدات بشأن استمرار إدارتنا ؟ إنه من المفيد لمستر بيفن ، قبل أن يتقابل مع صدقى باشا فى لندن أن يعلم على وجه أكثر دقة ما يراه صدقى باشا فى هذه النقط. ويمكن لدولته أن يكون على ثقة أن مستر بيفن سيكون مستعدا لبحث كل صيغة جديدة يود اقتراحها وتعبر تعبيرا حقيقيا وعمليا عن طلبات المصريين بالشكل الذى وضعها فيه صدقى باشا.

وأن مستر بيفن لمستعد أن يغير برنامجه حتى يكون فى لندن بين ١٧ و٢٥ أكتوبر إذ أنه فى ٢٦ أكتوبر يجب أن يسافر لحضور اجتماع الجمعية العمومية فى نيويورك . وسيكرس عنايته الكاملة إلى المسألة أثناء هذه المدة وهو يود أن يكون من المستطاع خلالها رغم كل الصعوبات الوصول إلى اتفاق .

---

(٦) محاضر مباحثات صدقى — بيفن بلندن[1]

(ا) من محضر الاجتماع الأول

الذى عقد بدار وزارة الخارجية البريطانية

فى الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين من مساء يوم ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦

الحاضرون

إسماعيل صدقى (باشا)
إبراهيم عبد الهادى (باشا)
عبد الفتاح عمرو (باشا)
الأستاذ حنا سابا

مستر أرنست بيفن
لورد ستانسجيت
سير رونالد كامبل
مستر روبرت هاو
مستر ريتشز
مستر جرينهل

... ...

... ...

السودان :

قال صدقى باشا إن مستر بيفن قد ذكر أن مصر لم تبحث مسألة السودان بحثا كافيا ، والحقيقة تخالف ذلك ، فقد بذلت مصر تضحيات فى سبيل السودان لا من مئات السنين فحسب ولكن من آلاف السنين . وقد قال هيرودوتس " إن مصر هبة النيل ". والواقع أنه لاحياة لمصر بغير النيل ، فليس فى مقدور مصر إذن أن تتناسى السودان . ومستر بيفن يدرك أن السودان لا يشمل وادى النيل كله . ولكن عبارة " وادى النيل " أصبحت شعارا . ولقد كانت لمصر على الدوام روابط تربطها بوادى النيل ، على أن الاستعمال الحالى لكلمة السيادة لا يقصد به رابطة الفاتح ، فالمصريون أول من ينادى بأن أى نوع من التسلط والسيطرة مكروه ، وما " السيادة " إلا رمز الوحدة . ومصر تحرص على تقدم السودان ورفاهيته ، ويهمها أن تعدّ السودان لليوم الذى يصبح فيه أهلا للحكم الذاتى . والمقصد الأول للمصريين هو رخاء السودانيين ، وهم على استعداد لبذل التضحيات فى سبيل ذلك .

(١) هذه مقتطفات منقولة عن محاضر وزارة الخارجية البريطانية لمفاوضات صدقى — بيفن .

والمصالح المشتركة تجمع ما بين مصر والسودان ، حتى لا يمكن تصور الفصل بينهما ، مثال ذلك الرابطة التي تقوم بين المملكة المتحدة وكندا ، فكلاهما يحكمه ملك واحد ، وإذا تساءل مستر بيفن عن السبب الذى من أجله نريد أن تكون هـذه الرابطة رمزية فقط ، فالجواب على ذلك هو أنه يجب أن يظل السودان على ولائه لمصر صونا للمصالح المشتركة بين البلدين . إن مصر تكمل السودان ولا يجب أبدا أن يقوم عداء بين البلدين ، وإنما يجب أن يعملا معا فى اتساق وانسجام . أما مسألة الإدارة فهى مسألة ثانوية . ولاشك فى أن السودانيين يرغبون فى حكم بلادهم ومصر تدرك شعورهم هذا ، ولكن مصلحة مصر تقتضى أن يحكم السودان على خير صورة .

ولم يعد الآن مجال للأفكار العتيقة التى كانت تسود منذ ستين أو ثمانين عاما مضت حين كان السودان يوجس خيفة من مصر ، ومصر يهمها أن تنظر إلى السودان كأخ أصغر فى حاجة إلى الرعاية .

ورد مستر بيفن قائلا إنه لايزال فى حاجة إلى استجلاء موقف صدقى باشا ، فدولته يقول إنه يريد أن يحكم السودان حكما صالحا عادلا . فهل يرمى من وراء هذا إلى أن الأمر ليس كذلك الآن ؟

فأجاب صدقى باشا إن الحاكم العام موظف انجليزى — مصرى فلا يمكن إذن أن يوجه إليه هذا الاتهام .

... ...

... ...

ذكر مستر بيفن أنه تلقى رسالة صدقى باشا الخاصة بالسودان والتى طالب فيها بعلاقة "رمزية" بين البلدين وأنه لم يتبين على التحديد المعنى المقصود بهذا الطلب المصرى .

فأجاب صدقى باشا أنه قصد بلفظ "رمزية" بيان موقف الحكومة المصرية تجاه مسألة السيادة على السودان ، فالمصريون لا يبغون السيطرة لاستغلال تلك البلاد ولا يتطلعون إلى نفع مادى أو أدبى منها ، ولكن هناك مع ذلك وحدة مع التاج المصرى ، ووحدة رابطة ظلت على الدوام قائمة بين البلدين . كما إن الأمر يحتاج إلى إيجاد منفذ للشباب المصرى الذى يتخرج من الجامعات .

ومصر — وتربطها بالسودان علاقة الأخ الأكبر بالأخ الأصغر — ترغب رغبة صادقة فى أن تقدم إلى السودان الخبراء والأساتذة . وعلى الرغم من أن لمصر وبريطانيا حقوقا متساوية وفقا للاتفاق المبرم بينهما ، إلا أنها قد أقصيت اقصاءا ، ويكاد لا يحسب لها حساب فى إدارة شئون السودان . ولا يعين فى وظائف الإدارة مصريون مطلقا .

وشكا صدقى باشا كذلك من تعمد إهمال النفوذ المصرى ، وقال إنه لابد لمصر من أن تضمن ولاء السودان على الدوام لأنه مصدر رخائها .

وأجاب مستر بيفن بأنه قد حاول الإلمام بوجهة النظر المصرية ولكنه لم يفلح . وهو يعترض على ما تنشره الصحف المصرية من بيانات ترمى إلى أن المصريين قد فقدوا العزم على أن يجلوا البريطانيين عن تلك المنطقة مستقبلا .

وقد طلب صدقى باشا إلى مستر بيفن أن لا يلقى بالا إلى آراء المتطرفين الذين يعملون فى خدمة المعارضة ، فإن مصر لا تسعى إلا إلى الوحدة مع السودان على أساس مصالح السودانيين أنفسهم . وأنه إذا ما اعترف بتلك الوحدة فلن يكون ثمت داع لما تشكو منه بريطانيا العظمى .

وذكر مستر بيفن أن كل ما استطاع فهمه لم يتبينه من وجهة النظر المصرية التى جاءت فى مشروع البروتوكول الملحق فى نهاية المعاهدة .

وبعد مناقشة قصيرة وافق صدقى باشا على أن يقدم مذكرة شخصية تشرح وجهة النظر المصرية .

فقال مستر بيفن لصدقى باشا إن وجودك فى لندن لايسمح لك باتخاذ قرارات فى هذه المسائل وأنك فى مركز من الصعب عليك فيه تقديم مقترحات .

وأردف إنه لا يستطيع أن يوافق على اتخاذ قرارات من جانبه لا يلبث بعض المصريين أن يتخذ منها سبيلا للتقدم بمطالب أخرى .

وأكد صدقى باشا لمستر بيفن أنه هو ووزير الخارجية المصرية يمثلان الأغلبية الكبرى فى البرلمان المصرى وفى الإمكان الاعتماد عليهما فى عدم إثارة مطالب أخرى بعد عودتهما إلى وطنهما .

وفى الختام صرح مستر بيفن بأنه سيتقدم بصيغة جديدة للمادتين الثانية والثالثة من المعاهدة للمناقشة فيهما وطلب إلى صدقى باشا أن يقدم هو من جانبه المذكرة الشخصية الخاصة بموضوع السودان وأن يعيد النظر فى مقدار الوقت الذى يتطلبه الجلاء .

(ب) من محضر الاجتماع الثانى الذى عقد بوزارة الخارجية البريطانية

فى الساعة ١١,٣٠ من صباح يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

الحاضرون

اسماعيل صدقى (باشا)	مستر أرنست بيفن
إبراهيم عبد الهادى (باشا)	لورد ستانسجت
عبد الفتاح عمرو (باشا)	سير رونالد كامبل
الأستاذ حنا سابا	مستر هاو
	مستر رتشز
	مستر جرينهيل

سلم صدقى باشا مستر بيفن مذكرة (مرفقة) تضمنت وجهة نظره فى مسألة السودان وقد قرأها مستر هاو باللغة الانجليزية .

وقال مستر بيفن إنه كان معنيا بما ينطوى عليه مدلول السيادة وهو يعتقد أنّ صدقى باشا سيوافق على أن تظل إدارة السودان المالية على وضعها الحالى حتى يتم للسودان الحكم الذاتى .

وقال صدقى باشا إن إدارة السودان الحالية ستظل كما هى حتى تصل بريطانيا العظمى ومصر إلى اتفاق على الوضع الذى سيكون عليه الحكم الذاتى فى السودان ، وأنه لا داعى للبحث فى مسألة تغيير النقد أو طوابع البريد أو طريقة تعيين موظفى حكومة السودان .

وقد استفسر مستر بيفن عن السبب الذى يراد من أجله الآن إحداث تغيير فيما يتعلق بالسيادة على السودان .

فقال صدقى باشا إن الموقف الحالى لا ترضى به مصر ومن الضرورى لها أن تتفق مع بريطانيا على التدابير التى تتخذ للوصول بالسودان إلى مرتبة الحكم الذاتى . وليس ثمة حاجة إلى إدخال تغييرات عنيفة حتى يتحقق الحكم الذاتى ومن حق مصر أن يكون السودان تحت التاج المشترك .

وقال مستر بيفن إنه إذا نص على سيادة مصر للسودان اعتقد السودانيون أن بريطانيا العظمى قد تخلت عن مكانتها بينهم .

فأجاب صدقى باشا أنه لا داعى للخوف من ذلك إذ أن الحاكم البريطانى والصبغة البريطانية للإدارة سيظلان كما هما ، وكل ما سيزيد هو توكيد بقاء السودان تحت التاج المصرى .

وقال مستر بيفن إن السودان تسوده حالة من القلق وقد تلقى اعتراضات من السودانيين أنفسهم على إحداث أى تغيير فيه .

فقال صدقى باشا إنه هو الآخر قد تلقى رسائل من السودانيين على النقيض من ذلك .

وقال مستر بيفن إن صدقى باشا قد تحدث عن الدومنيون ولكن إذا اختار السودانيون الدومنيون تحت التاج المصرى فإن مركز بريطانيا العظمى سيضار ضررا كبيرا .

فقال صدقى باشا إن من المحتمل أن تنشأ حالة سياسية جديدة حين يعين الوقت الذى يختار السودانيون فيه مصيرهم ، وقد تقتضى الحال وقتئذ إعادة بحث الأمور من جديد مع أن تغييرا ما لن يحدث وأن مصر لا تستطيع انتظار الوصول إلى تسوية أطول مما انتظرت ، إذ ليست هذه هى المرة الأولى التى تطالب فيها بتوكيد سيادتها على السودان فإن الوضع فى الماضى كان دائما وضعا موقتا ويجب حسمه الآن بكزء من تسوية عامة .

وقال مستر بيفن هل لى أن أفهم من هذا أن من مؤدى التسليم بالسيادة لملك مصر ، منح مصر حقا أكثر للتدخل فى إدارة السودان ؟

فأجاب صدقى باشا إن هذا صحيح طالما استمر العمل باتفاقية عام ١٨٩٩ ، أما توكيد الرابطة بين البلدين فلا يعنى فى حد ذاته زيادة تدخل مصر إذ أن العلاقة بين رئيس وزراء مصر والحاكم العام ستظل على حالها ولا ترغب مصر فى أن تتدخل فى شئون السودان .

وأشار مستر بيفن إلى ألقاب ملك مصر السابقة وسأل عن اللقب الذى يريد ملك مصر أن يلقب به .

فأجاب صدقى باشا إن صاحب الجلالة سيلقب بملك مصر والسودان .

وقال مستر بيفن إن النظر فى كيفية إدارة السودان من الصعوبة بمكان وسأل عن المدة التى يرى صدقى باشا كفايتها قبل أن تتناول بريطانيا العظمى ومصر بحث مسألة الحكم الذاتى فى السودان .

فأجاب صدقى باشا إن الأمر يتوقف على اتفاق يتم على إثر ما يدور من المباحثات بين البلدين .

وقال مستر بيفن إن من العسير الموافقة على مبدأ قبلما يدرك الإنسان ماذا بعده ، فإنه إذا أقر السيادة المصرية فقد عارض سلفا قرار السودانيين الذى اتخذوه بشأن مستقبلهم .

فأجاب صدقى باشا إن الأمر لن يكون كذلك لأنه ما من أحد ينكر الرابطة التى تقوم بين البلدين وأن تدخل مصر كصاحبة سيادة لايقصد به إلا رفاهية السودانيين وتنمية الشعور بالمسئولية وان تعمل مصر على الإضرار بمركز حكومة جلالة ملك بريطانيا فى السودان .

فسأل مستر بيفن إذا كان صدقى باشا سيبدأ بروتوكول السودان بتوكيد اتفاق الحكم الثنائى ؟

فأجاب صدقى باشا إنه سيعيد النص على المادة الثانية من معاهدة ١٩٣٦ فيما عدا الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى إذ أن مصر قد أكدت سيادتها فى الماضى على حين أن بريطانيا لم تقر هذا التوكيد ولا تريد مصر أن تظل على مواجهة هذا الموقف السلبى ، واستطرد فقال إن لملك مصر سلطات خولها إياه الدستور المصرى فإذا أصبح ملكا لمصر والسودان فلن يمنح حقوقا جديدة .

وسأل مستر بيفن عما إذا كان من المحتمل إثبات ذلك فى بروتوكول السودان ؟

فأجاب صدقى باشا إنه بغض النظر عن شخص الملك فإن ذلك مما لا يمكن إثباته رغم أنه لن يمنح فى واقع الأمر سلطات أخرى .

وسأل مستر بيفن إذا كان فى ذلك ما يؤثر على وضع قوات الدفاع السودانية ؟ فأجاب صدقى باشا إن شيئا ما فى السودان لن يناله التغيير .

وسأل مستر بيفن عن الوقت الذى تريد مصر فيه البدء بإحداث تغييرات فى إدارة السودان إذا سلّم لها بحق السيادة ؟

فأجاب صدقى باشا " فى أقرب وقت " لأن مصر كانت تتدبر ما تتدبره حكومة جلالة ملك بريطانيا فى شأن الوصول بالسودانيين إلى مرتبة الحكم الذاتى .

وقال مستر بيفن إنه إذا اختار السودانيون الاستقلال فستكون النتيجة وخيمة، أما إذا اختاروا الحكم الذاتى فحسب فإن موقف حكومة جلالة الملك سيصبح عسيرا جدا وهو يشعر أن هذا الوقت هو الذى تريد مصر أن تحدث فيه ما تريد من تغيير .

فأجاب صدقى باشا إن الأمر على النقيض من ذلك لإن حكومة جلالة الملك هى التى بدأت الحديث فى أمر الحكم الذاتى للسودان ، وأن مصر كانت راغبة فى أن تسلك نفس السبيل ولم يكن لها مصلحة فى إحراج حكومة جلالة ملك بريطانيا .

وقال مستر بيفن إن المقترحات البريطانية فيما يختص بالحكم الذاتى قد افترضت عدم إثارة مسألة السيادة . ولكن صدقى باشا طلب منه الآن الموافقة على وضع السودان تحت السيادة المصرية قبل النظر فى أمر الحكم الذاتى .

فقال صدقى باشا إن هناك أمثلة لأمم متقدمة ككندا ، فقد كان لها حق الحكم الذاتى رغم خضوعها لتاج مشترك . ولم تلق صعوبة فى ذلك ، أو يضايقها هذا الوضع . ويجب أن يكون للسودان مركز طبيعى لا مركز شاذ . والواقع أن السودان كان بلدا يخضع للسيادة المصرية فى ظل نظام خاص . ومن الحق أن يكون له ملك . وهو لم يتلهف على الحكم الذاتى ، وعلى بريطانيا ومصر أن يحددا معا الوقت الملائم لذلك .

وقال مستر بيفن إنه إذا اختار السودانيون الاستقلال فمن المحتم أن تزول السيادة المصرية ، وتساءل عما إذا كان ما تطالب به مصر هو استبقاء سيادتها على السودان بعد قيام الحكم الذاتى . وعما إذا كان لا يعترف باستبقاء حق تقرير ذلك للسودانيين ؟

فأجاب صدقى باشا أنه يظن أن الحكم الذاتى لن يتم إلا بعد سنوات عدة، وأن مصر لا تستطيع أن تواجه بلدا معاديا على حدودها ويجب أن يظل السودان جارا صديقا لها .

وأشار مستر بيفن إلى أنهم فى بريطانيا العظمى كانوا يرون دائما أن للأمم المستقلة — حين تبلغ مرتبة الحكم الذاتى — الحق فى الانفصال إذا رغبت فى ذلك ، وذكر صدقى باشا بما وقع أخيرا فى الهند .

فوافق صدقى باشا على ذلك، ولكنه قال إن حق الانفصال يكون عملا اختياريا من جانب مصر ، وهو يرى أن الوقت لم يحن بعد للبحث فى مثل هذه المسائل لأن الإنسان لايستطيع استباق الحوادث، وان الشقة لاتزال بعيدة قبل أن تصبح هذه المسألة ذات شأن، ولا يستطيع الإنسان التنبؤ بما سيكون عليه الحال وقتذاك .

ولكن مستر بيفن أصر على أن يستجلى المسألة من جميع نواحيها ، فسأل صدقى باشا عما إذا كان السودانيون سيمنحون الفرصة ليكونوا أحرارا أو أن المصريين يرمون إلى تسوية السيادة نهائيا ، ثم قال يجب أن يكون واضحا كل الوضوح أن السودانيين أحرار فى رفض سيادة مصر إذا رغبوا فى ذلك ، وزاد أن بريطانيا العظمى تحتفظ لنفسها بمركز فى السودان ويراد منها أن تنزل عنه، وهى قبل أن تفعل ذلك تريد أن تتحقق من هذه النقطة بالذات .

فأجاب صدقى باشا إنه ما من شئ سيلحقه تغيير فى السودان بالنسبة إلى إنجلترا ، أما فيما يتعلق بالسيادة فهو يرى استحالة التحدث عنها الآن، وما من أحد يستطيع أن يتنبأ بما سيقع فى نصف القرن القادم ، ويرى فيما يستجليه مستر بيفن أنه مسألة يترك للأجيال القادمة أمر البت فيها . ثم إن هيئة الأمم المتحدة ما تزال تبحث هذه المشاكل جميعها بغية الوصول إلى حل لها . وهناك بحوث تجرى فى ذلك كله ، ولكنه يرى أنه ليس من المقدور التنبؤ بما سيكون عليه الحال فى المستقبل .

وطلب مستر بيفن المبادرة إلى تدبر هذه الصعوبات ، وقال إنه يريد تجنيب الأجيال القادمة التعثر فى حل هذه المسألة إذا ما أرادت حلها ، وصرح بما يفيد أنه ينبغى أن يتلقى تأكيدا بأن السودانيين لن يوضعوا فى وضع يستحيل عليهم فيه الاستقلال . وذكر لصدقى باشا أن المصريين يسعون إلى ربط مستقبل طرف ثالث ببروتوكول يبرم بين دولتين ، فلا تلبث بريطانيا العظمى ومصر أن تحسا بجريرتهما نحوه فى المستقبل ، وكرر ما يفيد أنه لا يجب السعى فى وضع السودان الذى يناضل من أجل استقلاله تحت سيادة مصر إلى الأبد ، وهو يريد أن يبين للشعب البريطانى أن شيئا لم يتم للإضرار بحق تقرير المصير .

فأجاب صدقى باشا أن السودانيين سيصلون حتما إلى استقلالهم إذا ما بلغوا حدا معينا من التقدم ، وأنه ما من شئ مكتوب يمكن أن يخل بحق شعب فى الاستقلال أو يمنعه من سعيه إلى الحرية، والمسألة مسألة مبدأ عام وليست مسألة نص فى معاهدة، واستطرد قائلا إنه لما كانت المعاهدة المقترحة تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة الذى يؤكد استقلال الشعوب فإنه يرى من العبث أن يؤكد فى أى اتفاق جديد ماقد نص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

ورأى مستر بيفن وجوب الإشارة إلى روح ميثاق الأطلنطى فى المعاهدة . على أن صدقى باشا رأى أن الديباجة قد كفلت ذلك .

وطلب مستر بيفن أن يفسح له الوقت لاستظهار المسألة، وقال إنه قد تلقى من صدقى باشا بحثا طويلا عن السودان فهم منه أنه يعرب عن وجهة نظر شخصية فقط ، وأنه يود أن يجد السبيل إلى صياغة ذلك فى مشروع مادة بالمعاهدة .

فكرر صدقى باشا القول بأن هذا المشروع يمثل وجهة نظره وحده ، ولكنه على ثقة من أنه أقرب ما يكون إلى ما تراه مصر .

فقال مستر بيفن إنه يود أن يستزيد من دراسة هذه المسائل وأنه سيتصل بصدقى باشا فى يوم الثلاثاء .

مذكرة شخصية لصدقى باشا بشأن مسألة السودان

سلمت إلى مستر بيفن فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

إن سيادة مصر على السودان حقيقة تاريخية وقانونية اعترفت بها الحكومة البريطانية اعترافا صريحا سواء فيما قبل اتفاقية سنة ١٨٩٩ أو فيما بعدها .

ولقد كان المقصد الأساسى لاتفاقية سنة ١٨٩٩ تنظيم إدارة السودان ، وعلى الرغم من أن بريطانيا العظمى قد طلبت حق الاشتراك فى هذه الإدارة اشتراكا بعيد المدى وحصلت عليه فعلا إلا أنها لم تقصد مع ذلك المساس بمبدأ السيادة المصرية .

بل إن بريطانيا على النقيض من ذلك أكدت هذه السيادة فى مناسبات متعددة خلال اتصالاتها بالدول الأجنبية ، كما أنها كانت تعلن دائما أنها لا تعمل فى السودان إلا لإقامة سلطان السيادة المصرية .

وحين تطلب مصر اليوم تضمين معاهدة التحالف الجديدة مع بريطانيا العظمى بروتوكولا يؤكد قيام الرابطة التى توحد مصر مع السودان تحت التاج المصرى ، فإنما تستند الحكومة المصرية فى ذلك إلى أسس قانونية عدة كما تستند إلى أسس من المصالح الحيوية المشتركة .

وهذه الرابطة لا تنبعث من روح التسلّط ، كما أنها ليست أداة لسياسة ترمى إلى التوسع والاستغلال .

والواقع أن مصر تود أن يكون المقصد الأساسى للسياسة التى تتّبع فى السودان هو ضمان رفاهية السودانيين واحترام مصالحهم وتنميتها وإعدادهم لتولى إدارة شئونهم فى الوقت الملائم .

ولكى يسوق صدقى باشا أمثلة أخرى أدق ، نظر إلى مستقبل العلاقات بين مصر والسودان بالعين التى ينظرها إلى العلاقات التى تقوم بين بريطانيا العظمى وممتلكاتها .

وتثبت هذه النظرة إلى حد كبير أن الولاء للتاج نفسه يتلاءم مع الاستقلال التام فى الشئون الداخلية ، ومع نظام إدارى يقوم بتطبيقه جميعه شعب كلا البلدين ، ومع ذلك فلم تمنع هذه الرابطة التاج من توثيق عرى اتحاد مقدس فى الحربين الأخيرتين .

ولن تستطيع مصر الموافقة أبدا على فصم هذه الرابطة ، وعلى أن تعرّض السودان — وهو الذى تستمد منه مصادر حياتها — للوقوع تحت سيطرة أجنبية قد تكون معادية لها .

وحتى يحين الوقت الذى يصبح فيه السودانيون أنفسهم أهلا لإدارة شئونهم — وتأمل مصر أن لا يطول هذا الوقت — لا يرى صدقى باشا مانعا من الموافقة على استبقاء النظام الإدارى الحالى المترتب على اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

ويرى صدقى باشا أنه يتعذر عليه استساغة توسل الحكومة البريطانية بحقوق السودانيين ومصالحهم ، لتجعلها سببا للتردد فى الموافقة على الإشارة إلى السيادة المصرية فى بروتوكول يلحق بالمعاهدة المزمع عقدها .

فإن مثل هذه الإشارة لا يمس أى حق للسودانيين ما داموا لم يصلوا — كما تعترف بريطانيا العظمى رسميا — إلى درجة من النضوج السياسى تؤهلهم إلى حرية الإعراب عن رغباتهم .

ويجب أن لا يغيب عن البال — فيما يتعلق بمصالح السودانيين — أن السيادة المصرية على السودان قد رهنت دائما على أنها كانت تمهّد لرفاهية السودانيين ، وتكفل مدّهم بالمعونة القوية فى جميع أوجه الحياة السودانية ، وكانت مصر تبذل لهم هذه المعونة من غير ما غرض ، ودون أن يدفعها إلى ذلك دافع خفى .

فضلا عن هذا فإن السودان لايكون بذاته وحدة قائمة بنفسها ، وظاهر أن من مصلحة السودانيين أنفسهم الاستمرار فى انضمامهم إلى دولة منظمة ، تربطهم بها روابط تاريخية ، وتدرك مصالحهم كل الإدراك لما لها بهم من الروابط الجغرافية والعنصرية والدينية واللغوية .

(د) من محضر الاجتماع الثالث
فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بفندق كلاردج

الحاضرون

إسماعيل صدقى (باشا)	مستر أرنست بيفن
إبراهيم عبد الهادى (باشا)	لورد ستانسجيت
عبد الفتاح عمرو (باشا)	سير رونالد كامبل
الأستاذ حنا سابا	مستر هاو

... ...
... ...

قال مستر بيفن إنه قرأ مشروع صدقى باشا الخاص ببروتوكول السودان . ويلاحظ أنه يقوم على أساس من العسير قبوله فإنه كلما تعمّق فى دراسة مسألة السودان تبين له أن ليس من العدل أولا وآخرا القطع بأن السودان كان تحت سيادة التاج المصرى .

وأراد صدقى باشا أن يوضح موقفه بدقة فقال إن نية مصر لم تتجه إلى فرض النظام المستقبل ، فللسودانيين حين يحين الوقت أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم .

وسأل مستر بيفن إذا كان صدقى باشا يعنى بذلك أنه حينما تبحث مسألة الحكم الذاتى أو الاستقلال يكون للسودانيين كذلك الحرية فى تقرير أمر سيادتهم .

فأجاب صدقى باشا أنه مما لايحتمل الشك ، كما بين فى مذكرته ، أن السودان يعدّ حيويا لمصر ويجب أن تربطه بها روابط ودية . وقد بينت المذكرة كذلك أن مصالح السودانيين ستكون موضع العناية ، وأن انجلترا هى التى تتولى إدارة السودان وهى القائمة الآن فعلا وليس لمصر يد فى الإدارة ولا تستطيع أن تتعرض لرغبات السودانيين فليس من العدل إذن أن يختار السودانيون مستقبلهم الآن .

وقال مستر بيفن إنه قد بحث هذه المسألة من وجهة نظر أخرى ، وأنه لا يريد عندما يحين الوقت أن يظلم مصر وأن يفرض السيادة البريطانية على حساب المصريين و يود أن يذكر فى مقدمة بروتوكول السودان أن المقصد الأساسى للحكومتين المتعاقدتين هو رفاهية السودانيين و إعدادهم للحكم الذاتى .

وقد وافق صدقى باشا على ذلك .

وقال مستر بيفن إن خير وسيلة للوصول إلى ذلك لا تكون بإيفاد لجنة مشتركة إلى السودان فى يوم يعينه فى القريب العاجل ، ولكن بإنشاء هيئة دائمة ، كمجلس مشترك ، يعهد إليها مثلا كل سنتين أو ثلاث سنين بحث أمر تهيئة السودانيين للحكم الذاتى ، وتقديم تقرير عن ذلك للحكومتين . و بهذا يتم الحكم الذاتى على مراحل حتى فى المديريات (إذا كان التقدم فى السودان لا يسير على وتيرة واحدة) وفى رأيه أنه يصعب كثيرا على حكومة جلالة الملك أن تصدر تصريحا فى شأن السيادة ، ومع ذلك فإنه سيعترف بحقوق كل من الطرفين عن طريق هيئة كاللجنة المشتركة .

ويعتقد صدقى باشا كل الاعتقاد ويشاركه فى ذلك جميع المصريين أن هناك اتحادا شرعيا بين مصر والسودان . وهو لم يستعمل لفظة " السيادة " ولكن لفظة " الاتحاد تحت التاج المصرى " . وأما بالنسبة للمجلس المشترك فلن تناط بالأعضاء المصريين فيه مسئولية ، وستنتقص الإدارة البريطانية من وضعهم فيه ، كما سيظل الوضع الحالى كما هو ، ويعتقد أن إيفاد لجنة إلى السودان الآن من شأنه إثارة مشاكل متعددة .

وذكر مستر بيفن أن أعضاء اللجنة التى يقترحها سيكونون من الأشخاص المستقلين ومن ذوى الكفايات الممتازة وليسوا من موظفى الحكومة . وسيكون من مهمة اللجنة أن تتحقق من حسن سير الإدارة ، وأن تزيل مخاوف المصريين فيما يتعلق بإقصائهم عن السودان ، وهو مع ذلك لا يحب أن يتعجل الأمر الآن . ثم قال إنه تبين من مشروع صدقى باشا صراحة أن الإدارة ستظل كما هى فى الوقت الحاضر .

فوافقه صدقى باشا على ذلك ، وقال إن مشروعه معقول للغاية ، وأنه قد أعد ليلتقى بوجهة نظر مستر بيفن إلى حد أن السودانيين لا يستطيعون إنكار ذلك . وأن المصريين لا يطالبون بحقوق أو امتيازات جديدة بل إن كل ما يطلبونه هو أن لا يعدل شىء من الأمر الواقع فعلا . ثم قال صدقى باشا إنه لم يباشر جميع حقوقه التى تخوله إياها المادة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنه كان يصطدم بمصاعب كلما أراد التمسك بها حتى تحقق له أن من الخير ترك هذه المسائل على حدة ، إذ لا يمكن أن يقوم على إدارة السودان هيئتان .

وقال مستر بيفن إنه يظن أن الأمر هو ما تعنيه الألفاظ وأنه ما من محام دولى قد فسر حتى الآن معنى كلمة " السيادة " .

فأجاب صدقى باشا إنه لم يتحدث عن السيادة فى مشروعه وإنما تكلم عن " الوحدة "، والجزء الأكبر من السودان كانت تغلب عليه الصبغة المصرية وللقبائل العربية فى السودان شقيقات لها بمصر تحمل نفس أسمائها وترجع جميعها إلى أصل واحد .

فقال مستر بيفن إنه لا يملك كما لا يملك صدقى باشا قبول أى مشروع قبولا نهائيا إذ أنهما لم يفوضا فى ذلك ، وإنما يجب عرض المشروعات على الحكومة المصرية .

فأجاب صدقى باشا إن ذلك يعد صحيحا ، وأنه يدرك ما تريده مصر .

فقال مستر بيفن إنه يدرك كذلك ما تريده بريطانيا وأن الصعوبة هى فى التوفيق بين وجهتى النظر .

وقال صدقى باشا إن مسألة السودان هى المسألة التى تتوقف عليها المعاهدة برمتها . وإذا كانت مصر قد تكفلت بمسئوليات كبيرة فى الحرب سواء فى مصر أو فى البلاد المجاورة لها ، وبذلت فى هذه السبيل تضحيات جسيمة ، وعملت على نصرة القوات البريطانية ، فليس بكثير عليها أن تطالب مقابل ذلك كله بقبول وجهة نظرها فى مسألة السودان .

واقترح مستر بيفن أن يتولى خبراء كلا الجانبين بحث المسألة بعد الظهر إذ لابد له من استشارة رئيس مجلس الوزراء وعرض الأمر على المجلس ، كما ذكر أنه لا يستطيع أن يقطع فى الأمر على أية حال ، حتى يعرف أن موقف صدقى باشا هو الموقف الرسمى للحكومة المصرية .

فأجاب صدقى باشا أنه يعتقد أنه قد أحل فى اعتباره مسألتى إدارة السودان ورخاء السودانيين ، وأنه يطالب بأشياء لم تنكرها بريطانيا على الإطلاق ، وهو على ثقة من أنه يستطيع أن يجمع مصر كلها وراءه .

وقال مستر بيفن إنه ما دامت المباحثات استطلاعية فحسب فإنه متعذر التقدم فيها حتى ترد مقترحات مصر التى عرف أن وفد مصر يؤيدها .

فقال صدقى باشا إنه يدرك ذلك ، على أن الغرض من زيارته وفى صحبته وكيل أكبر الأحزاب فى البرلمان ، هو نقل وجهة النظر البريطانية إلى مصر ما دامت اتفقت مع وجهة النظر المصرية ، وأنه سيعرض وجهة النظر البريطانية على إثر عودته إلى مصر على الملك

ومجلس الوزراء والوفد ، وأنه إذا ضمن اتفاقا شاملا فسيسأل مستر بيفن أن يدعو أعضاء الوفد البريطانى إلى زيارة مصر لاتخاذ قرار نهائى . وأن ذلك لن يستغرق وقتا طويلا ، وأنه ينتوى السفر فى الغد ويأمل أن يصله رد مستر بيفن قبل نهاية الأسبوع المقبل .

وقال مستر بيفن إنه لا يزال يرى أن هناك صعوبة قائمة إذ قد يقتضى الأمر استشارة السودانيين فى مسألة السيادة .

فقال عبد الهادى (باشا) إنهم إذا كانوا قد وصلوا إلى درجة من النضوج تؤهلهم لتقرير ذلك ، فأحرى بهم أن يقرروا ما يرونه فى شأن مستقبلهم كله ، على أننا جميعا قد اتفقنا على أنهم ليسوا أهلا لذلك بعد .

وقال مستر بيفن إنه يفضل أن يجتمع بالخبراء بعد ظهر اليوم لإتمام وضع مشروع مستوف عن المعاهدة برمتها .

وقال صدقى (باشا) إنه يوافق على إعادة صياغة المادتين الثانية والثالثة اللتين تم إعدادهما باشتراك الطرفين ، وكرر القول بأنه يوافق على أن يكون أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ هو اليوم الأخير للجلاء .

وأشار عمرو (باشا) إلى أنه لا يرى حاجة إلى إعادة صياغة بروتوكول السودان غير أن مستر بيفن رأى أن هناك بعض النصوص يقتضى الأمر إعادة النظر فيها .

فقال مستر بيفن إنه يود أن يعقد اجتماعا آخر ، وأن من المستطاع عقد هذا الاجتماع بعد ظهر يوم الخميس وسيحاول أن يحدد الموعد فيما بعد ، كما أنه سيبذل جهده لتحقيق رغبة صدقى باشا فى السفر إلى مصر فى أقرب وقت مستطاع .

(هـ) من محضر الاجتماع الرابع الذى عقد بفندق كلاردج

فى الساعة الثانية من مساء ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦

بروتوكول السودان :

زار مستر بيفن وفى صحبته لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل صدقى باشا فى فندق كلاردج فى مساء ٢٤ أكتوبر للبحث بصفة شخصية مع دولته ومع عبد الهادى (باشا) وعمرو (باشا) بغية اجتلاء النقط الهامة وعلى الأخص فيما يتعلق بالسودان .

ولم تؤخذ فى هذا الاجتماع مذكرات .

وقد بين مستر بيفن أن الصياغة الجديدة التي وضعها صدقي باشا (ملحق ب) لمشروع بروتوكول السودان الذى تركه له سير رونالد كامبل فى وقت مبكر من اليوم قد واجهتها بعض الصعاب ، وأنه كان يهمه جدا لو أمكن مصارحة الشعب السوداني والبرلمان السودانى بأن لاشيء مما اتفق عليه الآن فى المعاهدة قد تناول مركز السودان بالتغيير ، إذ أنه قد تعهد بعدم إجراء أى تغيير فى مركز السودان قبل استشارة السودانيين . ولذلك فقد عمل على تخير ألفاظ المشروع المقدم منه حتى يمكن تبيان عدم إجراء أى تغيير على مركز السودان .

وقد أجاب الجانب المصرى أن ليس هناك أى تغيير على مركز السودان فى الواقع وأن كل ما يطلبونه هو تدعيم المركز الحالى للسودان .

فذكر مستر بيفن أنه من الضرورى بيان ذلك للسودانيين وللبرلمان ، وأنه قد تحدث فيه مع الحاكم العام فرأى أن من شأن الصيغة التى يقترحها الجانب المصرى جعل هذا الشرح عسيرا للغاية .

ولذلك اقترح مستر بيفن عبارة " فى نطاق الوحدة بين السودان ومصر التى تنتج من التاج المشترك " على أن صدقي باشا عدّلها على أن تكون " فى نطاق الوحدة بين السودان ومصر تحت التاج المشترك " وأنه مما يسهّل عليه مهمته استبقاء عبارته ، وإذا لم يكن ذلك فى ميسور صدقي باشا فإن إدخال لفظة " التاريخية " أو " القائمة " قبل لفظة " الوحدة " يسهل هذه المهمة .

فاعترض صدقي باشا على ذلك بأن المصريين سيرون فى هذا التعديل المقترح مايعنى أن الوحدة كانت من شئون الماضى فوافق مستر بيفن على حذفها .

وحينئذ اقترح صدقي باشا استبدال " التاج المصرى " بعبارة " التاج المشترك " وبعد المناقشة بعض الوقت فى ذلك ذكر عبد الهادى (باشا) أن الجانب المصرى يوافق على عبارة " تاج مصر المشترك " .

وأثار مستر بيفن نقطة أخرى وهى أنه من الضرورى تبيان ما يدل على أن للسودانيين إذا شاءوا أن يختاروا الاستقلال حين يصلوا إلى المرتبة التى تؤهلهم إلى اختيار الوضع الذى تكون عليه بلادهم فى المستقبل .

وفى ظل هذه الفكرة اقترح مستر بيفن إيراد عبارة "فى نطاق الوحدة بين السودان ومصر التى تنتج من التاج المشترك" فى المشروع الذى ترك مع صدقى باشا بعد الظهر ، ثم اقترح إضافة جديدة على الجملة الثانية فى المشروع بحيث يتبين منها أن السودانيين سيستشارون حين يحل الوقت الذى يحقق فيه الطرفان السامیان المتعاقدان بالتراضى التام بينهما الأغراض المشار إليها فى الجملة الأولى. واقترح مستر بيفن فيما يتعلق بالجملة التى تبدأ بما يلى "حتى يصل الطرفان السامیان المتعاقدان بالتراضى التام بينهما إلى تحقيق هذا المقصد الأخير يظل اتفاق سنة ١٨٩٩ ساريا . . . الخ . . . " أن يدرج فيما بين كلمتى "المقصد" و "الاتفاق" عبارة "بعد استشارة السودانيين" .

فسأل صدقى باشا عما إذا كان ذلك يؤثر على ما يرمى إليه المشروع من أن تحقيق المقصد يتم بالتراضى التام بين الطرفين السامیين المتعاقدين ، مما يعنى أن تقرير ذلك يكون بيد الطرفين .

فقال مستر بيفن إن ذلك لم يكن المقصود و إنما المقصود هو استشارة السودانيين قبل أن يصل الطرفان المتعاقدان إلى اتفاق .

وأخذ صدقى باشا علما بذلك ، ووافق على النص المقترح مع استبدال عبارة "بعد استشارة" بلفظة "بالتشاور" إذ أن ذلك يجعل المسألة أكثر إيضاحا ، ووافق مستر بيفن على ذلك .

كذلك وافق مستر بيفن على حذف الفقرة الأخيرة الواردة بالمشروع الذى تركه سير رونالد كامبل مع صدقى باشا بعد الظهر .

وقد وردت صيغة بروتوكول السودان كما تم الاتفاق عليها بين مستر بيفن وصدقى باشا فى الملحق (ج) .

وحينئذ قال مستر بيفن إنه يرجو أن يشير صراحة إلى أن هناك نقطة يهمه إيضاحها ، وهى هل هناك ثمت شىء فى بروتوكول السودان يحمل المصريين على المناقشة فى أن تعهد بريطانيا بسحب قواتها من مصر ينطبق كذلك على السودان ، وهل سيطلب إلى بريطانيا

العظمى الآن إخلاء السودان؟ إذ أنه ما دمنا قد قررنا الانسحاب الآن من مصر فقد أصبح من المهم جدا أن تكفل جميع التدابير الاستراتيجية فى الشرق الأوسط، وأن يكون لبريطانيا العظمى حق استبقاء قوات بالسودان .

فأكد للفور كل من صدقى باشا وعبد الهادى (باشا) كل التأكيد أن ذلك ليس محلا للبحث سواء فى الحاضر أو فى المستقبل فمن حق بريطانيا العظمى استبقاء قواتها بالسودان. وأضاف صدقى باشا قائلا إنه يؤكد ذلك على وجه قاطع، فأخذ مستر بيفن علما بذلك، وذكر أنه يحتمل أن ترغب بريطانيا العظمى فى وقت ما فى زيادة عدد القوات البريطانية فى السودان بعض الزيادة، وقد تكون هذه الزيادة فى عدد رجال الطيران. فهل هنالك ما يحول دون ذلك، فصرح كل من صدقى باشا وعبد الهادى (باشا) بأنه ليس ثمت ما يمنع من ذلك، وما دامت بريطانيا العظمى قد أجابت مطالب المصريين على الوجه المقترح الآن فستجد أن الشعب المصرى لن يكون صديقا وحليفا لها فحسب ، بل إن تصرفاته ستكون تصرفات الصديق كذلك وفى يقينه أن الشعب المصرى قد أظهر خلال الحرب الأخيرة أنه إذا تصرف كصديق عرف كيف يفعل ذلك .

(و) من محضر الاجتماع الخامس والأخير الذى عقد بفندق كلاردج فى الساعة ٨,١٠ من مساء ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦

القوات البريطانية فى السودان :

ذكر مستر بيفن أنه إذا استجوب فى مجلس العموم فيما يتعلق بحق حكومة جلالة الملك فى الاحتفاظ بأية قوات قد يقتضى الحال وجودها مستقبلا فى السودان فإنه سيجيب بأن المعاهدة الجديدة لا تؤثر على حقوقنا فى ذلك إطلاقا .

... ...

... ...

السودان :

ذكر مستر بيفن أن رئيس الوزراء مستر آتلى قد سأله عما إذا كان قبول الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك يغير من مركز السودان، فأجاب مستر بيفن إن مثل هذا القبول يترك مركز السودان على ما كان عليه ولكنه يوضح حالة كانت غامضة حتى الآن، وقد وافق صدقى باشا والمندوبون المصريون على ذلك .

(٧) بروتوكول السودان
فى مشروع صدقى — بيفن

إن السياسة التى يتعهد الطرفان السامیان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . وإلى أن يتسنى للطرفين السامیين المتعاقدين الاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

(٨) نص المفكرة المرسلة إلى السفير المصرى بلندن
فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦

تود حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك أن تذكّر صدقى باشا بالنقط المتفاهم عليها فى لندن. فإن حكومة جلالة الملك تجد نفسها الآن فى موقف حرج جدا من جراء تسرّب الأخبار وتفسيرات صدقى باشا من جانب واحد. إذ أن لديها مجلس عموم ورأيا عاما لا يمكن أن يوافق على أن السودان بدلا من أن يوجّه إلى طريق الحكم الذاتى يؤخّر إلى الوراء مرحلة ويجعل خاضعا للحكومة المصرية فيما يتصل بحرية اختيار السودانيين . لذلك تطلب حكومة جلالة الملك خطابات تفسيرية لا تمس مركز مصر بأى حال ولا تتعدّى بأى حال ما اتفق عليه صدقى باشا فى لندن ، ولكنها تسرد بتفصيل أكبر الغرض من بروتوكول السودان كما تفهمه حكومة جلالة الملك . ولقد حاول مستر بيفن أن يمهد لصدقى باشا الصعوبة حول الخطاب فكتب صيغة يظن أنها ستكون مقبولة لديه . ونصها مرافق لهذا .

٢ — يود مستر بيفن أن يعلم عمرو باشا ويوضح لصدقى باشا أنه إذا لم تحصل حكومة جلالة الملك على الخطابات التفسيرية فسيضطر إلى إلقاء بيان شامل فى مجلس العموم عند التصديق على المعاهدة يشير فيه إلى جميع ما اتفق عليه صدقى باشا فى لندن وإلى تفسير حكومة جلالة الملك الواضح لمعنى البروتوكول . وإذا اضطر مستر بيفن إلى إلقاء بيان كهذا فقد يكون أشد صعوبة على صدقى باشا من خطاب تفسيرى على غرار المشروع المرافق .

٣ — وسيوضح بيان مستر بيفن فى المجلس ما وراء بروتوكول السودان ، أى إعداد السودان للحكم الذاتى ، وثانيا استعمال حقهم عندما ينضجون للحكم الذاتى فى اختيار وضع حكومتهم فى المستقبل ويشمل الاستقلال . وسيحاط المجلس علما كيف ضمنت جملة "تحت تاج مشترك" فى البروتوكول فقد كانت اعترافا بالسيادة الرمزية ولم يقصد منها بتاتا أن تكون أداة لوقف عجلة تقدم السودانيين نحو الاستقلال . وأن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أبدا فى هذا العصر ومع استرشادها بروح ميثاق الأمم المتحدة فى سياستها الخارجية أن تقبل فكرة أن البروتوكول يفرض على السودان بطريق ما ما يمنعه من اختيار وضع حكومته فى المستقبل .

أما فيما يتصل بمركز السودان الحاضر فسيقول مستر بيفن فى المجلس أن البروتوكول لا يتضمن أى تغيير ، ولم يزد على كونه مجرد توكيد للحالة القائمة . وستستمر حكومة جلالة الملك بمقتضى البروتوكول فى تأمين الدفاع عن السودان بجميع ما يقتضيه من التسهيلات .

السفارة البريطانية — القاهرة

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦

ملحق

نص الخطاب الذى يقترحه مستر بيفن على صدقى باشا

يسرنى فى اللحظة التى توقع فيها المعاهدة اليوم أن أسجل إدراكى لاتفاقنا فيما يتصل بمعنى أجزاء خاصة فى بروتوكول السودان الملحق بالمعاهدة .

قد اتفقنا على أن نصوص بروتوكول السودان لا تتضمن تغييرا فى حالة السودان فى الوقت الحاضر وأن البروتوكول لا يزيد عن كونه توكيدا للحالة القائمة . وعلى ذلك فان يكون ثمة أية تغييرات فى الإدارة الحالية إلا فيما هو ضرورى لإعداد السودانيين للحكم الذاتى .

أما فيما يتعلق بمستقبل السودان فإن البرتوكول ينص على أن يكون للسودانيين عند ما ينضجون للحكم الذاتى الحرية فى اختيار وضع حكومة السودان فى المستقبل . وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة : فقد يختار السودانيون اتحادا مع تاج مصر على غرار اتحاد حكومات الدومنيون المستقلة مع التاج البريطانى ، وقد يختارون شكلا آخر من الاتحاد المستقل مع التاج المصرى أو قد يختارون الاستقلال . وقد اتفقنا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار التامة للسودانيين .

كذلك اتفقنا على أن بروتوكول السودان لا يمس بأية حال حق المملكة المتحدة فى تأمين الدفاع عن السودان بأية قوات وتسهيلات قد تتطلبها .

كذلك اتفقنا على أنه إلى حين إتمام الجلاء وفق نصوص بروتوكول الجلاء تظل القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية فى المرور بمصر والطيران فوقها . ومن المفهوم أيضا أن تدخل الحكومتان بعد توقيع معاهدة التحالف فى مباحثات للوصول إلى اتفاق متبادل بشأن حقوق المرور التى ستتمتع بها طائرات القوات البريطانية بعد إتمام الجلاء عن مصر .

وستمنح القوات المصرية الجوية كذلك المعاملة بالمثل فى الأراضى البريطانية .

وأخيرا اتفقنا على أن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يمس مركز أحد الطرفين فيما يتعلق بالحقوق المالية والتبعات التى نشأت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ عند تنفيذ معاهدة التحالف الجديدة التى تلغيها .

---

٩ — مذكرة الحكومة المصرية

ردا على مذكرة الحكومة البريطانية وملحقها

تتشرف الحكومة الملكية المصرية — تعقيبا على مذكرة الحكومة البريطانية المسلمة إلى سعادة سفير مصر فى لندن يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ — بأن تجيب فيما يلى على مختلف المسائل التى تناولتها تلك المذكرة .

ففيما يتعلق بالسودان يدل مشروع الخطاب الذى أعده مستر بيفن وكذلك التصريحات التى سيدلى بها — إذا ما حان الوقت — أمام مجلس العموم على أن بروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق فى الاستقلال التام أو بكلمة أخرى الحق فى الانفصال بتاتا عن مصر .

على حين أن المفاوضين المصريين لم يرضوا فى لندن — بل ما كان فى وسعهم أن يرضوا — بأن النص الذى تعترف فيه بريطانيا العظمى بوحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصرى قد يتضمن فى الوقت ذاته تخلى مصر عن تلك السيادة بمنح السودانيين الحق فى الاستقلال .

والواقع أن فى مشروع لبروتوكول اقترحه المفاوضون البريطانيون قد ورد ذكر لما قد يؤول للسودانيين من حق إعلان استقلالهم فرفض المفاوضون المصريون هذا النص واقتنع الجانب البريطانى بهذا الرفض .

أما النص النهائى للبروتوكول فإنه — على العكس — لا يهدف إلا إلى نظام الحكومة الذاتية .

وقد تميز ميثاق هيئة الأمم المتحدة بوضوح فى باب الأراضى المشمولة بالوصاية بين هذا النظام و بين الاستقلال بل إن الترجمة الفرنسية الرسمية للميثاق عبرت عنه بقولها " أهلية الشعب لإدارة شئونه بنفسه".

وقد عنى البروتوكول فوق ذلك بأن يوضح أن حق السودانيين فى اختيار نظام بلادهم مستقبلا هو حق مستمد من نظام الحكومة الذاتية فهو لا ينبغى له أن يجاوز حدود الاستقلال الداخلى ، ولا ينبغى له أن يشمل الانفصال السياسى عن مصر .

وعلاوة على ذلك فإن سياسة الطرفين السامين المتعاقدين فى السودان ينبغى أن تسير فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وهذا مما يحول دون اعتراف مصر و بريطانيا العظمى بحق السودانيين فى فصم الروابط التى تجمع بينهم و بين مصر وتاجها . فلا يسع الحكومة الملكية المصرية إذن إلا أن تبدى دهشتها لهذه المعانى التى تفسر بها الحكومه البريطانية نصوص البروتوكول وهو تفسير يجرده من كل معانيه ومراميه .

وتحرص الحكومة الملكية المصرية على أن تخص بالذكر مرة أخرى أن سيادة مصر على السودان قائمة بذاتها شرعا و بحكم التاريخ ، وفى غنى عن اعتراف الحكومة البريطانية بها . فهذا الاعتراف لا ينشىء حادثا جديدا يغير من نظام السودان بل ماهو إلا تقرير لحالة قائمة لا ينازعها فيها منازع فى أى محفل دولى .

ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة مع مصر وحينئذ تتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها روابط الأخوة التى تجمعها بالسودان .

ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعنى إلا الشعب الذى يطالب به والدولة التى ينبغى أن يرجع إليها أمر منحه و إقراره وليس لأى دولة أخرى حتى ولو كان لها الحق فى إدارة هذا الشعب أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به .

وعلاوة على ذلك لا يستقيم النص بالتخصيص فى بروتوكول ملحق بمعاهدة تحالف ثنائى لمدة عشرين عاما على تخلى مصر عن سيادتها على السودان فى تاريخ قادم غير مؤقت بيوم معلوم .

ولهذا فإن الحكومة الملكية المصرية لا يسعها فى هذا الشأن أن تقبل المعانى التى تفسر بها الحكومة البريطانية بروتوكول السودان سواء فى التصريحات التى سيدلى بها مستر بيفن أمام البرلمان أو فى مشروع الخطاب الذى عرض عليها .

و يطالب مستر بيفن كذلك أن يصبح من المفهوم بصورة صريحة قاطعة أن نظام الحكم الحاضر فى السودان سيظل مصونا .

وقد وافق المفاوضون المصريون فى لندن على استمرار سريان النظام الإدارى الموضوع للسودان بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى حدود التعديلات التى جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولكن قبول استمرار نظام معين للإدارة لا يفيد مطلقا القول بأن هذا النظام ينبغى له أن يظل معمولا به فى المستقبل كما هو دون أن يدخل عليه تعديل ما . بل إن البروتوكول ذاته يرمى — على العكس — إلى أن يكون الهدف الرئيسى لسياسة الطرفين السامين المتعاقدين هو رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم و إعدادهم بدأب للحكومة الذاتية وممارسة ما يترتب عليها من حق فى اختيار النظام القادم للسودان .

فمن واجب الحكومة المصرية إذن أن تطمئن على أن الإدارة الحاضرة فى السودان ستظل مطابقة للأغراض التى رسمها البروتوكول . فنظام الإدارة الحاضرة ليس بطبعه نظاما ثابتا ممتنعا عن التغيير والتبديل بل ينبغى له — على العكس — أن يتطور بقصد بلوغ الأهداف التى نصبها الطرفان الساميان المتعاقدان . فمصر ترى من حقها وواجبها أن تدلى — تحقيقا لهذا التطور — بالملاحظات والمقترحات التى تحكم بأنها ضرورية وكذلك يتحتم إحاطتها علما — إحاطة كاملة دائمة — بالتدابير التى تتخذها الإدارة الحالية فى السودان بقصد تنفيذ السياسة التى تعاهد الطرفان الساميان المتعاقدان على اتباعها . فهذا التفسير الذى يريد الجانب البريطانى — فيما يلوح — الارتباط به إنما يهدم مرامى البروتوكول ويخل بسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين .

هذا مع أن الوفد البريطانى كان قد قدم فى القاهرة مشروعا للبروتوكول يقضى بإنشاء لجنة مشتركة مصرية بريطانية تتولى تقديم التوصيات فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها بشأن مستقبل السودان وتتولى كذلك الإلمام برغبات الشعب السودانى والعمل على تحقيقها .

(٩)

وكذلك اقترح مستر بيفن فى لندن تأليف لجنة مشتركة دائمة تتولى دراسة تطور السودانيين ورقيهم فاحتفظ المفاوضون المصريون برأيهم فى هذه المسألة إلى أن يتقرر فيما بعد كيف يكون تدخل مصر فى السودان فى هذا الصدد .

والمقترحات التى قدمها الوفد البريطانى فى القاهرة وكذلك مقترحات مستر بيفن فى لندن تدل على أن النظام الحاضر فى السودان لا يعتبر فى تقدير المفاوضين البريطانيين نظاما لا يمكن المساس به . بل إنه نظام ينبغى له على العكس أن يخضع فى المستقبل للتعديل . بل وإن لمصر حقا فى التدخل للعمل على رقى السودان .

ولهذه الأسباب ترى الحكومة المصرية أن تفسير البروتوكول كما هو وارد فى المذكرة البريطانية يناقض النصوص التى انعقد عليها الاتفاق بين المفاوضين المصريين والبريطانيين كما يناقض الروح التى أملت هذا الاتفاق .

ويتضمن مشروع الخطاب الاعتراف أيضا بحق بريطانيا العظمى فى تأمين الدفاع عن السودان بما يلزم له من قوات وتسهيلات ، فيلوح من هذا النص أن واجب الدفاع عن السودان يقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها فى حين أن لمصر حقا فى هذا الصدد معادل — على الأقل — لحق بريطانيا العظمى ، فينبغى أن تكون لها كلمتها أيضا فيما يختص بالدفاع عن السودان — فهو جزء من دفاعها عن ذاتها — وفيما يختص بالقوات البريطانية التى تكون موجودة فيه فقد يستدعى الأمر أن ترسل مصر إليه فصائل من جيشها .

فهذه مسائل ينبغى لمصر وبريطانيا العظمى أن تدرساها فى الوقت المناسب وبخاصة لأن وجود القوات البريطانية اليوم فى السودان لم يكن موضع نزاع من جانب مصر .

ويتناول مشروع الخطاب أيضا مسألتين أخريين :

(١) حق بريطانيا العظمى فى المرور برا وجوا على مصر أثناء مدة الجلاء وكذلك حقها فى المرور الجوى بعد الجلاء .

(٢) الاحتفاظ بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بالتبعات المالية الناجمة عن تنفيذ تلك المعاهدة .

وقد تم التفاهم فى لندن على أن مسألة المرور الجوى بعد الجلاء ستكون موضع لمناقشات لاحقة بعد توقيع المعاهدة فتدرس باعتبارها مسألة قائمة بذاتها .

أما تصفية الحقوق والتبعات الحالية لكل من الطرفين المتعاقدين فهى لا تحدث إلا بعد أن توضع المعاهدة موضع التنفيذ وستتطلب إجراء تسوية بشأنها بين الحكومتين .

وقد رفض المفاوضون المصريون أثناء محادثات لندن ما اقترحه البريطانيون من تسوية هاتين المسألتين بخطابات متبادلة تلحق بالمعاهدة وذلك أن الجانب المصرى أبى أن يجارى الأسلوب الذى اتبعته معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فالمألوف فى معاهدات التحالف بين دولتين ، كل منهما باعتراف الأخرى مستقلة وذات سيادة ، أن تكون اتفاقات فى غاية البساطة والوضوح فاذا استلزمت أن يلحق بها مستندات كثيرة متصلة فهذا دليل على أنها تضمنت أحكاما استثنائية مما لا يتدرج عادة فى مثل هذه المعاهدات .

وقد رأى المفاوضون المصريون بحق أنه إذا نجحت فى المستقبل مسائل تتطلب عقد اتفاقات تكميلية بشأنها فالمفهوم أن الحكومتين ستدرسان فى الوقت المطلوب هذه المسائل لتسويتها بالاتفاق فيما بينهما .

لهذا لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل ما اقترحه مستر بيفن توقيع مشروع الخطاب الذى أعده ، أما عن استقلال السودان والاحتفاظ بالوضع القائم للإدارة الحالية فإن الحكومة المصرية لا يسعها أيضا أن تقبل تفسير الجانب البريطانى للبروتوكول بحسب ما جاء فى مشروع الخطاب أو خلاصة التصريحات التى سيدلى بها مستر بيفن أمام مجلس العموم .

وتحرص الحكومة المصرية — من جهة أخرى — على أن تلفت النظر إلى أن ديباجة النصوص الموقع عليها بالأحرف الأولى فى لندن تشير إلى أنها ستعرض على الحكومة المصرية ، حتى إذا نالت موافقتها قدم مستر بيفن إلى الحكومة البريطانية توصياته بقبولها .

وقد تحقق هذا الشرط من قبل الجانب المصرى إذ وافق مجلس الوزراء على هذه النصوص وليس هذا فحسب ، بل إن مجلس النواب أقر السياسة التى اتبعتها الحكومة .

فكان يجب أن تدخل المفاوضات فى طورها الأخير بإعداد هذه النصوص وقيام الحكومتين بالتصديق عليها ولكن الحكومة البريطانية تريد — فيما يبدو — استئناف

المفاوضة حتى تدخل بذلك فى طور جديد لا يعترم المفاوضون المصريون مسايرتها فيه لأن الحكومة الملكية المصرية لا يسعها إلا التمسك بالنصوص التى وافقت هى عليها والتى ارتضاها مستر بيفن .

ولا يخالج الحكومة المصرية شك فى أن الاعتبارات السالفة ستحمل مستر بيفن على أن يقدّم إلى الوزارة البريطانية — بغير إضافة أو تعديل — تلك النصوص التى أعدت ووقع عليها بالأحرف الأولى فى لندن وأنها ستحمل الحكومة البريطانية — من ناحيتها — على قبول النصوص التى نالت موافقة الحكومة المصرية .

ديسمبر سنة ١٩٤٦ — إسماعيل صدقى

٤ — مفاوضات سنة ١٩٤٦-١٩٤٧

(النقراشي — كامبل)

(١) المشروع البريطاني

المقدم للحكومة المصرية بشأن بروتوكول السودان

إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتي ، وقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الاجراءات الآتية لتنفيذ ما تقدم :

(ا) يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معا ومع السودانيين من وقت لآخر في مسائل السياسة المتعلقة بالسودان وبرفاهية السودانيين وإعدادهم للحكم الذاتي .

(ب) يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الإجراء أنه عند ما يبلغ السودانيون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامحهم السياسية وطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها .

(ج) وإلى أن يتسنى للطرفين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وكذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

(د) وفي كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذا الإجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما .

(٢) المشروع المصرى الأخير

المقدم ابروتوكول السودان

اتفق الطرفان السامیان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على إعدادهم للحكم الذاتى على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على أن يدخلا فورا فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة و يستشار فيها السودانيون .

و إلى أن يبلغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولا بها وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

١٩٤٧/١/١٠

٥ — قطع المفاوضات

(١) بيان رئيس مجلس الوزراء

فى مجلس الشيوخ بجلسة ٦ يناير سنة ١٩٤٧

حضرات الشيوخ المحترمين :

عندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم ، جعلت همها الأول معالجة الحالة المؤسفة التى نشأت عن تصريح حاكم السودان العام فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ فقد رأيت فيه تشجيعا مباشرا للسودان على الانفصال عن مصر ، لهذا بادرت بإبلاغ الحكومة البريطانية عن طريق سفيرنا فى لندن ، كما أبلغت السفير البريطانى والوزير المفوض فى مصر اعتراضى الشديد على السياسة التى أعلنها الحاكم العام ، وسوء مغبتها فى العلاقات بين مصر وانجلترا .

وقد سبق أن بينت سياسة الحكومة المصرية فى كتابى إلى جلالة الملك عند تشكيل الوزارة حيث قلت "... هذه اللحمة الطبيعية التى ربطت شتى الوادى من صلات اللغة والقربى والمصلحة من قديم التاريخ وحديثه لا يمكن أن ينال منها ولا أن تفصم عراها ولا تجد فى مصر إلا محافظا عليها . وعهدنا فى هذا الأمر يا مولاى الوجه بالسودان إلى الرقى فى شتى نواحى الحياة ليدرك مرتبة الحكم الذاتى فى ظل الوحدة مع مصر دائما تحت تاجكم المفدى " .

كما قلت فى بيان الوزارة أمام مجلسكم الموقر "... إننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبر إلا عن مشيئة أهل هذا الوادى ورغبته ، وهى رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة وتتصل بوجود مشترك وروابط شتى هى أقدم وأقوى من أن تفصم أو تنال... ولن ندخر جهدا فى السير بالسودان إلى الحكم الذاتى وتهيئة أهله لتولى شئونه والعمل على إسعادهم وتوفير رفاهيتهم ، كذلك صرحت فى نفس الجلسة تعقيبا على حضرات المتكلمين من النواب المحترمين بقولى : "لقد توليت الحكم وكانت المفاوضات قد انتهت إلى أزمة ، فرأيت أن المسألة الكبرى هى أنه يجب علىّ أن أبرز رأى مصر فيها وأرجو أن يعلم العالم أجمع أننى عندما أقول : إن وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر إنما هى وحدة دائمة أرجو أن يعرف العالم من اجتماعكم هذا ، أننى أعبر عن رأى جميع المصريين والسودانيين . وهذه الوحدة مستمدة من مشيئة أهل الوادى — مصر والسودان على السواء —

ولا يمكن أن يساء فهم مراميها . فقد قلت بعبارة صريحة : إننا لن ندخر جهدا فى السير بالسودان إلى الحكم الذاتى ، فإننا لا نريد سيطرة ولا ندّعى رغبة فى السيطرة ونحن — من جانبنا — سنبذل كل الجهد فى وصول السودان إلى هذا الغرض وتهيئة أهاليه لتولّى شئونهم . فلا محل إذن لأن يتصور أننا نريد استعمار السودان ، فإن رغبة السيطرة لا توجد عند أحد الأخوين ، إنما الذى يوجد هو وحدة مستمرة يربطها التاج كما يربطها النيل ".

ولكن الموقف جعل يتحول من سيء إلى أسوأ ، فقد أرسل إلى الحاكم العام خطابا يقول فيه "إن مدة خدمة الشيخ حسن مأمون فى حكومة السودان تنتهى فى يناير سنة ١٩٤٧" وقال أيضا : "وأود فى هذه المناسبة أن أعبر عن تقديرى لما قام به الشيخ حسن من عمل طيب أثناء خدمته فى هذه الحكومة فقد كان قاضيا للقضاة كفؤا نشيطا حافظ بجدارة على السمعة العالية والاعتبار اللذين امتاز بهما سلفه فى هذا المنصب ، وقال أيضا إنه منذ سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ كانت مسألة تعيين سودانى قاضيا للقضاة موضوع محادثات بين دولة رئيس الوزراء وسير جون مافى ، وقال إنه ينوى تعيين قاض سودانى فى هذا المنصب له مدة خدمة طويلة ممتازة فى محاكم السودان الشرعية وليس هناك من شك أنه اكتسب كثيرا من عمله تحت رياسة قاضى قضاة ممتاز كالشيخ حسن مأمون " .

ثم قال : "إن دوائركم لا شك مدركون ما للمحاكم الشرعية فى السودان من عظيم الكفاية وطيب السمعة ، إن فوق ما تلقّاه القضاة منذ بداية عهد هذه الحكومة من التعليم السديد فى قسم القضاة بكلية غوردون فهم تعاملوا كثيرا من قضاة القضاة المصريين الممتازين فى السودان الذين أدوا خدمات جليلة للمحاكم الشرعية " .

فلما وصلنى هذا الخطاب ، تحدثت إلى السفير البريطانى عن أهمية هذا المنصب ، وعن أنه رباط روحى ودينى قوى بين مصر والسودان لا يصح فصمه ، وأنه يتعلق بمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان ، ومن المصلحة أن يستمر التعاون بين مصر والسودان فى هذا السبيل ، وحتى لا يتسرب إلى الذهن أننا نغمط السودانيين حقهم فى وظيفة كبرى ، اقترحت أن تدفع الحكومة المصرية مرتب قاضى القضاة المصرى ، وتنشئ حكومة السودان وظيفة كبرى فى القضاء الشرعى فى السودان ، وبذلك يتيسر زيادة عدد الوظائف الكبرى للسودانيين ، فوعدنى ببحث الموضوع ، كما وعد وزير الخارجية البريطانية السفير المصرى ببحث هذا الموضوع أيضا .

وبعد ذلك استمرت الأنباء ترد من السودان عن نشاط ملحوظ ، وكان آخر الأنباء ما رويته الصحف عن خطبة ألقاها جناب الحاكم العام فى ٢٢ ديسمبر وهى التى ظهرت فى جرائد الأمس .

ومن حقكم يا حضرات الشيوخ أن تغضبوا لمثل هذا النشاط وهذه التصريحات، وقد تحدثت مع السفير فيها، فأخبرنى أنه سيصدر بلاغ يبين الأخطاء التى وردت فى هذه الرواية، ولكنى لم أتبين من البلاغ الرسمى الذى صدر من حكومة السودان عن هذا الموضوع : ما هو الخطأ الذى حصل وما هو الصحيح فى الرواية ؟

وقد جعلت فى هذه المدة أبيّن للسفير، كما جعل سفيرنا يبيّن لوزارة الخارجية ضرورة بيان سياسة الحكومة البريطانية فى السودان بإزاء مصر، هل هى تشجع السودانيين على الانفصال أم لا، وألححت فى ضرورة بيان مرامى السياسة الانجليزية فى هذه الناحية، وأن تصريح الحاكم العام فى ٧ ديسمبر المعزز بتفويض رسمى من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر، وذلك يقتضى أن تبين الحكومة البريطانية حقيقة نواياها من هذه الناحية، إذ لا يتصور أن مصر وهى التى تعمل بصدق على صون الأمن العام فى الشرق الأوسط، تفرط فى أمنها هى، بل فى حياتها، بأن تترك السودان تروج فيه سياسة ترمى إلى فصله عن مصر. إن السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة بل هو أكثر، إن أهمية مصر بالنسبة للسودان لا تقل شأنا عن ذلك. والسودان فى وحدة مع مصر، مستمدة من رغبة الشعب فى كل من شقى الوادى. فالسياسة التى ترمى إلى فصم هذه الوحدة، أو تعمل عملا من شأنه إضعاف هـذه الصلة، تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر.

ولقد تحدثت إلى جناب السفير بالأمس، موضحا له كيف أن الأنباء التى جعلت ترد من السودان فى الاسبوع الماضى، مضافا إليها تصريح ٧ ديسمبر جعلت الأمر يسفر عن سياسة مرسومة، ترمى إلى إضعاف هـذه الصلة وفصمها، وكررت بالحاح فى ضرورة الافصاح عن هذه السياسة ولكنى مع الأسف لم أحصل على تأكيد رسمى يطمئننى من هذه الناحية حتى الآن.

ويجب علىّ أن أكرر أنه ليس أظلم لمصر من القول بأنها تريد السيطرة على السودان، فإننا لانبغى إلا أن يتولى السودانيون أمرهم بأنفسهم، وأننا نبذل من جهتنا كل ما يمكن، مما يرضى به أهل السودان من أجل رقيهم وثقافتهم ورفاهيتهم. وها هو الحاكم العام للسودان يبين مدى أثر القضاة المصريين فى تهيئة السودانيين لتولى كل أمر ولّيناه.

وأكرر أن مشيئة أهل السودان هى فى تأكيد وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وإذا لم يعبث عابث بهذه العواطف المنبعثة من تقدير حقيق لمصلحة البلدين، ومن الروابط العديدة التى ذكرتها، فإن أهل السودان لا يبغون عن هذه الوحدة التى رسمتها بديلا.

وإنى ما زلت فى انتظار بيان من الحكومة البريطانية توضح به موقفها بإزاء رغبة السودانيين فى تأكيد هذه الوحدة .

حضرات الشيوخ المحترمين

إنى أخاطب الأمة فى أشخاصكم ، إن الموقف دقيق ، وإنه يقتضى منا جميعا تضافرا وعزما ، ويقظة وحكمة ، وإنى لدائب على صيانة حقوق البلاد ، وهى الحقوق التى ندين بها ، وقد سلّم بها الجميع . فأرجو أن يكون كل ما يصدر منا إنما يصدر فى حدود المحافظة على الكرامة وصيانة الحقوق ، ضنا بأن تشوه سياستنا ، أو يساء فهم أغراضنا .

وأحب أن أبين هنا أن جناب حاكم السودان العام ، وهو يمثل فى مكانه الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولا ينبغى أن يدلى بتصريحات أو يسير فى سياسة لا تكون محل اتفاق تام بين الحكومتين ، وأنه فى هذه الفترة الأخيرة جعل يدلى بتصريحات ، يعلم كل العلم أنها تخالف تماما وجهة النظر المصرية .

وقد سبق أن صرحت فى هذا المجلس الموقر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ما لا أزال استمسك به حيث قلت .

" إن الحكومة تحمل المهمة التى تلقيها الأمة على عاتقها أمانة مقدسة فى عنقها وتعلم ما يخالج نفس كل مصرى من شديد الرغبة فى الوصول إلى نتيجة قريبة يطمئن لها ويرضاها "

---

(٢) قرار مجلس الوزراء

فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧

ولما لم يستطع الجانبان أن يصلا إلى صيغة يتم عليها الاتفاق ، عرض رئيس مجلس الوزراء الأمر على المجلس فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ، فأصدر المجلس القرار الآتى :

" لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن ، وبرغم ذلك لم تجد فى الاقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية ، لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن " .

---

(٣) بيان رئيس مجلس الوزراء بمجلس النواب

بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧

حضرات النواب المحترمين

أعلنت فى جلسة الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ من فوق هذا المنبر أنه إذا لم تسفر المباحثات التى كانت جارية بين الحكومتين المصرية والانجليزية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد وهى جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل، فإنى أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب .

ولقد عرضت على مجلس الوزراء يوم السبت الماضى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ما وصلت إليه المباحثات بينى وبين سعادة السفير البريطانى ، فأصدر المجلس بعد استعراض الموقف من كافة نواحيه ، القرار الآتى نصه :

" لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية الى أبعد حد ممكن وبرغم ذلك لم تجد فى الاقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية . لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن " .

حضرات النواب المحترمين

إن قضيتنا قضية حق وعدل ، ولذلك لم تتردد البلاد منذ نهضتها أن تسلك بها سبيل التفاهم والإقناع ، وأخذت بالمفاوضة كوسيلة من وسائل الوصول إلى حقها . ولقد بذلت كل ما فى الطوق من صبر وأناة ودأب وصدق رغبة لتقريب وجهات النظر ، ولكن ذلك لم يثمر ثمرته التى تستريح إليها النفوس ، وانعقد عليها إجماع أبناء الوادى مركزة فى " الجلاء ووحدة وادى النيل " . ولقد أوضحت مصر أغراضها بصورة لا تسمح لمنصف أن يشوه براءتها وسلامتها ، فحينما نادت بوحدة وادى النيل لم يكن ذلك إلا تأكيدا لأمر واقع وصدق لرغبة أبناء الوادى فى جنوبه وشماله ، تلك الرغبة المنبعثة عن عوامل طبيعية غير مصطنعة ولا متكلفة ، عوامل ظاهرة هى وحدة اللغة والدين والجنس والمصلحة ورباط النيل والجوار .

إن مصر حين تتحدث عن رفاهية السودان لا تزخرف القول ولكن تقرر واقعا من الأمر شواهده قائمة ناطقة ، فليس فى نواحى العمران والرقى فى السودان أثر إلا ومصر التى بذلت تكاليفه وحملت أعباءه ، لم تؤده عن فائض وفر ، ولكنها أدته فى أدق أوقاتها المالية وأحلكها بنفس الدافع والعاطفة التى تؤدى به واجب الإصلاح فى أية بقعة من بقاع الوجهين البحرى والقبلى .

ذلك نهج مصر دائما ، وتلك وجهتها من قديم نحو مواطنينا وإخواننا السودانيين من قبل أن يقيم أحد نفسه للتحدث عنهم . فنداؤنا اليوم بأن مصر لا تبغى من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت تاج مصر إلا ازدهار السودان ورفاهية أهله ، نداء مسبوق بعمل طويل من جانب مصر ، يدل عليه ويؤيد صدقه .

إن وجودنا المشترك هو الضمان الوحيد لأمن الوادى وسلامته ، ورفاهية أهل السودان لا تتحقق إلا بدوام هذه الصلة وتمتها ، وأن رغبة أهل السودان ومشيئتهم فى الوحدة مع مصر تحت تاجها ، تلك الرغبة المنبعثة عن هذه المعانى الطبيعية القوية فى توجيه الجماعات لا تلبث أن تبدوا كالشمس إذا خلى بينها وبين الظهور وزالت من أنفقها المؤثرات .

لسنا نريد للسودانيين إلا أن يعيشوا كإخوانهم فى مصر أحرارا ، يتولون شئونهم بأنفسهم ، ويتمتعون بكل مزايا الوحدة ، فى ظل التاج المشترك لشقى الوادى .

إن السياسة التى تخيه إلى فصل السودان عن مصر كانت لا تزال محل شكوانا ، بل واحتجاجنا ، ولقد كانت المفاوضات متصلة بين مصر وانجلترا ، ومع ما تقتضيه ظروف كل مفاوضة من بعث الطمأنينة فى نفوس المتفاهمين ، وبث روح الثقة بمستقبل هادئ لا تشوبه الشكوك ، وأقول مع ذلك فقد كانت تصرفات حاكم السودان الأخيرة ، ومنها إنهاء مدة قاضى القضاة ناطقة بأن سياسة فصل السودان عن مصر متصلة الحلقات مضطردة السير .

إن مصر لا تقر سياسة هذا اتجاهها . وليس أحرص من مصر أحد على سلامة السودان وحرية أهله . وكل وضع يصور مصر معتدية على السودان وضع ظالم . فليس أقرب للسودان من مصر وليس أخلص للشقيق من شقيقه .

إن قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها .

حضرات النواب المحترمين

إذا كان لى بعد هذا البيان ما أقول ، فهو أن نتوجه إلى أبناء وادى النيل شماله وجنوبه ، أن يقضوا على الجدل بينهم وأن يقفوا من قضيتهم صفا واحدا بنيانا مرصوصا يشد بعضه بعضا . ولقد علمتنا التجارب أن اللجاجة طريق الفرقة ومدعاة الخلاف . وأن شر ما تطعن به الأمم المجاهدة لإدراك حرياتها وحقوقها الانقسام والتفرق .

فلنولّ وجوهنا شطر الوطن وسلامته ، مخلصين لله فى سعينا وجهادنا ، معتصمين بالحق فى سرنا وجهرنا ، متناسين أشخاصنا ، متمثلين واجبنا ، حريصين على ضم صفوفنا وجمع قوانا ، فالوطن فى أحوج ساعاته لجهود أبنائه ، والله يهدى إلى سبيل الرشاد .

(٤) الكتب والوثائق المتبادلة

بين الحكومة المصرية وبين حكومة المملكة المتحدة وإدارة السودان بشأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية

---

(١)

حضرة صاحب السعادة الحاكم العام للسودان

جاء فى برقية لوتر واردة من لندن بتاريخ ٢٠ مايو الحالى نشرتها الجرائد المصرية فى اليوم التالى أن حكومة السودان تبحث الآن فى إنشاء مجلس تشريعى ومجلس وزراء فى السودان .

نظرا لاتصال هذين الموضوعين بنظام الحكم فى السودان فإن الحكومة المصرية ترى ، فيما لو صح الخبر ، ألا يتخذ أى إجراء فى هذا الشأن قبل الاتصال بها و إعلان موافقتها على هذه التدابير .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدقى

---

(٢)

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء

القاهرة

أتشرف بالإفادة بتسلم كتاب دولتكم المؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ وأحيط دولتكم علما بأن برقية روتر المشار إليها فى كتاب دولتكم لا تنطبق على الواقع .

فإن حكومة السودان لا تبحث فى إنشاء مجلس تشريعى ولا مجلس وزراء فى السودان .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم أسمى عبارات تقديرى .

الخرطوم فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٦

عن الحاكم العام للسودان

ج . ف . روبرتسن
السكرتير الادارى

(٣)

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء،
القاهرة

أتشرف بأن أبعث لدولتكم مع هـذا أربع نسخ من التوصيات النهائية لمؤتمر إدراة السودان بإشراك السودانيين فى الحكومة المركزية وذلك لإحاطة دولتكم علما و إحاطة حكومة صاحب الجلالة المصرية .

٢ — إن هذه التوصيات هى الآن موضع البحث وسوف يدعى المجلس الاستشارى لشمال السودان فى دورته المقبلة لإبداء رأيه فيها . و بعـد ذلك تفحص الحكومة هذه المقترحات ، ثم يعرض على حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر مشروع التشريعات لتضمنه تلك التعديلات التى يرى من الضرورة إدخالها .

٣ — ولم يتم المؤتمر اقتراحاته الخاصة بالحكومة المحلية إلى الآن .

و إنى أنتهز هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن عظيم احتراماتى ،

الخرطوم فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧

عن الحاكم العام للسودان
ا . ميلر

التقرير الأول
لمؤتمر إدارة السودان

توصيات المؤتمر لاشتراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية في السودان
تقدم لصاحب المعالى الحاكم العام فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧

صاحب المعالى

١ — لنا الشرف أن نرفع لمعاليكم تقرير مؤتمر إدارة السودان الأول، ذلكم المؤتمر الذى شكلتموه فى الثانى والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٤٦ ليدرس الخطوات التالية فى إشراك السودانيين فى إدارة بلادهم إشراكا أوسع نطاقا من ذى قبل وليبحث على الأخص فى زيادة المسئوليات التى تناط بهم ويتقدم بتوصيات لمعاليكم :

٢ — ويشكل المؤتمر من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

مسترج . و . روبرتسن حامل نيشان الإمبراطورية البريطانية من درجة عضو ، السكرتير الإدارى (رئيسا) .

الأعضاء البريطانيون :

مسترس . س . ج . كمنجز ... رئيس القضاء .
« ج . كارمايكل ... ... من مكتب السكرتير المالى .
« ج . د . لامبن ... ... مدير مديرية دارفور .
« ف . د . كنجدن ... ... حامل نيشان الصليب الحربى مدير مديرية أعالى النيل .
« ج . س . سكوت ... ... من كلية غردون .
« و . م . ف . لانج ... ... من مصلحة المعارف .
« ج . س . أون ... ... من مكتب السكرتير الإدارى .
« س . ا . ج . والس ... مساعد السكرتير الإدارى (الحكومة المحلية) (عين فى أول يناير سنة ١٩٤٧)

ممثلو المجلس الاستشارى لشمال السودان :

محمد على أفندى شوقى	مساعد المسجل العام .
الأميرالاى عبد الله بك خليل ...	حامل نيشان الإمبراطورية البريطانية من درجة ضابط — من قوة دفاع السودان (بالمعاش)
مكى أفندى عباس	ضابط تعليم الكبار .
الشيخ ابو عثمان تمر	ناظر عموم المسيرية .
« الزبير حمد الملك	نائب رئيس مجلس ريفى دنقلا .
« عبد الله بكر	حامل نيشان الإمبراطورية البريطانية من درجة ضابط ناظر دار بكر .
« سرور محمد زمل	شيخ خط الشمال بمركز الخرطوم بحرى .
مصطفى أفندى أبو العلا	من تجار الخرطوم

أعضاء سودانيون آخرون :

محمد أفندى محمود الشايقى	مساعد مفتش الخرطوم بحرى
السيد الصديق عبد الرحمن المهدى	من أعيان السودان
الدرديرى أفندى محمد عثمان	قاضى جزئى أم درمان .
نصر أفندى الحاج على	من مصلحة المعارف
محمد صالح أفندى الشنقيطى	قاضى جزئى بورتسودان .
أحمد افندى حسن خليفة	من مصلحة السكة الحديد
محمد أحمد أفندى محجوب	قاضى جزئى واد مدنى .
مكاوى أفندى سليمان أكرت ...	ضابط مجلس بلدى أم درمان (عين فى أول يناير سنة ١٩٤٧)
ممثلو حزب الأمة	(عينوا فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦)
محمد عثمان افندى ميرغنى	من مصلحة المعارف .
السيد محمد الخليفة شريف	من أعيان السودان
عبد الرحمن أفندى عبدون	من مصلحة الرى

ممثل حزب الأحرار : ... ... (عين فى ٥ يناير سنة ١٩٤٧)
يوسف أفندى بدوى ... ... ناظر مدرسة الأحفاد
ممثل حزب القوميين : ... ... (عين فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧)
محمد أفندى حمد النيل ... ... من مصلحة الأشغال العمومية

وقد طلب إلى الأحزاب الأخرى وإلى مؤتمر الخريجين العام أن ينتدبوا ممثلين ولكنهم لم يجيبوا الطلب .

حضر مستر ب . ف ماروود مدير المديرية الاستوائية اجتماع المؤتمر الأخير ليساعد المؤتمر فى الشؤون التى تتعلق بالسودان الجنوبى لأن المؤتمر لم يكن به أعضاء من السودانيين الجنوبيين .

٣ — وقد بارح الدرديرى أفندى محمد عثمان ومحمد صالح أفندى الشنقيطى السودان فى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى انجلترا فى مأمورية لم يعودا منها بعد .

ولم يشترك مستر سكوت فى أعمال المؤتمر حتى الرابع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ واستقال محمد أحمد أفندى محجوب فى الثانى عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

وكان مستر ج . ب س دانيال يعمل كسكرتير للمؤتمر حتى الخامس والعشرين من نوفمبر ثم بارح السودان فى أجازة وقد عين مستر ج . س . أون خلفا له .

٤ — وقد عقدنا اجتماعنا الأول فى الرابع والعشرين والخامس والعشرين من ابريل سنة ١٩٤٦ وبعد نقاش أول قررنا أن نشكل لجنتين فرعيتين وكان تشكيلهما واختصاصاتهما كالآتى :

اللجنة الفرعية (ا) (اللجنة الفرعية للحكومة المركزية) .

مكى أفندى عباس ... ... رئيسا

أعضاء

الدرديرى افندى محمد عثمان ... ...
مستر س . س . ج كنجز ... ...
مستر ج . س كارمايكل ... ...
نصر أفندى الحاج على ... ...
الأميرالاى عبد الله خليل بك حامل نيشان الأمبراطورية البريطانية من درجة ضابط ... ...
محمد عثمان أفندى ميرغنى ... ...

وكان اختصاصها كالآتي :

(ا) أن تنظر في الخطوات التالية لإشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية على وجه العموم وعلى الأخص أن تتقدم للمؤتمر بتوصيات عن الطرق التي تتخذها لتجعل من المجلس الاستشاري الحالي هيئة ذات وظائف ومسئوليات أعظم .

(ب) أن تدرس لجان الحكومة المركزية المختلفة وجالسها وتتقدم بتوصيات عن تمثيل السودانيين فيها تمثيلا أوسع نطاقا من التمثيل الحالي .

(ج) أن تنظر في إمكان إنشاء لجان جديدة .

اللجنة الفرعية (ب) (اللجنة الفرعية للحكومة المحلية):

محمد أحمد محجوب ... ... رئيسا

(وقد انتخب بعد استقالته في الثاني عشر من نوفمبر .

مكاوي أفندي سليمان أكرت ... ... رئيسا

أعضاء

محمد أفندي محمود الشايق ... ...
مستر و. م. ف. لانج ... ...
الشيخ سرور محمد رملي ... ...
مستر ج. س. أون ... ...
السيد الصديق عبد الرحمن المهدي ... ...
عبد الرحمن أفندي عبدون ... ...

وكان اختصاصها كالآتي .

أن تنظر في الخطوة التالية في تقدم الحكومة المحلية وخاصة أن توصي بالطرق التي تتبع لزيادة مسئوليات مجالس المديريات وهيئات الحكومة المحلية الأخرى وأن تنظر في الدستور الحالي لكل هيئة وتتقدم بتوصيات لتحسين كل دستور منها .

٥ — إن تقريرنا الأول الذي نرفعه الآن لمعاليكم خاص بذلك الجزء الذي بحثته اللجنة الفرعية (ا) أي إشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية . أما الجانب الآخر الخاص بالحكومة المحلية فسيكون موضوع تقرير ثان نأمل أن نرفعه لمعاليكم فيما بعد .

٦ — وقد قامت اللجنة الفرعية بكل العمل الاولى . وقد اجتمع أعضاؤها ثمان مرات فى المدة بين الخامس والعشرين من أبريل والتاسع من يوليه . وقام أربعة منهم برحلة إلى المديرية الاستوائية ليقفوا على أحوالها المحلية . ولتكون لدى اللجنة أشياء تصلح أساسا للبحث . حضر أعضاء اللجنة مذكرات عن التطورات الدستورية ومذكرات عن دستور السودان الحالى ، ومذكرات عن الوظائف التشريعية والمالية التى يمكن أن تحال إلى الجمعية الجديدة ومذكرة عن قانون المجالس الاستشارية وأخرى عن دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان . وقد أعد محمد أحمد أفندى محجوب مذكرة عن إشراك السودانيين فى الحكومة المركزية ، كانت ذات فائدة للجنة عندما نظرت فيها . وقد أفاد أعضاء اللجنة أيضا من التقرير الذى رفعه إليهم الأعضاء الأربعة الذين زاروا المديرية الاستوائية .

٧ — وقد كتبت اللجنة تقريرا فى نهاية بحثها وعرضته على اجتماع حضره أعضاء اللجنتين الفرعيتين . وبعد أن أدخل ذلك الاجتماع بعض التعديلات على التقرير طبع ونشر على الجمهور الذى طلب إليه أن يرسل تعليقاته على المقترحات التى حواها . وقد فحصت التعليقات التى أرسلها من لبوا الطلب من الجمهور ، والتعليقات التى أرسلها عدد من السلطات فى المديريات ، وتعليقات المصالح الحكومية ، ونظرت جميعها فى نفس الوقت الذى نظر فيه المؤتمر بكامل هيئة تقرير اللجنة الفرعية فى اجتماع بدأ فى الثامن من شهر يناير سنة ١٩٤٧ وانتهى فى الثانى عشر منه .

٨ — إن التقرير الذى نرفعه لمعاليكم الآن هو نتيجة مداولات المؤتمر وهو يعبر فى جملته عن آراء أعضاء المؤتمر بالإجماع . وقد حاولنا دائما أن نحصر توصياتنا فى الخطوات التالية التى ينبغى اتخاذها فى أى وظيفة من وظائف الحكومة . وإننا وهذه نظرتنا ، نرغب فى تسجيل رأينا عن أية هيئة تشكل فى نطاق دستور السودان الحالى ، يجب أن تعين لمدة ثلاث سنوات نرى أن الوقت بعدها سيكون ملائما لإعادة النظر فى الموقف ، وإنا لنأمل أن تكون الهيئة التى تشكل فى ذلك الزمن لإعادة النظر هيئة تمثل السودانيين تمثيلا صحيحا .

٢ — الجمعية التشريعية

الأسباب التى نرى من أجلها إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى

٩ — إن الأساس الذى قامت عليه جميع توصيات المؤتمر هو رغبة السودانيين فى حكم بلادهم ، ورغبة معالى حاكم السودان العام فى تعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان

ليخلق منه جمعية أكثر تمثيلا للشعب ، وليضطلع بمسئوليات أكبر من مسئوليات المجلس الاستشارى ، ورغبته فى الاستمرار فى سياسة تقدم الهيئات الداخلية للحكم الذاتى .

١٠ — ينبغى أن يكون للسودان صوته الخاص . أى أنه يجب أن تكون له هيئة يكون لها الحق الدستورى فى أن تتحدث باسم القطر بأكمله ، والسودانيون لن يستطيعوا أن يحكموا أنفسهم ان لم يكن لهم تدريب سابق فى فن الحكم ، وهذا لا يتسنى لهم إلا عن طريق الاضطلاع بالمسئولية . وهذه المسئولية فى أى وقت من الأوقات يجب أن تكون كبيرة بدرجة تمكن السودانيين من استغلال مقدرتهم ومواهبهم دون أن يتعرضوا للفشل . وبهذه الطريقة فإن تدريبهم سيسير بأسرع خطوات ممكنة . كان المجلس الاستشارى الخطوة الأولى نحو الحكم الذاتى المسئول ، وقد كان أمد هذه التجربة ثلاث سنوات ، وكان اختصاص المجلس قاصرا على المديريات الشمالية الست ، وكانت وظيفته استشارية محضة ومحدودة المدى ، ولم يكن فى وسع أعضائه أن يدعوا أنهم يمثلون الشعب تمثيلا صحيحا رغم أن بعضهم من ألمع رجالات البلاد وأوفرهم تجاربا .

١١ — ونحن متفقون على أن أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشارى الحالى وجعله أكثر تمثيلا لرغبات الشعب وإعطائه قدرا أوفر من المسئولية ، هى تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله وتكون ذات وظائف تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذى يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام الحالى .

تمثيل الجنوب

١٢ — إننا متفقون بإجماع الآراء على أن سلطات الجمعية الجديدة يجب أن تشمل القطر بأكمله ، شماله وجنوبه ، ولكننا فى الوقت عينه نقدر الصعوبة العظيمة لإيجاد الأفراد من أهالى الجنوب الذين يستطيعون أن يمثلوا قومهم تمثيلا كاملا فى الوقت الحاضر . غير أننا نأمل أن يتيسر التغلب على هذه الصعوبة بالتدريج ، وأن يعين مديرا المديريتين الأشخاص الأكثر صلاحية فى الوقت الحاضر للجمعية إلى أن يحين الوقت الذى يتوفر فيه الأشخاص الذين يمثلون ذلك الجزء تمثيلا تاما .

١٣ — وإننا عندما نتقدم بالتوصية المذكورة آنفا ، نرى أن مستقبل السودان يتوقف على دمج جميع أهاليه ليكونوا شعبا واحدا . إن المديريتين الجنوبيتين مع أنهما ليستا عربيتى الأصل (كما هى الحال فى كثير من أجزاء السودان الشمالية) لا يمكن أن تحصلا

على التقدم الاقتصادى والاجتماعى إلا إذا اتجهنا نحو أجزاء السودان الأخرى . وتمثيل المديريات الجنوبية فى جمعية تشريعية مسئولة للقطر بأكمله يجعل من تحقيق توحيد أهالى السودان ، ذلك التوحيد الذى تعتمد عليه رفاهية السودانيين بأكملهم فى النهاية .

هذا وأنه لم يغب عنا تأخر أهالى المديريتين الجنوبيتين النسبى ، ونحن نقدر الخطوات التى يجب أن يخطوها أهاليهما إلى الأمام قبل أن يبلغوا درجة التقدم التى بلغها كثير من أهالى المديريات الشمالية . ولكنا فى الوقت عينه نرى أن يتخذ فى الحال قرار ينص على إدارة السودان كقطر واحد . ومع أن بعض أجزاء السودان قد تتخلف فى الوقت الحاضر عن الأجزاء الأخرى ، فإن هدف جميع الأجزاء واحد . وليس ثمة ما يمنع سكان المديريتين الجنوبيتين من بلوغ درجة من المدنية فى القريب العاجل تمكنهم من لعب دورهم كاملا فى السير بالبلاد إلى الأمام . وبما أن مستقبلهم مرتبط بالشمال ، فالواجب يقضى بأن يبدأ الجنوبيون الآن فى المساهمة مع الشماليين فى إدارة البلاد بكل طاقتهم وليست ثمة رغبة عند أهالى الشمال فى السيطرة على الجنوبيين ، أو فى بسط نفوذهم عليهم ، ولكن القصد هو أن أهالى السودان الموحد إذا كانوا مشتركين فى المنافع وجب عليهم الاشتراك فى المسئوليات نحو بعضهم البعض . وهنا نريد أن نسجل رأى أغلبية من الأعضاء ، مع أن هذا خارج عن اختصاص المؤتمر ، فى أن توحيد السودانيين سيساعد فى بلوغه كثيرا إلغاء أمر رخص الاتجار سنة ١٩٢٨ ، واتباع سياسة واحدة للتعليم فى السودان كله ، وتعليم اللغة العربية فى مدارس الجنوب ، وتحسين طرق المواصلات بين جزئى السودان وتشجيع تنقلات الموظفين السودانيين بين الشمال والجنوب وتوحيد نظام درجات الموظفين .

وظائف الجمعية التشريعية

١٤ — نقترح أن تكون للجمعية ثلاث وظائف :

(ا) تشريعية .

(ب) مالية .

(ج) إدارية .

تمارس بالاشتراك مع مجلس تنفيذى يحل محل مجلس الحاكم العام الحالى ويكون ذا صلات بالجمعية موضحة فيما بعد فى هذا التقرير .

الوظائف التشريعية

١٥ — إننا بعد النظر فى هذا الأمر بعناية أجمعت آراؤنا على أن نوصى بأن يكون حكم السودان نظاما للحكم البرلمانى بمجلس وزراء مسئول على غرار النظام البريطانى . ولكنا نقدر أن الصلة بين المجلس التنفيذى والجمعية لا يمكن أن تكون فى الوقت الحاضر عين الصلة الكائنة بين مجلس الوزراء البريطانى ومجلس العموم . والتوصية التى نتقدم بها فى هذا الطور هى :

(ا) يبدأ المجلس التنفيذى بعمل مشروعات القوانين الحكومية كأنه مجلس وزراء ، لأن مجلس الوزراء هو الذى يبدأ بهذا العمل ، وبعد ذلك يرفع مشروعات قوانينه للجمعية وإذا وافقت الجمعية عليها تصير قوانين بعد أن يوافق عليها الحاكم العام ، وإذا رفضت الجمعية مشروع قانون حكومى أو إذا أدخلت فيه تعديلات تجعله لا يفى بغرض المجلس التنفيذى فإن مشروع القانون يعاد للمجلس التنفيذى لإعادة النظر فيه . ويستطيع المجلس التنفيذى أن يسحب مشروع القانون أو يعرضه مرة أخرى على الجمعية إما فى شكله الأصلى أو فى شكل معدل مع ذكر الأسباب التى دعت لعرضه فى حالته الأصلية أو فى شكله الجديد . وفى حالة إصرار الجمعية على رأيها الأول فى مشروع القانون وعدم موافقة المجلس التنفيذى على آراء الجمعية فإن المجلس التنفيذى يمكنه أن يرفع مشروع القانون مسحوبا بآراء الجمعية للحاكم العام لموافقته .

(ب) إذا لم تكن الجمعية منعقدة وإذا قرر المجلس التنفيذى أن أى تشريع حكومى مستعجل بحيث لا يمكن أن يرجأ إلى وقت انعقاد الجمعية فيستطيع المجلس التنفيذى أن يسنه فيصير قانونا مباشرة بعد موافقة الحاكم العام عليه . والتشريع الذى يسن بهذه الطريقة يجب أن يعرض على الجمعية فى اجتماعها التالى لتقره . وإذا لم تقره الجمعية فإنه يعامل بنفس الطريقة التى وصفناها فى (ا) أعلاه . وإذا قرر المجلس التنفيذى سحب مشروع القانون فإنه يصير ملغيا . هذا وإننا قد بحثنا الأثر الذى يتركه إلغاء القوانين التى تلغى بعد نفاذها وقررنا على أن نترك هذا الأمر ليفحصه رجال القانون .

(ج) سيكون التشريع فى مسائل خاصة خارجا عن اختصاص الجمعية ، مثال ذلك التشريع الذى يمس دستور السودان الذى سيكون التشريع الخاص بتكوين الجمعية جزءا

منه ، والتشريع الذى يخول عمل أى شىء يتعارض مع دستور السودان . و إننا نوصى بأن تعرف المسائل الخارجة عن اختصاص الجمعية تعريفا لا يقبل التأويل بعد أخذ رأى الخبراء فى القانون الدستورى .

(د) يستطيع أعضاء الجمعية أن يتقدموا بمشروعات قوانين خصوصية إلى الجمعية بعد مصادقة لجنة الأعمال عليها . (اقرأ الفقرة رقم ٣٢ أدناه) . و إذا وافقت الجمعية على مشروعات القوانين هذه فإنها ترسل للمجلس التنفيذى . فإذا وافق المجلس التنفيذى عليها ترفع للحاكم العام وتصير قانونا بعد موافقته عليها . أما إذا رغب المجلس التنفيذى فى تعديل أو معارضة مشروع قانون خصوصى فإنه يعيد مشروع القانون إلى الجمعية و يرفق معه أسباب التعديل أو المعارضة و إذا أصرت الجمعية بعد ذلك على موافقتها على مشروع القانون فإنه يرسل مصحوبا بآراء المجلس التنفيذى إلى الحاكم العام لموافقته .

الوظائف المالية

١٦ — إن سياسة الحكومة العامة يعاد النظر فيها سنويا عند التصديق على الميزانية و إنا نقترح أن تشترك الجمعية اشتراكا تاما عندما ينظر فى الميزانية والخطوات التى تقترحها للسير فى الميزانية والمسائل المالية هى كالآتى :

(ا) تستعرض الجمعية ميزانية السنة الحالية ، فى الصيف بعد أن تنظر فى الحساب الختامى للسنة المنصرمة ، وتقدم بتوصيات للسكرتير المالى عن التغييرات فى السياسة المالية التى ترغب فى إدخالها فى ميزانية السنة المقبلة .

(ب) بعد ذلك يحضر السكرتير المالى الميزانية فى أواخر السنة بعد أن يتشاور مع لجنة الجمعية المالية و يعرضها للجمعية بنفس الطريقة التى تعرض بها مشروعات القوانين الحكومية الأخرى .

(ج) تنعقد الجمعية فى أوائل العام الجديد لتصادق على ميزانية ذلك العام وسيكون النقاش الذى يدور فى الميزانية مقيدا فيما يختص بالحالات الثلاث التالية وفقا للعادة الجارية فى بريطانيا والأقطار الأخرى .

(١) يحتم على الجمعية أن تفرغ من مناقشتها للميزانية فى فترة محددة من الزمن (هذا ضرورى لأن مناقشة الميزانية إذا طال أمدها فإن الأداة الحكومية بأكملها ربما تتعطل بسبب التأخير فى إصدار التصديق الذى يخول الصرف) .

(٢) لن يكون للجمعية الحق فى مناقشة المصروفات الموضوعة فى بنود المعاشات والتزامات الديون لأن هذه التزامات مفروضة على الدولة بعقود ورجال القضاء (إن بقاء رجال القضاء فى مرتبة فوق النقاش والسيطرة السياسية مبدأ من المبادئ الأساسية) .

(٣) سيكون للجمعية الحق فى نقد وتخفيض كل بنود الميزانية مستثنى منها البنود الملتزمة بصرفها الدولة بعقود ، ولكن لن يكون لها الحق فى زيادة أى بند من بنودها . (إن أى تعديلات تزيد فى المصروفات فى هذا الطور ربما ينشأ عنها إخلال بتوازن الميزانية . والوقت المناسب لاقتراح زيادة المصروفات هو الوقت الذى تناقش فيه الجمعية السياسة المالية العامة بعد إعادة النظر فى ميزانية السنة الحالية) .

(د) تعامل الشؤون المالية الأخرى فى أى وقت أثناء السنة بنفس الطريقة التى تعامل بها مشروعات القوانين الحكومية المستعجلة منها والعادية .

الوظائف الإدارية

١٧ — نقترح أن يكون للجمعية الحق فى توجيه الأسئلة وفى المناقشة والتعليق على السياسة الإدارية العامة وعلى تصرفات الحكومة وعلى الأخص نرى أنه لا بد من وضع طريقة تمكن الجمعية من بدء هذه المناقشات دون أن تتعرض مناقشة مشروعات القوانين والموافقة عليها للتأخير . كما يجب وضع طريقة مماثلة تمكن أعضاء الجمعية من التقدم بالأسئلة للسلطات المصلحية المسئولة عن أعمال مصالحها . وبما أنه ليس فى استطاعتنا أن نتقدم بتوصية فى هذا الصدد فإنا نطلب إلى الحكومة أن تأخذ رأى الخبراء فى الطريقة التى تمكن الجمعية من تأدية هذه الوظيفة والطريقة التى تتهيج لتمكن الأعضاء من توجيه الأسئلة .

الاتصال بين الجمعية والمصالح الحكومية

١٨ — إننا نوصى بأن يلحق بعض أعضاء الجمعية بالمصالح الحكومية المختلفة كى تتمكن الجمعية من تأدية وظائفها الإدارية على الوجه الأكمل وكى يتسنى لأكبر عدد ممكن من أعضائها التدريب الإدارى الضرورى لوزراء المستقبل . وبالرغم من أننا نرى أن اللقب الذى يعطى لهؤلاء الأعضاء يجب أن ينظر فيه مرة أخرى نقترح أن نلقبهم

فى هذا التقرير بوكلاء المصالح ويجب أن يطلع رئيس كل مصلحة من المصالح الحكومية الوكيل الذى يلحق بمصلحته على أحوال المصلحة ودقائق سياستها كما يجب أن يتعاون معه فى العمل معاونة تامة . وعندما يقدم سؤال فى الجمعية عن تخصيص ماء النيل مثلا فإن وكيل مصلحة الرى هو الذى يدلى للجمعية بالدة بالإجابة التى حضرها مدير الرى . وسيشترك الوكيل فى جميع مناقشات الجمعية الخاصة بمصلحته ويعرض على الجمعية وجهات نظر تلك المصلحة .

١٩ — لا نستطيع فى هذا الطور أن نحدد عدد وكلاء المصالح اللازم إذ أنه قد يكون فى استطاعة وكيل واحد أن يمثل أكثر من مصلحة واحدة من المصالح الصغيرة من جهة وقد تحتاج المصالح الكبيرة إلى أكثر من وكيل واحد من الجهة الأخرى . ولذلك فإنا نرى أن نترك أمر تحديد عدد الوكلاء للحكومة .

٢٠ — وبما أن وكلاء المصالح هؤلاء سيناط بهم تمثيل وجهات نظر الإدارة فى الجمعية فإنه لن يكون عمليا أن تنتخبهم الجمعية ليكونوا وكلاء المصالح فيلزم أن تستشار الإدارة فى اختيارهم . وعليه فإنا نوصى أن يوكل تعيينهم إلى أعضاء المجلس التنفيذى المعينين بحكم وظائفهم بعد توصية الجمعية . وذلك لأن الأعضاء الذين يعينون للمجلس التنفيذى بحكم وظائفهم هم رؤساء فروع الإدارة المختلفة . وبهذه الطريقة يحوز وكلاء المصالح المعينون ثقة كل من الجمعية والإدارة تلك الثقة التى لا يمكنهم بدونها أن يؤدوا وظائفهم .

تشكيل الجمعية التشريعية

٢١ — قد فكرنا كثيرا فى الحجم المناسب للجمعية ورأينا أن هذه الجمعية ينبغى أن تكون ممثلة للشعب تمثيلا صحيحا ولكنها فى الوقت عينه يجب أن تكون ذات حجم يسهل ضبطه أثناء المناقشات . يتكون المجلس الاستشارى لشمال السودان الحالى من ثمانية وعشرين عضوا ولكنا نرى أن هذا العدد لا يعطى الفرصة لعدد كاف من السودانيين للتدريب على فن الحكم كما أنه لا يفسح المجال الكافى لتمثيل زعماء العشائر والسودانيين المثقفين . وإذا لم نجعل حجم الجمعية أكبر من حجم المجلس الاستشارى فإن التنافس بين زعماء العشائر والطبقة المثقفة سيكون شديدا على المقاعد وسيكون هذا مضرا بالقطر . وعلاوة على ذلك فإن المديريتين الجنوبيتين يجب أن تمثلا . لهذه الأسباب نرى أنه ، ريثما يتوفر العدد الكافى من الرجال الأكفاء الذين يمكن أن تملأ بهم مقاعد الجمعية دون أن تتأثر الحكومة المركزية والحكومة المحلية ، لا مناص من قصر عدد الأعضاء فى البداية على حوالى سبعين عضوا . أما فى المستقبل

فقد يكون من الضرورى زيادة حجم الجمعية إلى مائة عضو أو أكثر من ذلك لتمثل القطر تمثيلا كافيا . وستكون لهذا الحجم الصغير مزية أخرى وهى أن ضبطه سيكون سهلا فى المناقشات إلى أن تعمل الجمعية نظامها الداخلى والطرق التى تسير عليها فى أعمالها .

توزيع مقاعد الجمعية التشريعية

٢٢ — إن التمثيل الصحيح للسكان يجب أن يكون على أساس المديريات . وسيكون العدد الذى يخصص من الممثلين لكل مديرية مبنيا على مقياس انتخابى يتركز على عوامل ثلاثة وهى عدد السكان ومقدار الثروة ونسبة التعليم .

٢٣ — وبعد النظر فى سكان كل مديرية وثروتها ونسبة التعليم فيها وصلنا إلى مقياس انتخابى أعطينا قبل الوصول إليه العوامل المختلفة للقيم الآتية :

٥٠ فى المائة للسكان (على أساس الأرقام الرسمية) و ٣٠ فى المائة للتعليم (على أساس متوسط المدارس الأولية) و ٢٠ فى المائة للثروة (على أساس الضرائب المباشرة) .

وعلى هذا الأساس نقترح أن توزع ستون من المقاعد على المديريات كالآتى :

المديرية	عدد المقاعد
النيل الأزرق	١٤
دارفور	٥
المديرية الاستوائية	٩
كسلا	٦
الخرطوم	٦
كردفان	١٠
الشمالية	٦
أعالى النيل	٤
الجملة	٦٠

٢٤ — إننا نقبل مبدأ الانتخاب لاختيار ممثلى الشعب فى الجمعية ولكننا فى ذات الوقت نرى لزوم الاحتفاظ بعدد من كراسى الجمعية للتعيين بواسطة الحاكم العام فى الطور الحالى من تقدم السودان لتضمن للجمعية وجود سودانيين من ذوى الكفاءات الخاصة الذين قد يتعسر عليهم إيجاد مقاعد فى الجمعية بالطريقة الأخرى . وإذا فرضنا أن عدد الأعضاء المنتخبين سيكون ستين فإنا نوصى بأن يكون عدد الأعضاء المعينين عشرة .

انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية

٢٥ — قد وصلنا إلى النتائج الآتية بعد الاستماع إلى الآراء التي أرسلت إلينا في هذا الموضوع وبعد أن تداولنا في الأمر مداولة تامة :

(ا) نرى أن الطريقة المثلى في النهاية لضمان الحصول على ممثلين في الجمعية يتحدثون باسم السودان هي طريقة الانتخاب المباشر .

(ب) ولكنا نرى أن الوقت لم يحن بعد لإجراء الانتخاب المباشر في مناطق الأرياف .

(ج) وعليه فإنا نوصي باتباع طريقة للانتخاب غير المباشر في مناطق الأرياف . والطريقة المثلى لإجراء هذا الانتخاب غير المباشر قد تختلف باختلاف المناطق ولكن أعضاء الجمعية سينتخبهم عدد من الأشخاص الذين يمثلون الوحدات المختلفة التي تتكون منها منطقة الانتخاب .

(د) أما في المدن والبلديات ذات المجالس المشكلة بأمر من الحاكم العام بمقتضى قانون الحكومة المحلية فإنا نوصي بأن يكون انتخاب أعضاء الجمعية بطريقة الانتخاب المباشر .

(هـ) وإنا نوصي بأن يكون توزيع المقاعد في البداية في المديريات الشمالية بواسطة مجالس المديريات التي ستوزع المقاعد على أجزائها بقدر الإمكان على أساس القياس الانتخابي الذي وصفناه آنفا .

مؤهلات المرشحين للانتخاب لعضوية الجمعية

٢٦ — يجب أن يكون المرشح للانتخاب لعضوية الجمعية ذكرا بالغا من العمر ثلاثين سنة على الأقل من المقيمين في المنطقة التي يرشحون أنفسهم فيها بشرط ألا تقل مدة إقامتهم في تلك المنطقة عن سنتين أو ثلاث سنوات . وأن يكون سليم العقل وأن يكون له الحق في الحصول على جواز سفر سوداني . وسيعاد تعريف هذه المؤهلة الأخيرة بالطبع إذا صدر في أي وقت قانون يعرف المواطنين السودانيين أو الجنسية السودانية . هذا وإننا نستهجن النظام الذي يخول للجاليات أو الطوائف الدينية أو المهن المختلفة أن تختار ممثليها كما نستهجن نظام تقسيم الناخبين إلى أقسام منفصلة هذا وإن آراءنا كانت منقسمة في ضرورة وضع مؤهلات تعليمية للمرشحين في المدن والبلديات .

عضوية موظفي الحكومة في الجمعية

٢٧ — من الحقائق التي لا نزاع فيها أن الشخص لا يمكن أن يشتغل بالسياسة و يكون في الوقت عينه موظفا عموميا يؤدي أعماله بجدارة . ولكننا نرى أن موقف السودان الشاذ يتطلب إدخال تعديل مؤقت على القاعدة التي تنص بعدم السماح لموظفي الحكومة بالاشتراك في السياسة . وسيكون من الضروري في ظرف الثلاث سنوات المقبلة على الأقل السماح لموظفي الحكومة ما عدا رجال الجيش والبوليس بأن يكونوا أعضاء في الجمعية مع الاحتفاظ بوظائفهم . هذا و إننا لم نصل إلى قرار فيما يتعلق بالسماح للقضاة والضباط الإداريين بأن يكونوا أعضاء في الجمعية .

٢٨ — ومن الجلي أنه إذا تغيب عدد كبير من خيرة موظفي الحكومة السودانيين عن وظائفهم فترات طويلة كلما دعوا لحضور جلسات الجمعية فلا مندوحة من أن تتعطل أعمال الحكومة. وإنا نرى أن موظف الحكومة الذي يصير عضوا في الجمعية يستطيع الاحتفاظ بوظيفته في الوقت الحاضر مادامت جلسات الجمعية لا تستغرق أكثر من أربعة أشهر في السنة ولكن الوقت الذي يختار فيه السودانيون الذين نالوا حظا من التعليم بين الوظيفة والاشتغال بالسياسة أصبح قريبا جدا .

أعضاء الشرف في الجمعية

٢٩ — إن أمر المجلس الاستشاري لشمال السودان سنة ١٩٤٣ قد نص على أن الحاكم العام يمكنه أن يعين الأعيان السودانيين البارزين كأعضاء شرف دون أن يكون لهم حق التصويت . و إنا نرى أنه لا لزوم لمثل هذا النص في دستور الجمعية .

الأعضاء الذين يعينون للجمعية بحكم وظائفهم
والأعضاء الذين يعينون فوق العادة

٣٠ — نرى أنه يجب ألا يكون هناك أعضاء معينون بحكم وظائفهم أو أعضاء معينون فوق العادة في الجمعية. ولكن نظرا لأن حكم هذه البلاد يجب أن تقوم به الجمعية بالاشتراك مع المجلس التنفيذي نرى أنه من الضروري أن يكون لأعضاء المجلس التنفيذي الذين ليسوا أعضاء في الجمعية الحق في حضور جلسات الجمعية والتحدث فيها شخصيا أو عن طريق ممثلين يعينونهم . ولكنه لن يكون لهم الحق في التصويت .

رئيس الجمعية

٣١ — ستكون لرئيس الجمعية وظائف رئيس مجلس العموم البريطاني وستناط به نفس الواجبات المناطة بذلك الرئيس .

وينبغي أن يكون رئيس الجمعية بعيدا عن التحيز . وإنا نقترح أن تنتخبه الجمعية من بين أعضائها بالطريقة التي تكفل له ثقة الجمعية بأكملها .

لجنة الأعمال

٣٢ — ستحتاج الجمعية إلى لجنة أعمال تكون مهمتها ترتيب جميع الأعمال التي ستعرض على الجمعية بعد التشاور مع المجلس التنفيذي وتحضير جدول للأعمال بطريقة تكفل النظر في مشروعات القوانين والموافقة عليها بانتظام مراعية استعجال التشريع وأهميته النسبية ومراعية أيضا تخصيص زمن لمناقشة المواضيع التي تهم الأعضاء والجمهور . وستكون وجهات لجنة الأعمال بوجه التخصيص كالآتي :

(ا) أن تختار من قائمة مشروعات القوانين الحكومية المقترحة تلك المشروعات التي ترى أنها من الأهمية بحيث يتحتم رفعها للجمعية لمناقشتها واتخاذ قرار فيها تاركة الباقي ليعامل بالطريقة التي تعامل بها مشروعات القوانين المستعجلة الموضحة في الفقرة ١٥ (ب) .

(ب) أن تختار المواضيع التي تعرض للمناقشة العامة .

(ج) أن تختار بطريقة الاقتراع مشروعات القوانين الخصوصية التي يتناولها البحث في أي جلسة .

(د) أن تضع جدولا لترتيب جميع الأعمال التي تعرض على الجمعية في خلال الدورة في نطاق الأوامر الثابتة التي تعملها الجمعية .

٣٣ — ونقترح أن تنتخب الجمعية لجنة الأعمال من بين أعضائها بطريقة تجعلها تضم الأعضاء الذين يمثلون وجهات النظر المختلفة في الجمعية . ونرى أن تنتخب الجمعية رئيس لجنة الأعمال . وستكون وظيفة رئيس هذه اللجنة من الوظائف التي تقتضي من يشغلها كل وقته وعلى رئيس لجنة الأعمال أن يتصل اتصالا وثيقا بالمجلس التنفيذي وأن يكون ملما بجميع مشروعات القوانين المزمع عرضها .

اللجان الأخرى

٣٤ — ذكرنا ضرورة لجنة للمالية ولجنة للأعمال ، ولا شك فى أن الجمعية سترغب فى تكوين لجان غيرها لتدرس جوانب الإدارة الأخرى .

دورات انعقاد الجمعية

مادة ٣٥ — سيتوقف طول الدورات وعددها فى كل سنة على الأعمال التى تقوم بها الجمعية . ولا يمكن التكهن بهذه الأعمال فى الوقت الحاضر ولكننا نرى أن عددا من الدورات يستغرق فى الجملة أربعة أشهر سيكون كافيا فى بادىء الأمر . وما دامت الجمعية تضم عددا من موظفى الحكومة فإنه سيكون من العسير تخلفهم عن أعمالهم مدة أطول من هذه .

مدة بقاء الجمعية فى العمل

٣٦ — نوصى بأن تنتخب الجمعية فى بادىء الأمر لمدة ثلاث سنوات يعاد فى نهايتها النظر فى الموقف ، وهذا ما حدث فى حالة المجلس الاستشارى لشمال السودان . ومدة الثلاث السنوات المقترحة كافية لإعطاء الجمعية فرصة لأن تجرب تجربة صحيحة كما أنها من القصر بحيث تمكن من اتخاذ خطوات أخرى إلى الأمام لتوسيع نطاق المسئوليات التى تعطى للسودانيين إذا ما برهنوا على أنهم جديرون بتحملها من غير أن يكون سير التقدم بطيئا . و ينبغى أن ينص دستور الجمعية بالطبع على الطريقة التى تملأ بها المقاعد التى تشغر بسبب تقاعد بعض الأعضاء أو بأسباب أخرى .

مكافأة الأعضاء المالية

٣٧ — يجب أن يعطى موظفوا الحكومة الذين يصيرون أعضاء فى الجمعية علاوات كافية زيادة على مرتباتهم . كما يجب أن يمنح الأعضاء الآخرون مكافأة مالية كافية عن المدة التى يقضونها فى حضور دورات الجمعية والأعضاء الذين يعينون لوظائف تقتضيهم كل وقتهم فى الجمعية أو فى المجلس التنفيذى سيتطلبون معاملة خاصة .

سكرتارية الجمعية وأداة إدارتها العامة

٣٨ — ستحتاج الجمعية لمبان وموظفين دائمين وأماكن لسكن الأعضاء وهذه جميعها لا وجود لها اليوم . والترتيبات التى عملت لتسيير أعمال المجلس الاستشارى لن تفى بحال من الأحوال باحتياجات جمعية بالصورة التى رسمناها . وإنا لنفترض أن الحكومة ستبذل ما فى وسعها لتسد حاجات الجمعية مؤقتا ولكنه سيكون من أول واجبات الجمعية أن تضع الخطة وتمضى فى تنفيذها لسد حاجاتها على أساس دائم .

٣ — المجلس التنفيذى

الأسباب التى نرى من أجلها إنشاء المجلس التنفيذى

٣٩ — ينص دستور السودان على أن السياسة التى تتبع فى نطاق الدستور يجب أن يقررها الحاكم العام بمساعدة مجلسه . ومجلس الحاكم العام هو المكان الذى تتخذ فيه القرارات الكبرى و إنا نرى أن يضطلع السودانيون بقدر معقول من المسئولية الإدارية فى هذه المرتبة العالية حيث إنهم بهذه الطريقة لا يتدربون على أعلى وظائف الحكم فحسب بل يتاح لهم الاشتراك فى رسم السياسة العامة لحكم بلادهم . ولذلك فإنا نوصى بأن يعاد تشكيل مجلس الحاكم العام ليشمل عددا كافيا من السودانيين لينالوا التدريب ويساهموا فى المسئولية .

٤٠ — ونوصى بأن يعاد تشكيل المجلس ليكون مجلسا تنفيذيا برئاسة الحاكم العام وتكون له نفس سلطات مجلس الحاكم العام الحالى إلا فى الأحوال التى حولت فيها سلطات مجلس الحاكم العام للجمعية .

تشكيل المجلس التنفيذى

٤١ — يتكون مجلس الحاكم العام الحالى من أربعة أعضاء بحكم وظائفهم وهم السكرتير الإدارى والمالى والسكرتير القضائى والقائد العام . وهناك أعضاء إضافيون يعينهم الحاكم العام يتراوح عددهم بين اثنين وخمسة أعضاء . ونقترح أن يضم المجلس التنفيذى بين عشرة واثنى عشر عضوا خلاف الرئيس ولكنا نرى أنه ليس فى استطاعتنا أن نحدد العدد الذى سيلزم لإنجاز العمل بجدارة . ولذلك فإنا نقتصر على أن نوصى بألا يقل عدد المقاعد التى تخصص للسودانيين عن النصف ماعدا الرئيس مهما كان العدد الذى يقرر فى النهاية . ونرى أنه من الضرورى أن تكون لأعضاء المجلس التنفيذى للسودانيين مسئولية محددة للجمعية ليتهيأوا

الزمن الذى يصيرون فيه وزراء سودانيين ، ولذلك فإنا نقترح أن تنتخبهم الجمعية من بين وكلاء المصالح . وإنا نشعر شعورا قويا بأنه ليس هناك محل فى المجلس التنفيذى لأعضاء ذوى وظائف استشارية محضة لا مسئولية فيها .

الصلات بين المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية

٤٢ — إننا ننوى أن نخطو أكبر خطوة ممكنة فى الحال نحو مجلس للوزراء مسئول للجمعية وهذا هو الهدف النهائى الذى أوصينا به آنفا عند ما بينا أنه يجب بقدر الإمكان أن تتكون حكومة البلاد من الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية معا .

٤٣ — لا يمكننا الوصول إلى هذا الهدف الأسمى فى الحال لأن المجلس التنفيذى لا بد أن يختلف فى الوقت الحاضر عن مجلس الوزراء على النمط الإنجليزى فى الأوجه التالية :

(ا) إن بعض أعضاء المجلس لا تنتخبهم الجمعية . وهم أعضاء بحكم وظائفهم ولا يمكنهم أن يستقيلوا .

(ب) لا يملك المجلس التنفيذى أغلبية فى الجمعية تمكنه من التأثير فى مجرى المناقشات وفى التصويت فى تلك الهيئة .

(ج) لا يملك المجلس التنفيذى الحق فى حل الجمعية والالتجاء إلى القطر لتأييد سياسته بعد ذلك .

٤٤ — وقد تتمخض هذه الاختلافات التى ذكرناها عن حالات تتضارب فيها وجهات نظر المجلس التنفيذى والجمعية . ومثل هذه الخلافات لا يمكن تسويتها بالطرق العادية المتبعة فى الأقطار التى يسود فيها النظام البرلمانى ذى المسئولية التامة .

٤٥ — أما فى السودان فإن دستوره ينص على أن السلطة النهائية مناطة بشخص الحاكم العام ولذلك فإن أى خلاف بين المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لابد أن يفصل فيه الحاكم العام .

٤٦ — وإنا لا نرى أنه من الحكمة أن تلجأ هيئة من هاتين الهيئتين بمفردها فى الظروف التى يبلغ فيها الخلاف بينهما درجة يتحتم فيها الالتجاء للحاكم العام ليستعمل سلطته النهائية سواء كان الخلاف ناشئا عن الإمعان فى المحافظة من جهة أو عن الانسياق للصخب الذى لا يستند على تحرى الحقائق من الجهة الأخرى .

(١١)

٤٧ — اقترحنا فى فقرات هذا التقرير التى عالجنا فيها الجمعية نظاما يكفل أكبر قدر من الملاءمة بين آراء الجمعية والمجلس التنفيذى قبل أن يرفع أى موضوع للحاكم العام للحصول على موافقته . فإذا ساد حسن النية وعم روح التسامح اللذان هما أساس نجاح الحكم الديمقراطى ، ووجد وكلاء المصالح الذين يعملون فى الهيئتين فإنا نرى أن المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية سيكونان على أتم وئام .

٤ — تعيين السودانيين فى لجان الحكومة المركزية

٤٨ — إن عدد اللجان التى تشكل بتصديق من الحاكم العام واللجان المصلحية واللجان الأخرى فى مختلف المرتبات الأخرى للحكومة المركزية كبير جدا . وهذه الهيئات مسئولة عادة عن سياسات المصالح وتنسيقها ولذلك فإننا نرى أن يزاد عدد السودانيين فيها ، والسودانيون عندما يشتركون فى هذه الهيئات فإنهم علاوة على التدريب الذى سينالونه سيساهمون بنصيبهم فى مداولاتها وسيمثلون وجهة نظر السودانيين فى هذه المداولات وسيكون هذا مفيدا للجان .

٤٩ — ليس فى وسعنا أن نتقدم بتوصيات مفصلة عن عدد السودانيين الذين يجب أن يعينوا لكل واحدة من هذه اللجان الكثيرة . ويجب أن يترك النظر فى هذا الأمر والبت فيه للمصالح المختلفة .

٥٠ — أما المبدأ العام فلا يحتاج لتوضيح . فإنه ليس من الضرورى تمثيل السودانيين فى كل لجنة من لجان الحكومة المركزية فحسب ، بل يجب أن يكون هذا التمثيل على أوسع نطاق بحيث لا يضر بمستوى الجدارة فى العمل . إذ يجب ألا يكون عدد السودانيين فى هذا الطور كبيرا بحيث يؤثر فى قرارات هذه اللجان بالكثرة العددية وحدها . ويجب أن يعين لهذه اللجان من صفوف الموظفين ومن سواهم .

٥١ — وسيرا على هذا المبدأ العام نوصى بأن يكون وكلاء المصالح بحكم وظائفهم أعضاء فى جميع اللجان الممثلة فيها المصالح التى ينتمون إليها .

٥ — إنشاء لجان جديدة

٥٢ — إننا حريصون على تجنب الإكثار من اللجان بلا طائل كما أننا نقدر فوائد ومضار هذه الطريقة الإدارية حق قدرها . ولكننا فى الوقت عينه لا يسعنا إلا أن نبدى دهشتنا لعدم وجود لجنة للتعليم . ونظرا لأهمية التعليم العظمى فى تقدم البلاد نوصى بشدة أن تنشأ لجنة للتعليم فى الحال .

٥٣ — أوصت اللجنة الفرعية فى تقريرها بإنشاء لجنة للتقدم الزراعى . وقد عارض هذه التوصية مدير مصلحة الاقتصاد والتجارة ومدير الزراعة والغابات وبعض مديرى المديريات وحجتهم فى ذلك هى أن عمل اللجنة المقترحة سيكون تكرارا للعمل الذى تقوم به لجنة الاقتصاد والتجارة ولجان الزراعة المختلفة فى المديريات تكرارا نحن فى غنى عنه . ولكن بعض أعضاء المؤتمر ردوا على هذا الاعتراض بقولهم إن هم لجنة الاقتصاد والتجارة الأول هو جانب الزراعة الاقتصادى وليس جانبها الفنى وزادوا على ذلك أنه ليست لجميع المديريات لجان زراعية وأن المديريات حتى ولو كانت لكل واحدة منها لجنة زراعية تحتاج للجنة زراعية مركزية لتنسيق شئون الزراعة فى القطر كله . ليس فى وسعنا أن نتقدم بتوصية محددة فى هذا الموضوع ولكننا نأمل أن تنظر الحكومة فى هذا الأمر بعناية .

٦ — خاتمة

٥٤ — إننا ندرك قصورنا تمام الإدراك ونعلم جيدا أننا لسنا بأصلح أداة لوضع الأسس لنظام إدارى جديد . فأعضاء المؤتمر كلهم من الرجال الذين يرزحون تحت عبء الأعمال الكثيرة وتجاربهم السابقة فى مثل هذا العمل إما يسيرة أو معدومة . وإننا لا ندعى أننا معصومون من الخطأ ولا ننتظر من الحكومة أن تقبل كل توصية من توصياتنا كما قدمناها . فالمسائل عويصة وحلها يتطلب النظر بعناية تامة من رجال الحكومة .

٥٥ — إن الحوادث تسير فى هذه البلاد سيرا حثيثا كما هى الحال فى أقطار العالم الأخرى اليوم . فعلى الحكومة أن تساير الحوادث . وكثيرا ما استحقت الإصلاحات الدستورية فى أماكن أخرى فى العالم قول الناقدين " إنها إصلاحات قليلة جدا جاءت متأخرة عن وقتها " . إننا لا نظن أن مقترحاتنا فى الوقت الحاضر قليلة جدا ولكننا نرغب أن نؤكد الحاجة إلى بذل كل جهد سريع ممكن لتنفيذ هذه المقترحات .

٥٦ — ولكننا فى الوقت عينه مؤمنون بأن توصياتنا إذا نظر إليها برمتها توضح الاتجاه العام وتحدد المدى المناسب للخطوات التالية التى يجب أن تخطوها الحكومة لإشراك السودانيين بشكل أوسع فى حكم بلادهم . ولذلك فإننا شديدو الحرص على ألا تقلل التعديلات التى قد ترى الحكومة إدخالها على هذه التوصيات من السلطات والمسئوليات التى أوصى التقرير بإعطائها للسودانيين . إن فى هذه التوصيات شيئا من المجازفة وقد يرى البعض أنه لا بد من تقليص هذه التوصيات ومن انتهاج سياسة حذرة لا مجال فيها للمجازفة . ولكن مثل هؤلاء يغيب عنهم أن المجازفة التى تنطوى عليها سياسة مغالية فى الحرص ليست

بأقل من المجازفة التي يخشونها . لم نهتد إلى هذه النتيجة بدراسة الموقف المحلي فحسب بل هدتنا إليها الأمثلة الكثيرة لفشل سياسة الحذر في مثل هذه الظروف في الأقطار التي سبقت السودان في السير نحو الحكم الذاتي والحرية .

إن الحكم النيابي لن يكتب له النجاح إن لم يستند على تأييد الرأي العام و إذا فقد هذا التأييد فإنه لا محالة فاشل ولن ينجيه حذق الصياغة و إعداد العدة لحفظ التوازن والتنازل عن السلطات بعناية . إن توصياتنا تهدف إلى إعطاء السودانيين أقصى قدر من المسئولية يستطيعون الاضطلاع به . وهي تتطلب قدرا عظيما من الإيمان والصبر والحكمة من غير السودانيين الذين أخذوا على أنفسهم مساعدة أهل هـــذه البلاد في السير قدما نحو حكم ديمقراطي . ولكن هذه المقترحات ، وهذه نقطة ذات أهمية عظمى ، ستمكن كلا من السودانيين وغير السودانيين أن يبذلوا أطيب جهودهم في وئام وحسن نية متبادل .

٥٧ — قد طلبنا يا صاحب المعالي إلى السكرتير الإداري مستر رو برتسن أن يزيل هذا التقرير بإمضائه نيابة عنا بصفته غير الرسمية كرئيس للمؤتمر عندما يرفعه لمعاليكم . و إنا نعلم تمام العلم أن إمضاءه لتقريرنا لا يعني موافقة الحكومة على كل توصياتنا أو على بعضها .

الخرطوم في ٣١ مارس سنة ١٩٤٧

ج . و . رو برتسن

رئيس مؤتمر إدارة السودان

(٤)

حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى

أرسل إلى سعادتكم مع هذا صورة من كتابى لسعادة الحاكم العام السودان بخصوص التقرير الأول عن توصيات مؤتمر إدارة السودان بغية إشراك السودانيين فى حكومة السودان المركزية على نطاق أوسع .

ومع تمسك الحكومة الملكية المصرية بوجهة نظرها الخاصة بوحدة مصر والسودان ، تلك الوحدة التى تمكن السودانيين من إدارة شئونهم على النهج الذى يرونه محققا لأكبر خير لهم ، تود الحكومة الملكية المصرية أن تشير إلى أن هذه المسألة مرتبطة بالوضع السياسى للسودان ، وهو موضع نزاع تقدمت به مصر إلى مجلس الأمن .

وأود كذلك أن أشير إلى كتاب الحكومة الملكية المصرية لسعادة الحاكم العام للسودان الذى ينص على أنه من المفهوم أن حكومة السودان بعد بحث هذه التوصيات سوف تبعث بآرائها للحكومة الملكية المصرية بغية الحصول على موافقتها على ما سيتخذ من القرارات فى هذا الشأن .

وأن الحكومة الملكية المصرية قد ترى إذن من الضرورى أن تتعرف على آراء هيئات سودانية معينة لم تستشر فى هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

القاهرة فى ٢ يونية سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

(تابع) (٤)

حضرة صاحب السعادة حاكم عام السودان

تلقيت كتاب الحاكم العام للسودان بالنيابة المؤرخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ بشأن إحاطة الحكومة الملكية المصرية علما بالتقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان المتضمن توصيات المؤتمر «إشراك السودانيين بشكل أوسع فى الحكومة المركزية فى السودان» وقد أضاف سعادته فى الكتاب المذكور أن هذه التوصيات محل نظر حكومة السودان فى الوقت الحاضر وأنه إذا انتقل الأمر إلى مرحلة إعداد مشروع قانون يتضمن الأخذ بمثل هذه الاقتراحات فإنه سيراعى ضرورة عرضه على كل من الحكومتين المصرية والبريطانية للحصول على موافقتهما على ذلك .

وقد استرعى نظرى ما جاء بديباجة التقرير السالف الذكر ، من أنه طلب إلى أحزاب فى السودان وإلى مؤتمر الخريجين العام أن ينتدبوا ممثلين عنهم ولكنهم لم يجيبوا الطلب .

وإنى أود أن أبين أن الحكومة الملكية المصرية مع تمسكها بتحفظاتها التى أبلغتها إلى حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالنظام الإدارى القائم ، صادقة الرغبة فى أن يتمتع السودانيون بأكبر قسط ممكن فى الحكومة المركزية فى السودان .

وقد رأيت إحالة هذا التقرير إلى الجهات المختصة لدراسته وإبداء ما يعن لها من ملاحظات .

وأود أن أشير إلى أنه من المفهوم ، بعد أن تتم حكومة السودان دراسة هذه التوصيات أن توافى الحكومة الملكية المصرية برأيها فيما تضمنته ، وذلك للحصول على موافقتها على ما يمكن تقريره فى هذا الشأن .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن خالص تحياتى .

القاهرة فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

(٥)

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء

القاهرة

أتشرف بتسلم خطاب دولتكم رقم ٩٢ ـ ٣٠/٢٧ المؤرخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٧ وأبلغ أن تقرير مؤتمر إدارة السودان قد نوقش فى المجلس الاستشارى لشمال السودان وأن هذا المجلس قد وافق على التوصيات فى عمومها كما أن التقرير سيناقش فى مجلسى بعد قليل .

٢ — إن مشروع التشريعات الضرورية لتنفيذ توصيات مجلس الحاكم العام — عندما تصدر هذه التوصيات — ستعرض على دولتى الحكم الثنائى للنظر فيها عند إتمامها .

٣ — وإنى بعثت بصورة من هذا الكتاب لسفير بريطانيا فى مصر .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن عظيم احترامى .

الخرطوم فى ٣ يوليه سنة ١٩٤٧

عن الحاكم العام للسودان

ج . و . روبرتسن

السكرتير الإدارى

---

(٦)

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
القاهرة

أتشرف بالإشارة إلى التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان الذى أرسله إلى دولتكم السير ادنجتون ملر مرفقا برسالة رقم ٣٥ المؤرخة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ ووصل إلى دولتكم كما جاء فى رسالتكم تحت رقم ٩٢ — ٢٧/٣ بتاريخ ٢ يونيه ١٩٤٧ . ولسهولة الرجوع إليه قد أرفقت نسخة من التقرير بهذه الرسالة كملحق لها تحت رقم ١ .

إن مقترحات المؤتمر قد بحثت بمعرفة المجلس الاستشارى لشمال السودان ووافق عليها فى دورته السابعة التى عقدت فى مايو سنة ١٩٤٧ وأحيلت إلى مجلسى فى التاسع والعشرين من يوليه . وقد أرفقت قراراته فى هذا الموضوع كملحق رقم ٢ .

٢ — إنه لا يخالجنى شك أن هذه المقترحات ستروق فى نظر الحكومة المصرية التى جاهرت برغبتها فى أن تشهد حدوث تطورات من هذا القبيل .

٣ — هناك اهتمام عظيم بين السودانيين بأن تشكل جمعية تشريعية على وجه السرعة، وإنى والمجلس التنفيذى لنأمل أن دولتكم ستدبر الأمر بحيث أن ما قد يعن للحكومة المصرية ابداؤه من التعليقات على هذه المقترحات لن يتأخر صدوره طويلا .

وإلى أن يحين تسلم رد دولتكم قد عنيت بإعداد التشريع اللازم لوضع هذه المقترحات موضع التنفيذ .

٤ — إنى مرسل رسالة مماثلة لسفير حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى القاهرة .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن توكيد أسمى احترامى .

الخرطوم فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧

الحاكم العام للسودان

ر . ج . هاو

قرارات المجلس

عرض السكرتير الإدارى التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان

فوافق المجلس على القرارات الآتية :

١ — الإحاطة بالتقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان فيما يختص بتحويل المجلس الاستشارى إلى جمعية تشريعية والتطور المقترح بتحويل مجلس الحاكم العام الحالى إلى مجلس تنفيذى وقبول مقترحات المؤتمر الرئيسية من حيث المبدأ .

٢ — قبول الاقتراح الخاص بأن تكون الجمعية التشريعية ممثلة للسودان بأجمعه وأن لا يقتصر مداها على شمال السودان على أن تقرر ضمانات فى التشريعات التى سيقوم عليها الدستور الجديد تكفل اطراد التقدم والفائدة لأهالى الجنوب .

٣ — الموافقة على الاقتراح الخاص بأن تعين الحكومة من بين أعضاء الجمعية التشريعية (وكلاء للسكرتيرين) فى المصالح الرئيسية ، وأن تصدر التعليمات بأن يعطى هؤلاء الأعضاء المسئولية الإدارية الحقة فى المصالح المختصة ، وأن تتخذ الإجراءات من الآن لتدبير ما تقتضيه هذه الخطوة من ناحية تمثيل هؤلاء الأعضاء لمصالحهم فى الجمعية .

٤ — الموافقة على الاقتراح الخاص بإنشاء مجلس تنفيذى من اثنى عشر عضوا يؤلفون من :

(ا) ثلاثة سكرتيرين وقائد .

(ب) ستة وكلاء سكرتيرين سودانيين تنتخبهم الحكومة من بين (وكلاء السكرتيرين) .

(ج) عضوين يرشحهم الحاكم العام .

٥ — أن تعرض هذه المقترحات على الحكومتين المصرية والبريطانية للنظر فيها من حيث المبدأ .

(٧)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
القاهرة

بناء على تعليمات وزير خارجية جلالة الملك أتشرف بأن أرسل إلى دولتكم رفق هـذا الإحاطة صورة من كتاب وجهته إلى الحاكم العام للسودان بالنيابة بتاريخ ٢٢ أكتوبر مبينا فيه رأى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة فى الإصلاحات الدستورية التى يقترح سعادة الحاكم العام إدخالها فى السودان .

وتفضلوا دولتكم بقبول أسمى احترامى ،

القاهرة فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

خادمكم المطيع
رونالد كامبل

... ...

صورة طبق الأصل

جناب الحاكم العام للسودان بالنيابة

بناء على تعليمات وزير خارجية جلالة الملك أتشرف بأن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد بحثت فى عناية الإصلاحات الدستورية التى يقترح سعادة الحاكم العام إدخالها فى السودان والتى ضمنت تفصيلاتها فى كتاب سعادته رقم ٧٤ بتاريخ ٢٢ أغسطس الماضى . وليس لدى حكومة جلالة الملك ماتبديه على هـذه المقترحات وهى فى نظرها خليقة ببلوغ الهدف الذى أعلنته دولتا الحكم الثنائى وهو اطراد تقدم الحكم الذاتى فى السودان .

ولى الشرف أن أكون . . . . . .

القاهرة فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٧

(٨)

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء

القاهرة

أتشرف بتسلم رسالة دولتكم رقم ٩٢ — ٢٧/٣ المؤرخة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بخصوص إشراك السودانيين فى حكومة السودان المركزية على نطاق أوسع .

٢ — إن دولتكم قد لاحظتم أن الاصلاحات التي ننتويها قد وضعت بمعرفة مؤتمر إدارة السودان وهو لا يضم إلا أعضاء بريطانيين وسودانيين ، وأنى أتشرف بأن أوضح أن اعضاء المؤتمر الذين وضعوا هذه المقترحات قد اختبروا من داخل السودان وأن الأعضاء البريطانيين اشتركوا فى المؤتمر كموظفين فى حكومة السودان لا يعبرون البتة عن آراء الحكومة البريطانية التى لا يعلمون عنها شيئا فى الواقع .

٣ — وانى آمل أنى سأتلقى قريبا موافقة دولتكم على المقترحات بوجه عام ، تلك المقترحات التى أعتقد أنها تتفق كل الاتفاق مع الرغبة التى سبق أن أبدتها الحكومة الملكية المصرية فى أنه يجب أن يمنح السودانيون أوسع قسط ممكن من الإشراك فى حكومة السودان المركزية .

٤ — ولكى يطلع الجمهور — الذى أحيط علما بالفعل بخطاب دولتكم — على مجرى الأمور فى مسألة هامة كهذه المسألة ، قد أصدرت تعليمات بإعلان نشر هذا الخطاب بعد تاريخ تسلم دولتكم له .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن خالص تحياتى .

القاهرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧

الحاكم العام للسودان

ر . ج . هاو

---

(٩)

حضرة صاحب السعادة الحاكم العام للسودان

تلقيت كتاب سعادتكم رقم E ٢٤ المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ فى شأن كتابى المؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ الخاص بموضوع إشراك السودانيين بشكل أوسع فى الإدارة المركزية فى السودان والذى ترجون فيه وصول رد الحكومة المصرية بشأن المقترحات عن ذلك فى وقت قريب . فقد سبق أن أبدت الحكومة المصرية صادق الرغبة فى أن تمكن للسودانيين فى أن يساهموا بأكبر قسط فى إدارة السودان ، وأنكم رغبة فى إحاطة الجمهور بالخطوات التى تتم فى هذا الموضوع الهام بالنسبة إليه قد أعطيتم التنبيهات لنشر كتابكم هذا بعد تاريخ وصوله إلى .

وإنى أود أن أبلغ سعادتكم أنى سأوافيكم قريبا بنتيجة دراسة الحكومة المصرية لهذه المقترحات .

وأنى أوافق على نشر كتابكم السالف الذكر للجمهور ليتمكن من معرفة الخطوات التى تتم فى هذا الموضوع ، كما يسرنى أن تقوموا أيضا بنشر الكتاب الذى سأرسله لسعادتكم مع المذكرة المرافقة له بوجهة نظر الحكومة المصرية فى موضوع إشراك السودانيين بشكل أوسع فى الإدارة المركزية فى السودان عند وصولها إليكم .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن خالص تحياتى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشى

(١٠)

حضرة صاحب السعادة سفير مصر فى لندن

أتشرف بأن أرسل إلى سعادتكم مع هذا مذكرة بنتيجة دراسة الحكومة المصرية لتوصيات مؤتمر إدارة السودان ، وكذلك صورة الخطاب الذى تبلغون فيه حكومة المملكة المتحدة هذه المذكرة وتمسك الحكومة الملكية المصرية بموقفها أمام مجلس الأمن .

فأرجو عند استلام صورة الخطاب وصورة المذكرة الإبراق إلينا بميعاد تبليغكم جناب وزير خارجية المملكة المتحدة هاتين الوثيقتين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشى

... ...

حضرة صاحب السعادة وزير خارجية المملكة المتحدة

طلب إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن أبعث إلى سعادتكم بالرسالة الآتية بالنيابة عن الحكومة الملكية المصرية :

" أبلغنا الحاكم العام للسودان فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ صورة من توصيات مؤتمر إدارة السودان فى شأن إشراك السودانيين بشكل أوسع فى الحكومة المركزية ، وصورة من قرارات مجلس الحاكم العام الصادرة فى هذا الموضوع ، وطلب إلينا أن ننظر فى هذه التوصيات والقرارات من ناحية المبدأ .

وقد ضمنت نتيجة دراسة الحكومة الملكية المصرية لهذه التوصيات والقرارات ومقترحاتها فى هذا الشأن المذكرة المرافقة لهذا الخطاب .

والحكومة الملكية المصرية قد حددت موقفها تحديدا واضحا ، أمام مجلس الأمن بالنسبة إلى نظام الحكم الحاضر فى السودان . فهى قد طلبت انهاء هذا النظام ، وبينت أن وفاق سنة ١٨٩٩ الذى يقوم عليه قد عقد فى ظروف خاصة ولأغراض محددة ، وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الأغراض ، فوجب أن ينقضى وفاق سنة ١٨٩٩ ويلغى نظام الحكم المرتكز عليه وتتأكد لوادى النيل وحدته .

ولا يزال النزاع ما بين مصر وبريطانيا فى هذا الأمر معروضا على مجلس الأمن لم يبت فيه .

ولما كانت الحكومة الملكية المصرية صادقة الرغبة ، كما أكدنا ذلك فى كثير من المناسبات فى أن تمكن السودانيين من حكم أنفسهم وهى لا تريد أن تفوتهم أية فرصة يتمكنون فيها من الاشتراك بأوسع قسط فى حكومتهم ، وعلى الرغم من أن النزاع بين مصر وبريطانيا لا يزال معلقا ، ترى الحكومة الملكية المصرية واجبا عليها — مع تمسكها التام بموقفها الذى حددته تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن — أن تقبل الاشتراك مؤقتا فى وضع نظام يمهد للسودانيين طريق الحكم الذاتى ، على أن يكون هذا النظام خاليا من العيوب التى أشرنا اليها فى المذكرة المرافقة ، ومستكملا للشرائط التى طلبناها فى هذه المذكرة . وذلك حتى لايكون تأخر البت فى النزاع القائم ما بين مصر وبريطانيا سببا فى تأخير السودانيين أية فترة من الزمن ، عن السير فى طريق الحكم الذاتى .

ولما كانت التعديلات التى ترى الحكومة الملكية المصرية إدخالها على توصيات المؤتمر — وهى التعديلات التى ذكرت بالتفصيل فى المذكرة المرافقة — هى تعديلات جوهرية لا تستطيع الحكومة الملكية أن توافق على التوصيات بدونها ، لذلك أتشرف بأن أبلغكم هذه التعديلات ، ولقد أرسلت صورة منها للحاكم العام للسودان ، لمراعاتها عند إعداد المشروعات الخاصة بإشراك السودانيين بشكل أوسع فى الحكومة المركزية . وستعرض هذه المشروعات على الحكومة المصرية للحصول على موافقتها قبل اتخاذ أى إجراء فى هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧

السفير

عبد الفتاح عمرو

مذكرة

بنتيجة دراسة الحكومة المصرية لتوصيات مؤتمر إدارة السودان

١ — هذه التوصيات لا تحقق الغرض الذى قصدت إليه ، وهو التوسع فى إشراك السودانيين فى الحكومة المركزية . فقد جاء فى تقرير المؤتمر " أن السودانيين ان يستطيعوا أن يحكموا أنفسهم إن لم يكن لهم تدريب سابق فى فن الحكم ، وهذا لا يتسنى لهم إلا عن طريق الاضطلاع بالمسئولية . وهذه المسئولية فى أى وقت من الأوقات يجب أن تكون كبيرة بدرجة تمكن السودانيين من استغلال مقدرتهم ومواهبهم دون أن يتعرضوا للفشل . وبهذه الطريقة فإن تدريبهم سيسير بأسرع خطوات ممكنة " .

وهذه المقدمات تعارض النتائج التى وصل إليها المؤتمر فى نظامه المقترح . فإن هذا النظام لا يفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا ، ولا يشركهم فى المسئولية عن حكم أنفسهم بالقدر الذى يستحقون . وهذا كله بالرغم مما جاء فى خاتمة التقرير من أن توصيات المؤتمر " تهدف إلى إعطاء السودانيين أقصى قدر من المسئولية يستطيعون الاضطلاع به " .

٢ — أما أن النظام المقترح لا يفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا ، فذلك ظاهر من كيفية تشكيل الجمعية التشريعية . فهى تتألف من سبعين عضوا ، عشرة منهم معينون والباقى منتخبون . ولكن طريقة الانتخاب أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخاب الصحيح . فإن الأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكام الأقاليم . أما فى شمال السودان ، فالانتخاب فى مناطق الأرياف طريقته غير محددة ، بل هى تختلف باختلاف المناطق . فلم يتحدد من هم الناخبون ، وما هى الوحدات المختلفة التى تتكون منها مناطق الانتخاب ، بل ترك كل ذلك لتقدير حكام الأقاليم . ويتبين من كل هذا أن الانتخاب فى مناطق الأرياف سيخضع إلى حد كبير لتأثير السلطات الإدارية . فإذا أضيف إلى ذلك أن الموظفين يصح أن يكونوا أعضاء فى الجمعية التشريعية مع بقائهم فى وظائفهم ، صح التساؤل إلى أى حد ستكون الجمعية التشريعية — وهذه هى طريقة تشكيلها — بعيدة عن تأثير السلطة التنفيذية ، حتى فى نطاق اختصاصها المحدود . والواجب فى هذه المسألة الجوهرية أن يوضع قانون انتخاب يسمح بتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا .

٣ — وأما النظام المقترح لا يشرك السودانيين فى المسئولية عن حكم أنفسهم بالقدر الذى يستحقون ، فذلك ظاهر من السلطات الضيقة التى خولت للجمعية التشريعية ومن السلطات الواسعة التى خولت للحاكم العام ولمعاونيه الأربعة الذين يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم فى المجلس التنفيذى ، وهؤلاء كلهم من البريطانيين .

٤ — فالجمعية التشريعية لم تخول إلا سلطات ضيقة ، ويتبين ذلك مما يأتى :

(ا) رأى هذه الجمعية استشارى محض فى التشريعات التى تقدم لها ، وإذا هى رفضت تشريعا ، فإن هذا الرفض لا يحتم سقوط هذا التشريع ، بل ولا مجرد تأجيله . وإذا قيل فى تعليل ذلك أن السودانيين لم يتدربوا بعد على حكم أنفسهم ، وأنهم يتدرجون بهذا النظام ، وهو محدود المدة ، نحو الحكم الذاتى ، أجيب بأن من أدنى مراتب التدرج فى الحكم الذاتى أن يكون رفض الجمعية التشريعية تشريعا له أثر ملموس فى وقف هذا التشريع . وإذا قيل إن إعطاء الجمعية التشريعية رأيا قطعيا فى التشريع قد يكون سابقا لأوانه ، فلا أقل من أن رفضها لتشريع سببا فى تأجيله إلى دورة أخرى . وهذه سلطة تعد فى المراتب الدنيا من السلطات الدستورية . وليس كثيرا على السودانيين أن تخول جمعيتهم التشريعية هذا السلطان المحدود . فإذا انقضت السنوات الثلاث ، وهو الأجل المحدود لهذا النظام ، وأسفرت التجربة عن النجاح الموجو ، وجب النظر فى توسيع هذه السلطات .

(ب) والجمعية التشريعية مع أنها لا تملك إلا هذا الرأى الاستشارى المحض ، لا ينسى لها النظر فى جميع التشريعات قبل نفاذها . فهناك التشريعات المستعجلة لا تنظرها إلا بعد أن تصبح قوانين نافذة ، وتنظرها فى دورة عادية تالية لا فى دورة استثنائية . فإذا لاحظنا أن مدة انعقاد الجمعية التشريعية لا تزيد على أربعة أشهر فى السنة ، أدركنا أن كثيرا من التشريعات سيكسب طابع الاستعجال ، وهى التشريعات التى تدعو إليها الحاجة فى ثمانى الأشهر الباقية ، وستصبح قوانين معمولا بها قبل أن تنظرها الجمعية التشريعية ، وسيتراخى الوقت الذى تنظر فيه . بل إن هناك تشريعات عادية غير مستعجلة تصدر فى الوقت الذى تكون الجمعية التشريعية منعقدة فيه دون أن تنظرها هذه الجمعية ، وهى تشريعات ترى لجنة الأعمال — بعد التشاور مع المجلس التنفيذى — أن وقت الجمعية القصير لا يسمح بعرضها عليها

وبذلك تتعطل أهم وظيفة للجمعية التشريعية ، وهى إبداء الرأى فى التشريعات قبل نفاذها ، بسبب قصر مدة الانعقاد . والواجب ألا تقل هذه المدة عن ستة أشهر فى السنة ، وأن يكون للجمعية التشريعية فوق ذلك ، دورات استثنائية تعقدها عندما تدعو الحاجة اليها .

ولا يجوز الاعتراض على إطالة مدة الانعقاد بأن بعض أعضاء الجمعية التشريعية سيكونون من الموظفين ، وهؤلاء إذا تغيبوا عن وظائفهم مدة طويلة ، مشغولين بأعمال الجمعية ، فلا مندوحة من أن تتعطل أعمال الحكومة . ذلك أن الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية الجمعية أمر غير مستساغ كما سبقت الإشارة إلى ذلك فلا يصح أن يكون قصر مدة الانعقاد — وهو عيب من العيوب الظاهرة فى النظام — مبررا لوجود عيب آخر . على أن تقرير المؤتمر بعد أن ذكر "أن موظف الحكومة الذى يصير عضوا فى الجمعية يستطيع الاحتفاظ بوظيفته فى الوقت الحاضر مادامت جلسات الجمعية لا تستغرق أكثر من أربعة أشهر فى السنة" ، لم يسعه أن ينكر ما فى الجمع بين الوظيفة وعضوية الجمعية من شذوذ ، وأن يشير إلى قرب انتهاء هذا النظام المعيب ، إذ جاء فى التقرير ما يأتى : "ولكن الوقت الذى يختار فيه السودانيون الذين نالوا حظا من التعليم بين الوظيفة والاشتغال بالسياسة أصبح قريبا جدا" .

(ج) والميزانية — بما فى ذلك الضرائب — لا يوجد عنها فى النظام المقترح نص يجعل رأى الجمعية فيها قطعيا . بل إننا نجد فى تقرير اللجنة الفرعية نصوصا صريحة فى أن رأى الجمعية فيها استشارى محض . أما تقرير المؤتمر فغامض فى هذا الموضوع . فهو تارة يذكر أن السكرتير المالى يعرض الميزانية على الجمعية بنفس الطريقة التى تعرض بها القوانين الحكومية الأخرى ، مما يحمل على الظن بأن رأى الجمعية استشارى فى الميزانية كما هو استشارى فى القوانين الأخرى . وهو طورا يذكر أن للجمعية التشريعية الحق فى خفض كل بنود الميزانية ، وهذا قد يفهم منه أن رأى الجمعية قطعى فى الخفض ، وقد يفهم منه أيضا أن لها أن تبدى رأيا فى الخفض دون الزيادة ، وأن رأيها فى الخفض لا يزال استشاريا كما هو الأمر فى سائر المسائل . وتقرير المؤتمر على كل حال صريح فى أن الجمعية التشريعية ليس لها الحق فى زيادة أى بند من بنود الميزانية ، ولو كان البند يتعلق بموضوع حيوى للسودان كالتعليم . والواجب أن توضع

نصوص صريحة تعطى للجمعية رأيا قطعيا فى إقرار الميزانية وفى تعديلها ، خفضا وزيادة . وعلى كل حال لا أقل من أن تنعم هذه الجمعية منذ الآن بحق إقرار الضرائب وفقا للقاعدة المشهورة التى تقضى بألا ضريبة دون ممثيل .

(د) وأعضاء الجمعية التشريعية لا يملكون التقدم مباشرة إلى الجمعية بمشروعات قوانين يقترحونها هم . بل لا بد أن تمر هذه المشروعات بلجنة الأعمال . وهذه بعد التشاور مع المجلس التنفيذى لا تقدم إلى الجمعية إلا ما تقره منها . وفى هذا حجر غير مستساغ على حق الأعضاء فى اقتراح القوانين التى يرونها ضرورية لتقدم السودان ورفاهيته . والواجب أن يكون لعضو الجمعية التشريعية حق التقدم مباشرة إلى هذه الجمعية بمشروعات قوانين يقترحها هو ويقدم إذ ذاك على الجمعية نظرها .

٥ — والحاكم العام قد خول النظام المقترح سلطات واسعة . فإن له الحق المطلق فى التصديق على التشريعات وفى رفضها . فإذا وافقت الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى معا على تشريع ، ورفضه الحاكم العام ، فلا معقب عليه فى ذلك . وهذه سابقة منقطعة النظير فى الأوضاع الدستورية . وإذا صدق الحاكم العام على تشريع ، فلا شك فى وجوب رفعه إلى الحكومة المصرية للموافقة عليه ، وهذا أصل من أصول الحكم فى النظام القائم ، يجب أن ينص عليه بوضوح .

فينبغى إذن أن يتقرر فى هذا الصدد — مادام النظام الحاضر موجودا فى السودان — أن تشريعا توافق عليه الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى لا يملك الحاكم العام أن يرفضه أو أن يقبله إلا إذا أقرت الدولتان الرفض أو القبول ، وأن تشريعا يختلف فيه المجلس التنفيذى مع الجمعية التشريعية لا يملك الحاكم العام أن يصدره إلا إذا حصل على موافقة الدولتين .

٦ — ومعاونو الحاكم العام الأربعة ، وهم الذين يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم فى المجلس التنفيذى ، قد خول لهم النظام المقترح السيطرة التامة على هذا المجلس ، فهم الذين يختارون وكلاء المصالح السودانيين الذين يختار من بينهم الأعضاء السودانيون الستة فى المجلس التنفيذى . وبذلك يصبح لهم — وكلهم بريطانيون — الكلمة العليا فى مجلس ليس فيه إلا أقلية . ولا يوجد فى المجلس التنفيذى عضو سودانى واحد ترتفع مسئوليته إلى المرتبة الأولى ، بل إن الأعضاء السودانيين الستة جميعهم مرؤسون لرؤساء من

البريطانيين . وأظهر عمل لهم هو أن يكونوا الواسطة بين كبار الرؤساء البريطانيين والجمعية التشريعية ، وأن يواجهوا ماتثيره الجمعية من أسئلة ومناقشات ، والواجب ان يكون للسودانيين نصيب فى المناصب الرئيسية فى المجلس التنفيذى ، وأن يكون لهم كل المناصب الأخرى فى حكومة السودان . وفى هذا تدريب جدى لهم على تحمل مسئوليات الحكم ، وتمهيد لأن يكون لهم كل المناصب الرئيسية بعد انقضاء الثلاث سنوات ، وهى فترة التجربة .

٧ — ثم إن النظام المقترح — والغرض منه تدريب السودانيين على الحكم الذاتى — يلقى هذه المسئولية كاملة على البريطانيين ، وليس فيه نص واحد يجعل مصر تساهم فى هذه المسئولية بأدنى نصيب . والواجب أن يكون لمصر — دون مساس بحق السودانيين فى أن يكون لهم نصيب فى الوظائف الرئيسية بالمجلس التنفيذى — الاضطلاع بقسط هام من هذه المسئولية فى فترة التجربة ، وهى ثلاث سنوات ، لتتمكن مصر من معاونة السودانيين على أن يتدربوا على حكم أنفسهم .

٨ — وقد خلا النظام المقترح حتى من مجرد الإشارة إلى الحريات الدستورية . وهذا أمر جوهرى بالنسبة إلى السودان ، فإن السودانيين فى مقتبل نهضة اجتماعية وسياسية ، فلابد من أن يكفل لهم النظام الذى يعيشون فى ظله احترام الحرية الشخصية ، وحرية الرأى ، وحرية العقيدة وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وغير ذلك من الحريات التى لا يعيشون أحرارا بدونها ، ولا يأمنون من التعسف إلا إذا كانت مكفولة لهم . وينظم القانون هذه الحريات ، فلا يكون السودانيون تحت رحمة رجال الإدارة فى اجتماعاتهم وفى صحافتهم وفى حرياتهم الشخصية على اختلاف مظاهرها . والنص على كل ذلك فى النظام المقترح واجب ضرورى ، وإلا أصبح هذا النظام لا يزيد على أن يكون تعديلات من النوع الإدارى الذى لا يتعلق إلا ببضع عشرات من السودانيين من الموظفين والأعضاء بالجمعية التشريعية . وهؤلاء يصبحون جميعا أداة فى يد الإدارة المركزية .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن المجالس التشريعية — حتى لو كانت محدودة السلطة — فإنها تكون أداة للحد من تعسف الإدارة . ولكن الحال غير ذلك فى السودان ، حيث يقوم نظام مطلق من الحكم نظرا للسلطات الواسعة التى يباشرها الحاكم العام ولاحتفاظ الموظفين البريطانيين بالمناصب الرئيسية دون أية رقابة . فإذا ما طبقت النظم المقترحة فى نطاق هذا النظام الاتوقراطى القائم ، فسوف لا يكون لها من الأهمية ما تسبغه عليها

القوانين . وسيكون من العسير على الوطنيين الذين يطمحون إلى التعبير عن أمانيهم وأمانى مواطنيهم — مالم يوسع لهم فى التمتع بهذه الحريات العامة — أن يجاهدوا ضد تسلط الإدارة وتحت تصرفها كل وسائل التنفيذ والضغط .

٩ — وإذا كان النظام المقترح قد شابته المآخذ التى أشرنا إليها — وهى فى نظرنا عيوب جوهرية — فإن ذلك يرجع فى رأينا إلى أن المؤتمر الذى قام ببحث هذا الموضوع وأصدر هذه التوصيات قد خلا من عناصر ضرورية كان وجودها لازما حتى يتمكن المؤتمر من القيام بمهمته على وجه مرضى . وذلك أن المؤتمر ألف من ثلاثين عضوا بينهم خمسة وعشرين من الموظفين ، ولم يضم المؤتمر عضوا واحدا من المصريين . بل إنه لا يمثل السودانيين إلا تمثيلا ناقصا . فإن أحزابا كثيرة فى السودان ، بل ومؤتمر الخريجين نفسه الذى ينتظم الطبقة المتعلمة فى السودان ، وهى الطبقة التى يجب أن تكون على رأس الطبقات التى تستشار فى الإصلاحات الدستورية ، والتى يجب أن يفسح لها الطريق لتتولى مسئوليات الحكم فى السودان ، لم ينتدبوا ممثلين عنهم فى المؤتمر كما جاء فى التقرير ، لذلك لا يكون غريبا أن تجىء توصيات المؤتمر قاصرة عن أن تعبر تعبيرا أمينا عن حقيقة الرأى العام فى السودان .

ورجال مؤتمر إدارة السودان أنفسهم قد أدركوا هذه الحقيقة ، فعبروا عنها بصراحة فى خاتمة تقريرهم حيث قالوا : « إننا ندرك قصورنا تمام الإدراك ، ونعلم جيدا أننا اسنا بأصلح أداة لوضع الأسس لنظام إدارى جديد . فأعضاء المؤتمر كلهم من الرجال الذين يرزحون تحت عبء الأعمال الكثيرة ، وتجاربهم السابقة فى مثل هذا العمل إما يسيرة أو معدومة » .

١٠ — ولم يكن غريبا كذلك أن نتسلم من وفد السودان — وهو وفد له مكانته فى الرأى العام السودانى — مذكرة تتضمن رفضه لتوصيات المؤتمر ، وهى المذكرة التى أبلغها إلى كل من الحكومة البريطانية وحكومة السودان .

من أجل ذلك :

لا يسع الحكومة المصرية أن توافق على هذه التوصيات إلا بعد إدخال التعديلات المبينة فى هذه المذكرة .

---

(١١)

حضرة صاحب السعادة الحاكم العام للسودان

كتبنا فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ نبين لكم أن توصيات مؤتمر إدارة السودان فى شأن إشراك السودانيين بشكل أوسع فى الحكومة المركزية فى السودان — كما أقرها مجلسكم — هى موضع دراسة الحكومة الملكية المصرية .

وقد أبلغنا اليوم الحكومة البريطانية مذكرة تتضمن نتيجة هذه الدراسة مع مقترحات الحكومة المصرية فى هذا الشأن . وإنى أبعث لسعادتكم ، للعلم ، بصورة من هذه المذكرة .

وقد أوضحت للحكومة البريطانية أنه لما كانت الحكومة الملكية المصرية صادقة الرغبة — كما أكدنا ذلك فى كثير من المناسبات — فى أن تمكّن للسودانيين من حكم أنفسهم وهى لا تريد أن تفوتهم أية فرصة يتمكنون فيها من الاشتراك بأوسع قسط فى حكومتهم ، وعلى الرغم من أن النزاع بين مصر وبريطانيا لا يزال معلقا ، ترى الحكومة الملكية المصرية واجبا عليها — مع تمسكها التام بموقفها الذى حددته تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن — أن تقبل الاشتراك مؤقتا فى وضع نظام يمهد للسودانيين طريق الحكم الذاتى ، على أن يكون هذا النظام خاليا من العيوب التى أشرنا إليها فى المذكرة المرافقة ومستكملا للشرائط التى طلبناها فى هذه المذكرة . وذلك حتى لا يكون تأخر البت فى النزاع القائم ما بين مصر وبريطانيا سببا فى تأخير السودانيين اية فترة من الزمن ، عن السير فى طريق الحكم الذاتى .

ولما كانت التعديلات التى ترى الحكومة الملكية المصرية إدخالها على توصيات المؤتمر — وهى التعديلات التى ذكرت بالتفصيل فى المذكرة المرافقة — هى تعديلات جوهرية لا تستطيع الحكومة الملكية المصرية أن توافق على التوصيات بدونها . لذلك يسرنى أن أبلغكم هذه التعديلات لمراعاتها عند إعداد المشروعات الخاصة بإشراك السودانيين بشكل أوسع فى الحكومة المركزية . على أن تعرض هذه المشروعات على الحكومة المصرية للحصول على موافقتها قبل اتخاذ أى إجراء فى هذا الشأن .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

(١٢)

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء
القاهرة

أتشرف بالإشارة إلى كتاب دولتكم رقم ٩٢ — ٢٧/٣ بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ومعه صورة المذكرة التى ابلغتموها دولتكم إلى الحكومة البريطانية بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان .

٢ — وقد عنيت جدا بدراسة النقط التى تضمنها كتاب دولتكم ومذكرتكم وأن حكومة السودان وأغلبية السودانيين العظمى لتقدر تقديرا حارا تأييد الحكومة الملكية المصرية العام وتشجيعها لتقدم السودانيين المقترح نحو الحكم الذاتى . وإنى على ثقة أن دولتكم ستوافقون على أن القانون الذى أرجو أن أعرضه قريبا على دولتكم فى شكل مشروع سيحقق أغلب التعديلات المقترحة فى مذكرتكم .

٣ — إنى على يقين أن دولتكم ستجدون أن الانتقادات الأساسية للمقترحات التى تضمنها تقرير مؤتمر إدارة السودان قد تلافيناها فى مشروع القانون . ودولتكم تعلمون أن حكومة السودان قبلت تقرير مؤتمر إدارة السودان من حيث المبدأ ولكنها توقفت عند إعداد القانون كثيرا من النقط التى جاءت فى مذكرة دولتكم .

٤ — وإنى أزمع عرض مشروع القانون على المجلس الاستشارى لشمال السودان فى اجتماعة القادم للوقوف على آرائه فيه على أنه إذا كان من الضرورى فسنبين للمجلس أننا فى انتظار تعليق الحكومتين البريطانية والمصرية على المشروع .

٥ — وقد بعثت بصورة من هذا الكتاب إلى سفير حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالقاهرة .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم توكيد أسمى عبارات احترامى .

الخرطوم فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨

الحاكم العام للسودان

ر . ج . هاو

مذكرة

إن حكومة السودان تشارك الحكومة الملكية المصرية اهتمامها بأن تمنح السودانيين مسئولية أوفر ممارسة تقرير مؤتمر إدارة السودان وسيذهب القانون الجديد إلى مدى أبعد كثيرا من التقرير . وحكومة السودان ترغب أن تمنح السودانيين الآن أعظم ما يمكن أن يضطلعوا به من المسئولية دون أن تعرض الحكم الرشيد للخطر . ولم يبحث المؤتمر كما جاء تقريره غير الخطوات التالية المؤدية إلى الحكم الذاتى ولكن التشريع الذى يعد الآن لن يقتصر على هذه الخطوات الأولى فحسب بل سيهيء للسودانيين الاضطلاع باطراد مسئوليات أوسع طالما وكلما أمكنهم الاضطلاع بها .

٢ — لم يحدد التقرير طرق الانتخابات وقد توقعت حكومة السودان انتقادات الحكومة المصرية فى هذا الصدد وسيبين جدول ملحق بالقانون الدوائر الانتخابية ويحدد مؤهلات الناخبين وطرق الانتخابات . والمقترح أن يكون الانتخاب انتخابا مباشرا فى دوائر المدن وغير مباشر فى مناطق الأرياف بشمال السودان فى الوقت الحاضر . وقد سبق أن نجحت تجربة هذه الطريقة فى الانتخابات البلدية ووجد أنها طريقة مناسبة لبلد غير آهل بالسكان .

أما فى جنوب السودان فتؤلف الآن مجالس قروية ستقوم بانتخاب ممثلين فى الجمعية التشريعية إلى أن يتقدم الأهالى تقدما كافيا يمكن معه انتهاج طريقة أقرب إلى الانتخاب المباشر .

وحكومة السودان تشارك الحكومة الملكية المصرية رغبتها فى أن تكون الجمعية التشريعية ممثلة للبلاد على قدر الإمكان فى ظروفها الحاضرة وسيكون ستون عضوا فى أعضاء الجمعية على الأقل أعضاء منتخبين .

٣ — بمقتضى النظام القائم فى السودان خولت دولتا الحكم الثنائى للحاكم العام سلطات إدارية واسعة جدا وقد أبلغه مستشاروه القانونيون أنه لا يمكنه بمقتضى وفاق ١٨٩٩ أن يجرد نفسه منها . ولذلك فمن الضروى من الوجهة القانونية أن يكفل للحاكم العام فى التشريع الجديد الاحتفاظ بحق ممارسته لسلطاته الدستورية ولو أن المنتظر فى الواقع أن هذه السلطات لن تستعمل إلا نادرا إذا استعملت على الإطلاق .

وحكومة السودان تشارك الحكومة الملكية المصرية ما أبدته من تفورها من السماح لموظفى الحكومة بأن يكونوا أعضاء بالجمعية ولكن منع عدد كبير من الطبقات المتعلمة من عضوية الجمعية فى ظروف البلاد الحاضرة فيه تعويق لتقدم البلاد والمزمع أن يكون اشتراك موظفى الحكومة فى الجمعية بصفة مؤقتة فقط وأن لا يسمح بجواز انتخاب القضاة وضباط الجيش والبوليس وبعض الموظفين الإداريين لعضوية الجمعية .

(ا) تشعر حكومة السودان أن مخاوف الحكومة الملكية المصرية من أن الجمعية التشريعية لن تكون أكثر من هيئة استشارية لا أساس لها فإن الجمعية ستكون الهيئة النظامية القانونية التى تعرض عليها جميع التشريعات ويكون لها حق مناقشتها أو الموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها . كذلك سيكون للجمعية حق سؤال الحكومة عن أية تصرفات أو سياسة للحكومة واتخاذ قرارات بشأنها .

(ب) ليس من المزمع تحديد طول دورة انعقاد الجمعية وستستمر الدورة المدة اللازمة لإتمام الأعمال المعروضة عليها وليس ثمة فى المقترحات الحالية ما ينص على أن لا تعرض التشريعات العادية أو غير المهمة على الجمعية قبل أن تصبح قوانين نافذة وإنما هى الإجراءات المستعجلة فقط التى قد يصدر بها قانون دون سبق موافقة الجمعية على أنه مع هذا فإنها سوف تعرض على الجمعية للتصديق عليها فى أقرب فرصة .

(ج) ويقترح أن يكون للجمعية كامل السلطة فى التقدم بآرائها قبل وضع الميزانية وفى مناقشة الميزانية نفسها وبعض التعديلات التى يرى من الضرورى إدخالها على أن لا تختل بذلك موازنتها فى تلك المرحلة . ولما كانت الضرائب فى السودان تفرض بقانون فسيكون للجمعية السلطة فى أن تفرض ضرائب أو تزيدها عند عرض مثل هذه القوانين عليها .

(د) وسيتاح لكل عضو التيسيرات الكاملة للتقدم إلى الجمعية بمشروعات قوانين لا يقيده فى ذلك غير قيود قليلة وغير الحصول على إذن الجمعية بالتقدم بها .

٥ — مادام النظام الحاضر قائما كما تبين فى الفقرة الثانية من هذه المذكرة فإن الحاكم العام لا يستطيع أن يجرد نفسه من السلطات الأساسية التى يمارسها بمقتضى وفاق ١٨٩٩ . فإن المادة الرابعة من ذلك الوفاق تخول له سلطة سن القوانين وإبلاغها بعد ذلك إلى الحكومتين البريطانية والمصرية . لذلك فإن النص فى القانون الجديد على سبق تقديم جميع التشريعات

للحكومتين يكون مناقضا للنظام القائم . فضلا عن أنه يفرض قيدا خطيرا على السلطات التى يتيحها الحكم الذاتى للجمعية والتى تعنى الحكومة الملكية المصرية بزيادتها وسيؤدى التعطيل المحتوم فى إصدار التشريعات إلى متاعب إدارية خطيرة .

٦ — من الضرورى لقيام حكومة رشيدة فى البلاد وإلى أن تظهر طبقة من السودانيين لها خبرة كافية بالإدارة الاحتفاظ بمقاعد فى المجلس التنفيذى لكبار رجال الحكومة على أن يرجى قبل انقضاء وقت طويل أن يعين به وزراء سودانيون وأن يتطور المجلس التنفيذى تدريجيا إلى مجلس وزراء ، وسيتضمن القانون ما ينص على هذا التطور وسيهيئ للسودانيين فى المراحل الأولى التدريب على أعمال من طراز الأعمال الوزارية . وحكومة السودان تشارك الحكومة الملكية المصرية مشاركة تامة رغبتها فى منح السودانيين السلطات التنفيذية فى أقرب وقت مستطاع ولن تدخر جهدا فى تعجل الوقت الذى تضع فيه سلطات كبيرة فى أيديهم .

٧ — صحيح أن السكرتاريين الثلاثة فى الوقت الحاضر بريطانيو الجنسية ولكنهم موظفون فى حكومه السودان وغير مسئولين بأى شكل أمام الحكومة البريطانيه وهم بوصفهم هذا فقط يعينون فى المجلس التنفيذى بفضل المركز الرسمى الذى يلغوه بخدمتهم الطويلة فى السودان ومعرفتهم بأهله ومشاكله .

٨ — إن الحرية الشخصية وحرية الرأى وحرية العقيدة وحرية الصحافة وغير ذلك من الحريات التى لا يكون الإنسان حرا بدونها مكفولة فى السودان بالقانون وإن الأحوال فيه لتقارن مقارنة مرضية بالأحوال فى معظم بلاد العالم الأخرى أضف إلى ذلك أنه سيكون ضمن سلطة الجمعية التشريعية أن تراجع القوانين التى منحت هذه الحريات بمقتضاها وأن تدخل عليها ماتراه ضروريا من التعديل . وقد سبق أن أكدنا فى الفقرة ٤ (ب) أنه سيكون للجمعية كامل السلطة فى سؤال الحكومة ومناقشتها ونقد تصرفاتها التنفيذية أما الادعاءات التى تدعيها بعض الدوائر عن انعدام الحرية فى السودان فهى ادعاءات على غير أساس صحيح .

٩ — لقد قوبلت توصيات مؤتمر إدارة السودان بصفة عامة مقابلة حسنة فى السودان وينتظر أن الجميع باستثناء أقلية صغيرة سيشتركون فى انتخابات الجمعية التشريعية . وقد رفضت هذه الأقلية على الرغم من دعوتها إلى الاشتراك فى المؤتمر أن تشترك فيه وهى والوفد الذى يدعى وفد السودان لا يمثلون الآن الرأى العام الحقيق للسودان فى هذا الموضوع .

(١٣)

حضرة (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا)

أتشرف بالإشارة إلى مذكرة سعادتكم رقم ٨/٤١٧٩/١٤/١ بتاريخ ٢٥ نوفمبر الماضى التى تفضلتم فيها بإبلاغى رأى الحكومة المصرية فى شأن الإجراءات الإدارية التى يزمع الحاكم العام للسودان اتخاذها لتنفيذ توصيات مؤتمر إدارة السودان وأرفقتم معها مذكرة بالنقط التى ترى فيها حكومتكم ضرورة تعديل الإجراءات المقترحة .

٢ — فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من مذكرة الحكومة المصرية كما أوردتموها سعادتكم يكفينى أن أقول إن رأى حكومة جلالة الملك بالنسبة لاستمرار قيام اتفاق الحكم الثنائى معروف أيضا وقد توضح أمام مجلس الأمن .

٣ — وقد أبلغنى سير روبرت هاو أنه قد سبق له أن أدلى لرئيس وزراء مصر برأى حكومة السودان فى شتى المسائل التى أثارتها المذكرة المصرية وأنه أكد لدولته أن عددا من هذه المسائل سيشمله القانون المنظم للإصلاحات الإدارية الذى سيعرض مشروعه قريبا على دولتى الحكم الثنائى . وفهمت أن مشروع القانون سيعرض أيضا على المجلس الاستشارى لشمال السودان فى اجتماعه فى الشهر القادم على أن يبين المجلس — إذا رؤى ضرورة ذلك — أن رأى دولتى الحكم الثنائى فى هذا القانون لا يزال معلقا . وترى حكومة جلالة الملك رغبة فى تجنب تأخير تحقيق هذه الخطوة المترقبة بفارغ الصبر نحو الحكم الذاتى للسودان أن من المهم أن تعمل دولتا الحكم الثنائى على الوصول فى وقت قريب إلى اتفاق على أية تعديلات قد ترى الدولتان بالاشتراك معا أن يدخلها الحاكم العام على القانون حتى تكفل نصوصه رعاية صالح الشعب السودانى رعاية حقة وتتيح له أقصى قدر من الحكم الذاتى يتفق ودرجة تطوره الحاضر . لذلك تقترح حكومة جلالة الملك أنه بمجرد أن تتلقى نص القانون المقترح تعين الحكومتان ممثلين لهما للاجتماع على الفور فى مكان يحدد فيما بعد لبحث نصوص القانون سويا بالتشاور مع خبراء فنيين من حكومة السودان ومراعاة رأى السودانيين الممثل لهم ، ثم يقدمون بعد ذلك توصياتهم لدولتى الحكم الثنائى . وتقترح حكومة جلالة الملك أن يكون الممثلون من غير الموظفين ومن الثقاة المعروفين فى الأوضاع الدستورية وتطبيقها . ومن المقترح رغبة فى تجنب ضياع الوقت أن يبحث سير رونالد كامبل عند عودته إلى القاهرة مع الحكومة المصرية الإجراءات المفصلة لتعيين هؤلاء الممثلين من بريطانيين ومصريين ولسماع ما يقتضى سماعه من البيانات .

٤ — وتعلم الحكومة المصرية أن حكومة جلالة الملك سبق أن أخطرت الحاكم العام بموافقتها على المبادئ العامة للإصلاحات المقترحة كما أبلغت لدولتي الحكم الثنائي . وإلى أن تتلاقى نص القانون لا تنوى حكومة جلالة الملك أن تعلق تعليقا مفصلا على جميع النقط التي أثارتها المذكرة المصرية . على أنها ترى من اللازم أن تبين رأيها فيما يتعلق بالاعتراض الوارد في الفقرة الخامسة من أنه لابد للحاكم العام أن يحصل على موافقة دولتي الحكم الثنائي أولا قبل رفض أو قبول التشريعات التي تقرها الجمعية التشريعية أو المجلس التنفيذي . ويخيل لحكومة جلالة الملك أن الحكومة المصرية لا ترمى إلى الحد من سلطات الحاكم العام التنفيذية في ضمن القوانين الخاصة بشئون السودان الداخلية إذ أنه من الواضح أن هذا يحد من سلطته حتى ليجعل من المتعذر عليه أن يقوم على أكمل وجه بالتزاماته نحو دولتي الحكم الثنائي في إدارة السودان إداره رشيدة . ومن جهة أخرى فإن حكومة جلالة الملك تقرر أنه بمقتضى نصوص وفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ لا يستطيع الحاكم العام أن يصدر قوانين تمس جوهر نظام الحكم في السودان أو مركزه الدولي بدون موافقة دولتي الحكم الثنائي. ومن المفهوم لدى حكومة جلالة الملك أن القانون سيتضمن نصا على تحديد سلطات الحاكم العام وهو سيشمل في الواقع بيانا بالمسائل المحتفظ بها . وفيما عدا ذلك فيمكن طبعا أن تبحث هذه المسأله إذا دعت الضرورة ضمن المسائل التي سيبحثها الممثلون البريطانيون والمصريون الذين سيعينون كالمقترح في الفقرة الثالثة .

وتفضلوا بقبول أسمى الاحترام ،

خادمكم المطيع

عن مستر آتلي

دانيل لاسلز

١٥ يناير سنة ١٩٤٨

(١٤)

(سعادة) السفير عبد الفتاح عمر (باشا)

أرجو إبلاغ سعادة وزير خارجية المملكة المتحدة ما يأتى :

" اطلع مجلس الوزراء فى جلسته بتاريخ ٢٩ فبراير على مشروع إنشاء المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية الوارد من الحاكم العام للسودان بتاريخ ١٧ من الشهر المذكور .

" ويلاحظ المجلس أن هذا المشروع لم يأخذ بالاقتراحات السابقة التى أبدتها الحكومة المصرية . وبذلك لايحقق اشتراك السودانيين فى حكم أنفسهم اشتراكا جديا .

" ومن أجل ذلك قرر المجلس اعتبار هذا المشروع غير صالح لأن يكون أساسا لعرضه على لجنة كتلك التى اقترحتها وزارة خارجية المملكة المتحدة بكتابها المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ ولن تكون أعمال اللجنة مثمرة إلا إذا كانت المبادىء التى أوضحتها الحكومة المصرية فى مذكرتها المؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ معتمدة كأساس للإصلاح المنشود .

" وستوضح الحكومة المصرية وجهة نظرها تفصيلا بمذكرة توجهها قريبا إلى الحكومة البريطانية . "

القاهرة فى أول مارس سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشى

(١٥)

حضرة صاحب السعادة الحاكم العام
الخرطوم

أتشرف بأن أبلغكم نص الرسالة التى بلغها حضرة صاحب السعادة سفير مصر فى لندن إلى وزير خارجية المملكة المتحدة :

« اطلع مجلس الوزراء فى جلسته بتاريخ ٢٩ فبراير على مشروع إنشاء المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية الوارد من الحاكم العام للسودان بتاريخ ١٧ من الشهر المذكور .

ويلاحظ المجلس أن هذا المشروع لم يأخذ بالاقتراحات السابقة التى أبدتها الحكومة المصرية . وبذلك لا يحقق اشتراك السودانيين فى حكم أنفسهم اشتراكا جديا .

" ومن أجل ذلك قرر المجلس اعتبار هذا المشروع غير صالح لأن يكون أساسا لعرضه على لجنة كتلك التى اقترحتها وزارة خارجية المملكة المتحدة بكتابها المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ ولن تكون أعمال اللجنة مثمرة إلا إذا كانت المبادئ التى أوضحتها الحكومة المصرية فى مذكرتها المؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ معتمدة كأساس للإصلاح المنشود .

" وستوضح الحكومة المصرية وجهة نظرها تفصيلا بمذكرة توجهها قريبا إلى الحكومة البريطانية .

القاهرة فى أول مارس سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشي

(١٦)

حضرة (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا)
سفير مصر فى لندن

أتشرف بأن أرسل لسعادتكم مع هذا مذكرة برد الحكومة الملكية المصرية على كتاب وزارة الخارجية البريطانية المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، لإبلاغها لحكومة الملكة المتحدة .

فأرجو عند استلام صورة المذكرة الإبراق إلينا بميعاد تبليغكم جناب وزير خارجية الملكة المتحدة هذه الوثيقة ،

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

القاهرة فى ٨ مارس سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشى

... ...

حضرة صاحب السعادة وزير خارجية الملكة المتحدة

طلب إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن أبعث إلى سعادتكم بالرسالة الآتية بالنيابة عن الحكومة المصرية :

" ١ — تسلمت كتاب سعادتكم المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، والذى تقترحون فيه أن تعين الحكومتان المصرية والبريطانية ممثلين لها للاجتماع فى مكان يحدد فيما بعد لبحث نصوص مشروع القانون المنظم للإصلاحات المقترحة لإشراك السودانيين فى الإدارة المركزية للسودان .

٢ — وكان السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان قدم علينا فى القاهرة ، فى طريقه إلى لندن ، وسلمنا كتابا مؤرخا ٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، أشار فيه إلى التعديلات التى اقترحناها بشأن هذه الإصلاحات ، وذكر أن مشروع القانون الذى يعده فى هذا الصدد والذى سيعرض علينا " سيلاقى أغلب التعديلات المقترحة " . ولكن دهشتنا كانت عظيمة ، عندما تسلمنا المشروع فى كتاب مؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ فوجدناه لا يشتمل على شىء من هذه التعديلات .

٣ — وتود الحكومة المصرية أن توجه النظر إلى ما سبق لها أن أوضحته من أنها إذا كانت قد قبلت أن تساهم فى هذه الإصلاحات مع تمسكها التام بموقفها الصريح أمام مجلس الأمن من وجوب إنهاء النظام الحاضر فى السودان، فلأنها أرادت ألا يكون تأخر البت فى النزاع القائم ما بين مصر وبريطانيا سببا فى تأخير السودانيين عن السير فى طريق الحكم الذاتى . لذلك راعينا فى التعديلات التى طلبنا إدخالها على النظام المقترح أن يكون من شأنها السير بالسودانيين خطوات جدية فى هذا الطريق . ولكن المشروع كما قدمنا لا يحقق ذلك .

٤ — فقد طلبنا أن يفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا فى الجمعية التشريعية عن طريق انتخابات حرة بعيدة عن تأثير السلطات الإدارية ، وألا يكون الموظفون أعضاء فى هذه الجمعية مع بقائهم فى وظائفهم . ولكننا وجدنا المشروع لا يجعل الانتخاب مباشرا إلا فى عدد قليل من المدن ، وبالنسبة إلى عشرة من الأعضاء . أما الباقون ، وعددهم لا يقل عن ثمانين عضوا ، فطريقة اختيارهم هو التعيين أو هى طريقة انتخاب أقرب ما تكون إلى التعيين . وسمح المشروع للموظفين — فيما عدا طبقات محدودة — أن يجمعوا بين الوظيفة وعضوية الجمعية .

٥ — وقد طلبنا أن يكون للجمعية التشريعية رأى ذو أثر محترم فى المشروعات التى تقدم لها ، ولا أقل فى ذلك من أن يكون رفضها لتشريع سببا فى تأجيله إلى دورة أخرى . وطلبنا فوق ذلك أن يكون للجمعية التشريعية رأى قطعى فى إقرار الميزانية وفى تعديلها ، ولا أقل فى هذا الصدد من أن يكون لها حق إقرار الضرائب . ولكننا وجدنا المشروع يجعل رأى هذه الجمعية فى التشريعات رأيا استشاريا محضا إذ لا يترتب على رفضها لها حتى مجرد تأجيلها ، ويجعل قرارات الجمعية مجرد توصيات ، ويجعل مرد ذلك كله للحاكم العام ، تستوى فى ذلك القوانين المالية والقوانين غير المالية . هذا إلى أن دورات انعقاد الجمعية ليست لها مدة محددة ، بل الحاكم هو الذى يحدد هذه المدة كما يرى ، وهو الذى يعين ، أو يوافق على تعيين ، رئيس الجمعية ونائبه ، وله الحق المطلق فى حل الجمعية فى أى وقت شاء .

٦ — وطلبنا أن تقيد السلطات الواسعة التى تخولها للحاكم العام توصيات المؤتمر ، وأن ترد هذه السلطات إلى حدودها الواجبة . وبنينا على ذلك أن تشريعا توافق عليه الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى لا يملك الحاكم العام أن يرفضه أو أن يقبله إلا إذا أقرت الحكومة المصرية الرفض أو القبول . وأن تشريعا يختلف فيه المجلس التنفيذى مع الجمعية التشريعية لا يملك الحاكم العام من باب أولى أن يصدره إلا إذا حصل على موافقة الحكومة المصرية . وليس فى إخضاع صدور القوانين لموافقة الحكومة المصرية أى تعطيل لها ،

إذ يمكن تنظيم هذه الموافقة بتحديد ميعاد تعتبر الحكومة المصرية بعد انقضائه موافقة على التشريع إذا لم تعترض عليه خلال هذا الميعاد ولكننا وجدنا المشروع يعطى للحاكم العام سلطات واسعة لا نظير لها بل يذهب فى ذلك إلى أبعد مما ذهبت إليه توصيات المؤتمر ووفاق سنة ١٨٩٩ نفسه . فالحاكم العام يستطيع أن يعطل بمحض إرادته تشريعا اتفق عليه كل من المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية ، دون أن يكون لقراره معقب ، وله أن ينسخ أى قرار للمجلس التنفيذى تم الوصول إليه بأغلبية الأصوات ، ويبدله بقرار فى نفس الموضوع يعتبر لجميع الأغراض قرار المجلس ، وله وحده الحق المطلق فى تعيين الوزراء والوكلاء وسائر أعضاء المجلس التنفيذى وجانب لا يستهان به من أعضاء الجمعية التشريعية . كما أن له الحق المطلق فى عزل جميع أعضاء المجلس التنفيذى فى أى وقت شاء . وهو الذى يرأس هـذا المجلس ، وإذا غاب ينيب عنه من يرأسه ، فيجمع بذلك بين سلطات رؤساء الدول ورؤساء الحكومات . ويكون المسيطر الذى لا يكاد شىء يحد من سلطانه فى كل شأن من الشؤون .

٧ — وطلبنا أن يكون للسودانيين نصيب فى المناصب الرئيسية فى المجلس التنفيذى ، تمهيدا لأن يكون لهم كل هذه المناصب بعد انقضاء فترة الانتقال وهى ثلاث سنوات . ولكننا وجدنا المشروع لا يعطى السودانيين إلا المناصب الثانوية ، ويجعلهم فيها مرؤسين لموظفين من البريطانيين فى أكثر الأحوال . ولا يحدد أى زمن يتولى فيه السودانيون المناصب الرئيسية ، كلها أو بعضها .

٨ — وكان لابد أن يكون لمصر الاضطلاع بقسط هام فى تدريب السودانيين على الحكم الذاتى فى فترة الانتقال لتتمكن من معاونتهم على أن يتدربوا على تحمل مسئوليات الحكم . ولكننا وجدنا المشروع خاليا من أية إشارة إلى ذلك . فالمجلس التنفيذى مناصبه الرئيسية محفوظة للبريطانيين . وليس للسودانيين إلا المناصب الثانوية — كما تقدم القول — أما المصريون فلا يضطلعون بأية مسئولية فى هذا المجلس ولا يدفع هذا الاعتراض أن يقال إن هناك أعضاء إضافيين فى المجلس قد يكون كلهم أو بعضهم من غير السودانيين ، فإن عدد هؤلاء الأعضاء لا يجوز أن يزيد على ثلاثة ، وهم على كل حال أعضاء ثانويون لا يسند إليهم أى عمل إدارى ، وليست لهم إلا العضوية فى المجلس التنفيذى ، وأمر تعيينهم وعزلهم بيد الحاكم العام . فكيف يمكن القول — حتى إذا فرض أن بعضهم أو كلهم كانوا من المصريين — أن مصر قد اضطلعت بقسط هام فى تدريب السودانيين على الحكم الذاتى .

٩ — وطلبنا أن يكفل النظام المقترح الحريات العامة فينص على وجوب احترام الحرية الشخصية ، وحرية الرأى ، وحرية العقيدة ، وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وغيرها من الحريات التى لايعيش السودانيون أحرارا بدونها ، ولا يأمنون من التعسف إلا إذا كانت مكفولة لهم . ولكننا وجدنا المشروع قد أغفل النص على حماية هذه الحريات ، بجعل بذلك زمامها فى يد السلطات الإدارية تستطيع أن تتعسف بها كما تشاء ، بدلا من أن يكل أمر تنظيمها إلى القانون .

١٠ — وإنما كانت غايتنا الجوهرية من التعديلات التى طلبنا مراعاتها فى النظام المقترح أن يكون هذا النظام ، فى الأسس التى يقوم عليها وفى الأغراض التى يقصد إليها ، نظام انتقال لايدوم أكثر من ثلاث سنوات ، يتدرب السودانيون خلالها على الحكم الذاتى بأن يتولوا بعض المناصب الرئيسية ، ويتحملوا بعض أعباء الحكم ، ويقف الى جانبهم لمعاونتهم بعض المصريين ، ويقوم رقيبا عليهم رأى عام سودانى يتمثل فى صفوة من السودانيين المنتخبين انتخابا حرا بعيدا عن أى تأثير ، وهؤلاء هم الذين يمثلون السودان تمثيلا صحيحا وبذلك يتعاون الجميع على إدارة دفة الحكم تعاونا منتجا . حتى إذا انقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يتسلموا زمام أمورهم كاملا ، وان تكون لهم جميع المناصب فى حكومتهم تحت لواء التاج المشترك وفى ظل وحدة وادى النيل .

ولكننا وجدنا المشروع لايحقق شيئا من ذلك . بل هو فى جملته وفى تفصيلاته يرمى إلى بسط سلطان الحاكم العام على جميع الشؤون ، والتوسع فى هذا السلطان توسيعا يجاوز حتى ما جاء فى وفاق سنة ١٨٩٩ ، وأحاطته بمظاهر صورية من هيئات ليس لها من الأمر شىء ، ولا تملك البت فى شأن من الشؤون . هذا مع الإمعان فى إقصاء المصريين عن كل الشئون السودانية ، وتنحيتهم عن كل مسئولية حتى لكأنهم غرباء عن السودان لايعنيهم من أمره شئ . وكل ما انتهى إليه المشروع هو أنه خلق بعض وظائف محددة السلطة تعطى لعدد من السودانيين يختارهم الحاكم العام . وليس هذا فى شئ من الغاية الجوهرية التى قصدنا إليها من وراء الإصلاح المنشود .

١١ — ونلاحظ فوق ذلك أن ديباجة المشروع يؤخذ منها أن للحاكم العام فى مجلسه بمقتضى ماخول من سلطات فى وفاق سنة ١٨٩٩ أن يسن النظام المقترح . ولاشك أن هذا يكون محض خطأ . فمن البديهى أن الحاكم العام لايملك شيئا من ذلك . وكما أنه من المحقق أن وفاق سنة ١٨٩٩ لاينشئ للسودان أى وضع دولى منفصل عن مصر ، فإنه من المحقق كذلك أن هذا الوفاق لايسمح للحاكم العام بالقيام بأى عمل فيه مساس بالنظام الإدارى والقانونى للسودان .

(١٣)

١٢ — ويتبين من ذلك كله أن المشروع لم يحقق المبادىء التى أوضحتها الحكومة المصرية ، ولم يتلاف العيوب التى بينتها ، ولم يراع الأخذ بالتعديلات الجوهرية التى طلبتها والتى بينت فى وضوح أنها لاتستطيع الموافقة على توصيات المؤتمر بدونها . بل إن المشروع على العكس من ذلك يجنح فى بعض نصوصه إلى تضييق نطاق التوصيات التى أشار بها المؤتمر على ضآلتها ، ويرمى إلى توسيع سلطة الحاكم العام ، بل وإطلاقها .

١٣ — ولا يسعنا إلا أن نسجل هنا أنه بينما تحرص الحكومة المصرية كل الحرص على أن يتمتع السودانيون بأكبر قسط ممكن من الحكم الذاتى تمهيدا لأن يستكملوا جميع مقوماته فى مستقبل قريب . إذا بالمشروع الذى قدمته حكومة السودان لا يسير بالسودان خطوات جدية فى طريق هذا الحكم .

١٤ — من أجل ذلك لاتستطع الحكومة المصرية أن ترى فى المشروع المقترح أساسا صالحا للبحث . ولا يمكنها أن تستجيب لطلب الحكومة البريطانية من اجتماع ممثلين لكل من الحكومتين لبحث نصوص هذا المشروع . ولن يكون هذا الاجتماع مثمرا — كما سبق أن بينا فى رسالتنا بتاريخ أول مارس — إلا إذا اعتمدت الحكومة البريطانية المبادىء التى أوضحتها الحكومة المصرية .

وأخيرا تود الحكومة المصرية أن تبين فى وضوح أن مساهمتها فى وضع هذا النظام المؤقت لايستخلص منه أنها قبلت النظام القائم فى السودان بل هى على العكس من ذلك تتمسك كل التمسك بوجهة نظرها فى وجوب إنهاء هذا النظام .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،

١١ مارس سنة ١٩٤٨

القائم بأعمال السفارة المصرية

فى لندن

(إمضاء)

(١٧)

كتاب مستر بيفن الى (سعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا)

يا صاحب السعادة

لقد وجهت أكبر عنايتى إلى دراسة الآراء الواردة فى مذكرة القائم بأعمال السفارة الملكية المصرية فى لندن المؤرخه ١١ مارس .

وأن حكومة جلالة الملك لشديدة الرغبة فى الوصول إلى اتفاق مع الحكومة المصريه على هذه المسألة . وقد سرنى أن علمت بأن الحكومة المصرية لاتنوى غلق باب التفاهم وإنى أكتب لسعادتكم الآن تحدونى الروح ذاتها كما يحدونى وثيق الأمل فى الوصول إلى حل موفق ترتضيه حكومتانا .

وإنى أتشرف بإبلاغ سعادتكم أن الحاكم العام قد أعاد بعناية بحث أحكام اللائحة المقترحة على ضوء الآراء التى أبدتها الحكومة المصرية . وتتضمن اللائحة فى صورتها النهائية عدة تعديلات ترمى بالأخص إلى ملافاة الانتقادات التى وجهتها الحكومة المصرية إلى المقترحات الاصلية .

ولقد قيل بأن اللائحة تؤدى إلى منح الحاكم العام سلطات لايتمتع بها الآن . وفى استطاعتى أن أوكد لسعادتكم أن اللائحة لاتعنى ذلك ولا ترمى إليه . وإنى إذ أوكد بأن اللائحة تنطوى — كما فهم خطأ فيما يبدو — على توسيع سلطات الحاكم العام لأرجو أن يكون هذا التأكيد معينا على تقريب وجهات نظرنا .

وقد أعارت حكومة جلالة الملك اهتماما خاصا لرغبة الحكومة المصرية (الواردة فى الفقرة الثامنة من مذكرة القائم بأعمال السفارة المصرية فى لندن والمؤرخة ١١ مارس) فى أنه ينبغى لمصر أن تضطلع أثناء فترة الانتقال بدور هام فى تحضير السودانيين للحكم الذاتى . وأن لدى حكومة جلالة الملك بعض الاقتراحات التى تود الإدلاء بها فى شأن رغبات الحكومة المصرية .

ومما سر حكومة جلالة الملك أنها علمت أن الحكومة المصرية موافقة على أن تشكل فورا لجنة مؤلفة من ممثل واحد مصرى وآخر بريطانى بقصد الوصول إلى اتفاق على مسألة اللائحة . وقد تتناول اللجنة بالبحث أيضا المقترحات الوارد ذكرها فى الفقرة (٤) السابقة التى كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى جعلها موضع البحث .

ويسر حكومة جلالة الملك أيضا أن الحكومتين موافقتين على أن تفرغ اللجنة من أعمالها فى فتره قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع .

وإنى إذ أقدم لسعادتكم أسمى عبارات الاحترام لى الشرف أن أكون خادمكم المطيع .

٢ مايو سنة ١٩٤٨ — أرنست بيفن

(١٨)

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء القاهرة

أتشرف بأن أرسل إلى دولتكم للعلم ستة عشر نسخة عربى وستة عشر نسخة إنجليزى من القانون الآتى الذى مر فى اجتماع المجلس الـ ٥٧٢ والذى سيصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨ .

« قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ » .

وسنوافى دولتكم بالنسخ المطبوعة من القانون بمجرد إعدادها .

وإنى انتهز هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن خالص تحياتى .

الخرطوم فى ١٥ يونيو سنة ١٩٤٨ الحاكم العام للسودان

ر . ج . هاو

---

(١٩)

حضرة صاحب السعادة الحاكم العام للسودان

تلقيت كتاب سعادتكم رقم ١٩ E بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٤٨ ومعه قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ الذى سيصبح كما جاء فى كتابكم نافذ المفعول من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨ .

ومع ما تعلمونه سعادتكم من رغبة الحكومة المصرية الصادقة فى أن يشترك السودانيون فى حكم أنفسهم بأوفى نصيب فإن الحكومة الملكية المصرية لا تجيز تصرفكم فى إصدار هذا القانون على الوجه الذى صدر به ولا تقرة لأن الحاكم العام لا يملك بمقتضى ما خول من سلطات أن يصدر مثل هذا التشريع من غير موافقة الحكومة المصرية .

وإنى مرسل إلى سعادتكم صورة الكتاب الذى أرسلته لحضرة صاحب السعادة وزير الخارجية بالمملكة المتحدة .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

تحريرا فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨ رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

(٢٠)

حضرة (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا) سفير مصر فى لندن

أتشرف بأن أرسل لسعادتكم مع هذا كتابا بشأن إصدار حاكم عام السودان لقانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ لإبلاغه إلى حكومة المملكة المتحدة .

فأرجو عند استلام الكتاب المذكور الإبراق إلينا بميعاد تبليغكم سعادة وزير خارجية المملكة المتحدة هذه الوثيقة .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشى

تحريرا فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨

.....

حضرة صاحب السعادة وزير خارجية المملكة المتحدة

طلب إلىّ حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن أبلغ سعادتكم الرسالة الآتية بالنيابة عن الحكومة المصرية :

" تلقيت من سعادة الحاكم العام للسودان كتابا مؤرخا فى ١٥ يونيو سنة ١٩٤٨ ومعه قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ وقد جاء فى كتابه أن هذا القانون قد وافق عليه مجلسه وأنه سيصبح نافذا من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨ .

٢ — وقد بادرت بإبلاغ سعادته اعتراض الحكومة المصرية على إصداره هذا القانون بغير موافقتها إذ ليس للحاكم العام بمقتضى ما خول من سلطات أن يصدر قانونا فيه مساس بالنظام الإدارى والقانونى للسودان وهو أمر سبق أن أقرته الحكومة البريطانية حسبما جاء بكتاب وزارة الخارجية المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ من أن الحاكم العام لا يستطيع أن يصدر قوانين تمس جوهر نظام الحكم فى السودان أو مركزه الدولى بدون موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية .

٣ — وفى هذه المناسبة أود أن أبلغ سعادتكم أن الحكومة المصرية لاتزال متمسكة بموقفها من النظام القائم فى السودان وهو الموقف الذى سبق لها أن وقفته أمام مجلس الأمن وإذا كانت قد اشتركت فى مباحثات فى شأن المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية فقد كانت غايتها الجوهرية من هـذه المباحثات — كما سبق لها أن أبلغت الحكومة البريطانية — أن يكون هناك نظام انتقال موقت يتدرب السودانيون خلاله على الحكم الذاتى تعاونهم مصر فيه معاونة إيجابية بأن يكون المصريون فى المجلس التنفيذى على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد حتى إذا انقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يتسلموا زمام أمورهم كاملا تحت لواء تاج مصر المشترك وفى ظل وحدة وادى النيل .

٤ — ولما كان القانون الذى أصدره سعادة الحاكم العام لا يحقق هذه الغاية الجوهرية وهو فى الوقت ذاته كما سبق القول قانون لا يملك الحاكم العام أن يصدره فإن الحكومة المصرية لا يسعها إزاء ذلك إلا أن تحتفظ لنفسها بكامل حقوقها فى هذا الشأن " .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن خالص تحياتى .

تحريرا فى ٥ يولية سنة ١٩٤٨

السفير

عبد الفتاح عمرو